صعدة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 9 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 14 مايو 2008 العدد (151) Wed. 9/5/1429 - 14 May 2008 **50 ريالاً 16 صفحة**

سعيد دومان:

الحكم المحلي يتعزز إذا وُجد محافظ لحضرموت الداخل

مشاهد من محاكمة القرني

باعوم في زنزانة تحت الأرض يواجه خطر الموت..

- طلب نظارته الطبية وكتابا لحسين مروة
- سأل بلهفة عن فادي وفواز وسالم، وقال: أنا فخور بكم
- زارته ابنته في السجن ولم تتعرف عليه بعدما فقد نصف وزنه
- طبيبة استثنائية زارته في الأمن السياسي ورجحت إصابته بجلطات خفيفة في الدماغ والقلب
- محاموه يتهمون النيابة بارتكاب مخالفات جسيمة

تحالف قبائل مأرب والجوف يدين استهداف قبائل حرف سفيان

صمت قطري وترحيب سعودي بلجوء السلطة إلى الحسم في صعدة

باستثناء الصمت القطري إزاء توقف المفاوضات الخاصة بتنفيذ اتفاق الدوحة، الخاص بوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية وأتباع الحوثي وإعلانين صادرين عن الحكومة السعودية تندد فيهما بتمرد الحوثيين وتساند الجهود الحكومية لإنهاء ذلك التمرد، وإن بالطرق السلمية، فإن أجواء الحرب تخيم على كل جبهات القتال في محافظة صعدة منذ نحو أسبوع سقط خلاله عشرات القتلى والجرحى.

وإذ قالت مصادر محلية في صعدة إن قوات الجيش تمكنت من تطهير الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة بالمحافظة بعد ثلاثة أيام من قيام أتباع الحوثي باستحداث نقاط مسلحة لقطع الإمدادات عن الجيش، قال بلاغ صادر عن مكتب عبد الملك الحوثي، إن أتباعه هاجموا عدة مواقع عسكرية، كما حاصروا موقعا عسكريا يطل على مدينة "ضحيان" حيث أعطبوا ثلاث دبابات في منطقة آل حميدان ومنطقة سفيان، وادعى السيطرة على طريق "علب" الدولي الذي يربط اليمن بالسعودية وإنهم منعوا وصول الإمدادات من الديزل إلى الجيش سعياً لتعطيل آلياته.

وقالت المصادر إن قوات الجيش قصفت بعنف تجمعات لأتباع الحوثي في حرف سفيان وأجبرتهم على الفرار من المواقع التي كانوا يتحصنون بها وعادوا إلى مركز المديرية حيث يسيطرون على جزء منها، فيما قوات الجيش تسيطر على الجزء الآخر.

ووفقا للمصادر فإن معارك عنيفة

التتمة في الصفحة 4

الثأر يحتل مقاعد الطالبات في مدارس شبوة

طلاب مأرب يطالبون بوثيقة قبلية تحميهم منه

الشيخ مفرح بحيح:

يوسع الرئيس القضاء عليه... إذا أراد

استخدم الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المعتصمين

أمن الحبيلين يعتقل 41 شخصا ويحتجز سيارة النائب ناصر الخبجي

قالت مصادر محلية في محافظة لحج إن وحدات من الأمن والجيش اعتقلت صباح أمس 41 شخصا بينهم سبعة طلاب، واستخدمت الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق تجمعات المعتصمين في مدينة الحبيلين ما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص بالإغماء.

وأضافت أن المعتقلين كانوا ضمن المشاركين في الاعتصام الذي نفذته قيادة الحراك السلمي بردفان، أمام مبنى الإدارة المحلية في المديرية وتزعمه النائب المعارض ناصر الخبجي.

وعلمت الصحيفة أن الخبجي تمكن من النفاذ بسيارة أحد أصدقائه أثناء محاولة القبض عليه، من قبل الأمن الذي احتجز سيارة الخبجي واعتقل ثلاثة من مرافقيه.

التتمة في الصفحة 4

الخيواني أبرز المرشحين لنيل جائزة «الصحفيون المعرضون للخطر»

في انتظار تبرئته الاربعاء المقبل

● الخيواني

علمت «النداء» أن الزميل عبدالكريم الخيواني أحد أبرز المرشحين لنيل جائزة «الصحفيين المعرضين للتهديد» التي يمنحها فرع منظمة العفو الدولة في المملكة المتحدة (بريطانيا).

وتُمنح الجائزة اعترافاً من المنظمة الدولية بدور الصحافة في رفع راية قضية حقوق الإنسان ولفت الأنظار إلى الأخطار التي يواجهها الصحفيون في مختلف أنحاء العالم. وتعد من أهم الجوائز ذات الصلة بحرية الصحافة، أو من المتوقع أن يعلن الفائز بجائزة العام الحالي في 15 يونيو المقبل.

إلى ذلك، تترقب الأوساط الاعلامية والحقوقية ونقابة الصحفيين والاتحاد الدولي للصحفيين ولجنة حماية

التتمة في الصفحة 4

حكم قضائي يعيد الاعتبار للحرية وينصف الصحافة

■ ماجد المذحجي

بتاريخ 3 مايو 2008 أصدر رئيس محكمة غرب أمانة العاصمة الابتدائية، القاضي محمد بن محمد القاضي، حكماً بإلغاء القرار الإداري الصادر من وزير الإعلام بإلغاء الترخيص الممنوح لصحيفة "الوسط"، علاوة على تحميل وزارة الإعلام "مصاريف وغرامة التقاضي مبلغاً وقدره خمسون ألف ريال". ما هو محل التعليق هنا هو أهمية هذا الحكم في ما يخص حرية الصحافة، وكونه يتضمن تأصيلاً قانونياً وافياً في حيثياته ومنطوقه يوفر لمهنة الصحافة الاستقرار بعيداً عن أي تسلط إداري من وزارة الإعلام، وكونه أكد قاعدة قانونية، تم التحايل عليها بقرار الإلغاء لترخيص "الوسط"، تجعل أي خصومة بين الوزارة والصحف متروكة للقضاء، بما يحول من دون تعرض الصحف لأي تجاوزات من وزارة الإعلام التي "قد تكون قراراتها في هذا الشأن تعسفية" وفق حيثيات الحكم.

إن هذا الحكم القضائي أعاد الاعتبار لجوهرية حرية الصحافة، باعتبار "حرية الصحافة هي الأصل"، وقرر أن لها حرية أن تنشر ما تريد باعتبارها مسؤولة عنه قانوناً. وفي ذلك فإن أي شكوى تنتج من ممارسة الصحافة لوظائفها في إطار الحرية التي كفلها القانون فإن القضاء، وليست أي جهة أخرى، هو محل الفصل في هذا الشكوى.

لقد أوضح الحكم أن المسوغات القانونية التي توسلتها الوزارة في قرارها بإلغاء ترخيص "الوسط"، ليست محل نظر من المحكمة، لأن "القرار محل الطعن معيبٍ بعدم الاختصاص" وبذلك فإن هذا العيب يعتبر كافياً "لإلغاء القرار المطعون فيه"، علاوة

التتمة في الصفحة 4

النيابة الجزائية تمنع الزيارة عن المقالح والمحكمة ترفض إطلاق سراحه

وجهت النيابة الجزائية المتخصصة بتشديد إجراءات حبس الزميل محمد محمد المقالح، في معتقله بالحبس الاحتياطي غرب العاصمة.

ومنعت إدارة الحبس الزيارة عنه. وعلمت «النداء» أن شخصيات سياسية وبرلمانية بارزة لم تستطع زيارة المقالح أمس. ومن بين هؤلاء علي صالح عباد «مقبل» الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي، وياسين سعيد نعمان الأمين العام الحالي، والزميل سامي غالب رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة عقدت السبت جلسة لمحاكمة المقالح بتهمة إهانة القاضي محسن علوان. وتقدم المحامي باسم الشرجبي بطلب الافراج عنه بضمانة لانتفاء أسباب إبقائه في الحبس الاحتياطي، لكن القاضي رضوان النمر قرر تأجيل البت في طلب الدفاع إلى حين الخوض في الدعوى.

واستنكرت نقابة الصحفيين في بيان الاجراءات التعسفية التي تمارسها النيابة الجزائية ضد

التتمة في الصفحة 4

قلّل من قدرة المحافظين المنتخبين على حل المشاكل القائمة

النائب سعيد دومان: الحكم المحلي سيتعزز إذا أعلن عن محافظ لحضرموت الداخل

■ علي الضبيبي

حمل النائب الحضرمي سعيد مبارك دومان على السلطة بشدة واتهمها بمحاولة إسكات الحراك الشعبي والمطالب الجماهيرية في البلاد. وقال إنها، وباجرائها تعديلات على قانون الحكم المحلي (انتخاب المحافظين) في هذا الظرف بالذات وبهذه السرعة، إنما أرادت إسكات ذلك الحراك.

وأضاف: «لقد جاءت هذه التعديلات لتجعل الحاكم يستعيد بالانتخابات ما تنازل عنه من حق التعيين». و تعجب من التناقض والتراجع في مواقف كثير من نواب الحزب الحاكم أثناء مناقشة مشروع التعديلات قبل أسبوعين.

«كانوا متحمسين لانتخاب المحافظين على أن يكون من نفس أبناء المحافظة المسجلين في السجل الانتخابي فيها، وطلبوا منا نحن نواب المعارضة أن ندعمهم بالتصويت مع هذا المقترح»، يقول دومان: «فلما صوتنا معهم وأقر هذا المقترح إذا بالأوامر العليا تصدر وما جاء اليوم الثاني إلا وقد تحول الموقف إلى 180 درجة في الإتجاه المعاكس».

سخر من الذي حدث لهم بعد كل تلك الإعتراضات والملاحظات: «لقد طرح المقترح مرة ثانية للتصويت فصوتت الأغلبية نفسها بصورة أوتوماتيكية ضده، فسقط المقترح وسقطت الذمم التي تحمست له وصوتت له بالأمس، ثم صوتت ضده في اليوم التالي».

وقلل دومان من قدرة المحافظين المنتخبين على حل المشاكل القائمة والاحتقانات، مؤكداً أن من سبقهم من المحافظين المعينين: «لن يكونوا بأسوأ منهم لأنهم سيكونون مستنسخين من السلطة نفسها»، وأطلق عليهم مصطلح « الإستنساخ بالانتخابات».

وفي إجابات مقتضبة على تساؤات طرحتها عليه «النداء»، سخر النائب الاصلاحي من هذه الانتخابات وقال: «أنا أتساءل عن أي انتخابات يتحدثون وأي ديمقراطية يريدون إذا كانوا يرفضون أن يكون المرشح لمنصب المحافظة مسجلا في السجل الانتخابي التابع لها، وإذا كان هذا المرشح لا يصبح محافظاً إذا فاز بالانتخابات إلا بعد صدور قرار جمهوري، وأنه لا يمكن للمجلس المحلي إعفاءه أو إقصاءه إلا بقرار جمهوري!».

وكما يبدو له فإن الخلاصة تكون في «أن الحاكم يريد محافظين على مزاجه 100٪ والانتخابات الحرة والمباشرة من قبل المواطنين لن تحقق له ذلك 100٪ فعمد على تفصيل قانون على مقاس أشخاص محددين سلفاً ولاعزاء للديمقراطية».

وبشأن الحراك الجنوبي وما يجري هناك من غليان، قال: «إن الحكومة بدلاً من أن تصغي إلى صوت العقل والحكمة ومعالجة مسببات هذا الحراك التي أوجدته أخطاؤها، بدلاً من ذلك، لجأت إلى سوط البطش والجبروت وعسكرة المدن وأوجدت حالة طوارئ غير معلنة، وأخذت تعتقل الناس وتطاردهم، وذلك لن يزيد الأمور إلا تعقيداً». وسألته «النداء» عن دورهم هم كبرلمانيين، وما الذي عمله مجلس النواب إزاء هذه القضايا، وما رافق الحراك الجنوبي من أحداث دامية، قال إن المجلس لم يلتفت إلى تقارير وتوصيات اللجان التي كلفها بالنزول الميداني لتقصي الحقائق. مؤكداً على أنه إذا كان لمجلس النواب أي دور فهو يمثل دور «شاهد ما شاف شي حاجة». وزاد وأكد أن دور البرلمان محجَّم وأنه تحول كاهم سلطة تشريعية ورقابية في البلاد إلى «مجلس يصوت فقط للقروض وللميزانيات العامة وليمرر الاعتمادات الاضافية فقط». وقد أسف سعيد دومان لواقع الحال الذي وصل إليه

● دومان

المجلس بسبب وجود الأغلبية «التي أصابته بالكساح»، كما قال.

وفيما يتعلق بالقضايا المحلية في حضرموت (الوادي والصحراء)، والكلام الرائج بشأن تقسيمها إدارياً إلى محافظين، قال إنه يدعم فكرة التقسيم «لأن إعلان محافظ لحضرموت الداخل سيعزز تجربة الحكم المحلي».

ولفت إلى أن حضرموت مقسمة جغرافياً إلى قسمين منذ وجدت «مقسمة إلى ساحل وداخل أو الوادي والساحل». و ذكرَّ المتخوفين بالشكل الطبيعي الذي كانت عليه قبل الإستقلال: «كانت هناك سلطتان: القعيطية وعاصمتها المكلا، والكثيرية وعاصمتها سيئون. وقد ذهبت السلطتان وبقيت حضرموت». وقال وهو النائب عن دائرة سيئون: إن حضرموت اليوم تعامل رسمياً على أنها محافظتان: الساحل والداخل. ولم يبق للداخل إلاّ أن ينتخب محافظاً له».

تلك وجهة نظره. ولم يغفل سعيد دومان وجهة النظر الأخرى من التقسيم إلى محافظتين. وقال إنه لا يمكن إغفال وجهة نظر المتخوفين من ذلك «لأنهم يتوجسون من أن يكون محافظ الداخل ومن تحته من أرباب المصالح والإنتهازيين».

«النداء» سألته ما إذا كانوا يخشون على التركيبة الديموغرافية للحضارم في ظل الهجرة والحضور اللافت من مختلف المحافظات. فقال إن الخشية الحقيقية تكمن عندما يكون هذا الحضور «مخططاً له ولا يخضع لمبدأ المواطنة المتساوية أما اذا كان عفوياً فلا خشية منه».

وهو يتحدث عن النفط في حضرموت، حزن سعيد دومان لحال المواطنين في تلك المناطق المحيطة بالحقول النفطية. وأفاد أنهم من أفقر الناس في اليمن، في الوقت الذي تشكل فيه عائدات نفط حضرموت «70٪ من موارد الدولة». وقال إنه طالب عدة مرات في مجلس النواب، ولا يزال، بأن تخصص نسبة من عائدات نفط هذه المحافظة، ولتكن مثلاً 5٪، لتنمية تلك المناطق التي يعيش سكانها في مستوى معيشي لا يحسدون عليه».

«وإذا كان وجود هؤلاء الفقراء الذين يشاهدون المنشآت النفطية على مرمى البصر منهم مثيراً للعجب» يقول سعيد دومان فإن الأعجب من ذلك «أن يتهم رئيس مجلس النواب مقترحي بالمناطقية».

وحول ما قاله الرئيس عن حضرموت عشية إعلانه عن انتخاب المحافظين، من أنها استفادت تنموياً خلال الفترة الماضية على خلاف غيرها، قال دومان: «نعم استفادت تنموياً وهذا من واجبات الحكومة. ولكن الأهم من كتل الإسمنت والحجر تحسين أحوال الناس». واسترسل: «المواطنون في حضرموت يعانون من الغلاء الفاحش الذي التهم دخولهم ومدخراتهم فقد زادت نسبة الفقراء وارتفعت نسبة البطالة بين شبابهم رغم النفط وحقول النفط». ومع ذلك يؤكد سعيد دومان: «فإن حضرموت لم تستكن ولن تستسلم لهذا الواقع المؤلم». منوهاً إلى أنها عبَّرت عن الحال من خلال «الفعاليات الاحتجاجية والمسيرات في معظم المدن، وأن أبناء حضرموت يشهد لهم القاصي والداني باحترام القانون والنظام والهدوء». وحذر من أن السلطة اذا لم تقم بحل مشاكل أبناء حضرموت، فإن هذا الهدوء «له ما بعده وعندئذٍ سوف ينطبق عليها قول المتنبي:

يا أعدل الناس إلا في معاملتي
فيك الخصام وأنت الخصم والحكم
أعيذها نظرات منك صادقة
أن تحسب الشحم في من شحمة ورمُ

وبنه إلى أن هناك عشرات المشاريع المتعثرة في حضرموت لم تستكمل ولم تلتفت، وضرب مثالاً بمشروع مجاري سيئون/ تريم المتعثر منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب الخلافات والفساد. وقال إنه لا يزال متعثراً رغم موافقة مجلس النواب على القرض المقدم من الصندوق العربي لتمويله قبل أكثر من عام. وأسف أن يتوقف هذا المشروع الهام بسبب الخلافات الدائرة بين الحكومة والصندوق الممول. وكشف دومان عن أن الصندوق كان قد وافق على شركة معينة، إلا أن مجلس الوزراء رفض هذه الشركة». وزاد بأنَّ أن خلافا آخر يعرقل هذا المشروع «الخلاف بين وزير المياه والمحافظ على تعيين مدير عام لفرع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالوادي والصحراء».

المرصد اليمني أكد تعرضه للتعذيب ليلياً

لم تتعمر لعبة الغد الذي ابتكرها «مهاب» الابن الأكبر لـ«حسين زيد بن يحيى» كلما سأله أخوته الصغار عن موعد عودة والدهم.

إذ توقفوا عن السؤال بعد مضي أسبوع من غياب. وبحسب اعتقاد «مهاب» ربما إخوته الصغار لم يعدوا يثقون بالغد.

منتصف أبريل الفائت داهمت قوات الأمن مبنى ديوان محافظة أبين وانتزعت حسين زيد بن يحيى (44 عاما)، وإقتادوه إلى السجن المركزي بمديرية زنجبار ومنعت عنه الزيارة.

بعد مضي 24 ساعة من القلق عرفت أسرة حسين مصير عائلها من وسائل الإعلام ثم لاحقاً من زملائه في قيادة الحراك الجنوبي.

ظلت عائلته: زوجته وأطفاله يرقبون طلته غير أنهم أبلغوا بعد عشرة أيام أن حسين نقل إلى معتقل الأمن السياسي بأمانة العاصمة.

وبحسب المرصد اليمني لحقوق الإنسان فإن حسين يخضع لإستجواب مضنٍ بعد منتصف الليل مصحوب بالضرب وتمانع إدارة جهاز الأمن السياسي السماح بزيارته وزملائه.

وعبرت أسرة حسن: زوجته وولداه وابنتاه عن قلقهم على حياته خصوصاً أن الأمن لم يفصح عن هوية المعتقلين.

«مهاب» (16 سنة) الذي يرغب في إبلاغ والده أنه فخور به قال: إن مدة اعتقال والده طالت. لكنه طالب أبناء المعتقلين أن يقتدوا بأبائهم الذين قالو: لا للظلم ورفضوا استباحة الأرض.

معروف أن حسين كاتب صحفي و يعمل في مكتب الثقافة بمحافظة أبين ورئيس هيئة التصالح والتسامح بالمحافظة ومن أبرز قيادات الحراك السلمي كما ورئيس فرع حزب الحق بمحافظتي عدن وأبين.

اعتقلوا ضابط الاستخبارات أم سائق التاكسي!

منتصف أبريل الفائت أعتقل ناصر محسن الفضلي واودع السجن المركزي بمديرية زنجبار في محافظة أبين، أثناء مشاركته في إحدى فعاليات الحراك الجنوبي.

لاحقاً تبين أن الفضلي نقل ضمن آخرين إلى سجن الأمن السياسي بأمانة العاصمة، حيث يجري التحقيق معه وزملاءه وسط تكتم لافت.

غير أن المرصد اليمني لحقوق الإنسان الذي عمل على رصد حالات الإنتهاك ومتابعة قضايا المعتقلين منذ بداية الفعاليات الاحتجاجية في المحافظات الجنوبي، اعتبر مصير الفضلي مجهولاً، وادرج اسمه ضمن قائمة المختفين قسرياً.

بحسب توصيف المرصد لحالته تكون محققة أتمت عامها الـ18.

معروف أن الفضلي، 56 عاماً، كان أحد ضباط الاستخبارات العسكرية قبل قيام الوحدة لكن أيادي غير مرئية عبثت بملفه الوظيفي أثناء نقل أرشيف منتسبي الجهاز الأمني العسكري إلى صنعاء بعد الوحدة.

وبحسب أقربائه قامت الوحدة والفضلي في مهمة أمنية بإحدى دول الخليج، وعندما عاد إلى اليمن كان راتبه الشهري قد أوقف وطلب متابعة مشكلته في عاصمة الوحدة صنعاء.

في صنعاء اكتشف اختفاء ملفه العسكري، لكنه حصل على تأكيدات من قيادات أمنية عليا أرفقها بتوجيهات حزبه ومن جهات أيضاً رفيعه بما فيهم وزير الدفاع الأسبق هيثم طاهر خلال ترددد على مسؤولي وزارة الدفاع بعد أشهر من قيام الوحدة حتى الآن لم تلق التأكيدات والتوجيهات طريقا للنفاذ.

قبل سنتين قرر صاحب المصير المجهول العودة إلى زنجبار لممارسة مسؤوليته إزاء أطفاله السبعة عشر 5 أبناء وإحدى عشرة بنتاً، استلف مبلغا واشترى سيارة تاكس ومنها يقتات مصاريف اسرته الكبيرة.

لكن مصدر دخله ركنت أمام منزله في مديرية زنجبار منذ منتصف أبريل الفائت (تاريخ اعتقاله)، لتصبح مجهولة المصير كصاحبها.

وطبقاً لأسرته يرفض مسؤول الأمن السياسي السماح لهم بزيارته، كما ونشرت وسائل إعلامية أن جهاز الأمن السياسي رفض السماح لبرلمانيين الأسبوع الفائت بزيارة المعتقلين في سجونه.

انتخابات المحافظين.. المؤتمر ينافس ظله

■ أحمد الزرقة

خمسة عشر مدنيا مرشحاً لمنصب المحافظ في خمس عشرة محافظة من إجمالي 21 محافظة يمنية، وهي خطوة تعتبر متقدمة في ظل هيمنة واضحة للعسكريين على منصب المحافظ استمرت ما يقارب نصف قرن. ولأول مرة ستكون هناك قيادات مدنية لمحافظات كانت مغلقة في وجه المدنيين، وتبقى هناك ست محافظات ستظل تحت هيمنة العسكريين، والسبب قد يكون عدم وجود بدائل مدنية في تلك المحافظات، الدستور يحرم الحزبية داخل المؤسسة العسكرية، ومع ذلك لم تجد الأمانة العامة للمؤتمر بداً من ترشيح ستة عسكريين لمنصب المحافظ في ست محافظات. اللافت في الأمر أن المحافظات الست ربما باستثناء الضالع، هي من أهدأ المحافظات وأكثرها ولاء للمؤتمر؛ فمحافظات: حجة، المحويت، ريمة، ذمار، والجوف، من محافظات المؤتمر الذهبية، وأربعة من العسكريين هم محافظون سابقون، حيث كان يحيى العمري محافظا للبيضاء قبل ترشيحه لذمار، بينما يستقر الثلاثة الآخرين: مجور، الاحول، والقوسي، في محافظاتهم التي ترشحوا فيها مع أنهم من خارج تلك المحافظات، بينما تم ترشيح قاسم بن طالب الذي عين قبل فترة وجيزة نائبا لرئيس هيئة الأركان وهو من القيادات العسكرية العائدة من الخارج في 2003 كمحافظ للضالع، التي تسيطر المعارضة فيها على أغلبية الهيئة الانتخابية، لكن المعارضة التي قاطعت الانتخابات ستجعل وصوله إلى منصب المحافظ عبر بوابة التعيين. آخر المحافظين العسكر كان هذه المرة من نصيب محافظة ريمة التي تعد من أحدث المحافظات تأسيساً.

تمدين منصب المحافظ يعد واحدا من أهم ايجابيات قرار انتخاب المحافظين. هناك أيضا مسألة أخرى لا يمكن أن تخطئها العين، وهي أن سبعة من القادمين لمنصب المحافظ تقل أعمارهم عن الخمسين عاما بكثير، اثنان منهم بالكاد سيبلغون الأربعين عاما، ما يعني أن هناك حراكا على مستوى النخبة التقليدية للمحافظين. كما أن هناك تمثيلا على مستوى المحافظين لـ18 محافظة مما يعني أن هناك اتجاها نحو الشراكة الأفقية وهروبا من السيطرة العمودية في قضية التمثيل الجهوي والفئوي.

على المستوى التعليمي هناك محافظان يحملان شهادة دكتوراه، وواحد ماجستير، و16 يحملون شهادات بكالوريوس وليسانس.

ولغالبيتهم ارتباط سابق بالعمل مع منظمات المجتمع المدني، مما يعني أن هناك أجندة مدنية في جعبة الكثير منهم. كما أن هناك عددا منهم سبق لهم العمل كمحاضرين في الجامعة ولهم إسهامات أدبية وثقافية.

مخاضات عسيرة

لكن كيف وصل هؤلاء للترشح لمنصب المحافظ؟ هناك مخاضات عسيرة شهدتها المراحل المتعددة التي أعقبت إعلان الرئيس علي عبدالله صالح قراره بإجراء تعديلات على قانون السلطة المحلية لإجراء انتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات، وهو القرار الذي اعترضت عليه أحزاب اللقاء المشترك ووصفته بالمتسرع، والذي لا يخدم العملية الديمقراطية، نظرا لأن هذه الانتخابات لن يشارك فيها الناخب اليمني، بل ستقتصر المشاركة فيها على الهيئة الناخبة التي تمثل قوام المجالس المحلية. ولم يلتفت المؤتمر الحاكم لاحتجاجات المعارضة واستطاع عبر كتلته البرلمانية المريحة أن يصادق على مشروع التعديل بعد يوم من تقديم الحكومة لمشروعها.

وزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال الذي هاجم قرار المقاطعة قائلا إن تلك المقاطعة لن تؤثر سلبا على العملية الانتخابية لعدم امتلاك أحزاب المشترك مقاعد في الهيئة الانتخابية تمكنها من تعطيل الانتخابات، حيث لا تتجاوز نسبة 10% من إجمالي الهيئة الناخبة التي يصل عددها إلى 7482 على مستوى الجمهورية، كان قد تمنى مشاركة المشترك في هذا الحدث من أجل إعطاء زخم شعبي للانتخابات ليس إلا.

وهلال الذي كان يتحدث للصحفيين نهاية ابريل الفائت قال إن نسبة التغيير في مناصب المحافظين التي يتوقعها تزيد عن 70% في المائة، ربما كان حينها متكئا على معلومات عن شراسة الصراع الدائر في دهاليز الحزب الحاكم، التي خضعت فيها القوائم الانتخابية للتمحيص والتدقيق وحسابات مراكز صنع القرار. بالتأكيد ليست القوائم الأخيرة المعلنة هي القوائم التي تم تسريبها خلال الأيام الأولى لذلك التنافس الأحادي. وبالتأكيد أن غياب شخصية بحجم أمين عام المؤتمر عبدالقادر باجمال بسبب مرضه قد أدى لضم أسماء لم تكن لتوضع ضمن القوائم النهائية.

شهدت الفترة القليلة الماضية ترتيبات على أعلى المستويات وتمت المفاضلة والمراضاة لعشرات الشخصيات القيادية داخل المؤتمر الذي بدا عليه الارتباك أمام نفسه دون منافسة من خارجه. واتضح جليا أن حزب الدولة يفتقد للكنترول، وأنه يدار في كثير من الأوقات من خارج أسواره، لذا لم يكن غريبا على الطامحين في الترشح لمنصب المحافظ الذي بدا مغريا وأشبه بمغنم منه مغرم التجول يوميا في عدد من المقايل الخاصة وتحولوا لمراجعين سواء لدى وزير الإدارة المحلية أو لدى الرئيس ونائب الرئيس والدكتور الإرياني، وغيرهم من قائمة النافذين الطويلة.

ووصل عدد المتنافسين على منصب المحافظين وأمين العاصمة 193 مرشحا غالبيتهم من المؤتمر الشعبي العام، لكن ملفات 37 شخصا هي التي قبلت طلبات ترشيحهم، إجمالي 193 طلبا، حيث قام 53 منهم بسحب طلبات ترشحهم، واستبعدت اللجان الإشرافية 98 طلبا لعدم اكتمال ملفات أصحابها من حيث الوثائق الأساسية والتزكيات المطلوبة، فيما خضع 42 طلبا للفحص النهائي ليستبعد منهم خمسة لم تستوف ملفاتهم الشروط المحددة في القانون، ليبقى هناك 37 مرشحا في 21 محافظة.

وحتى اللحظة فإن مرشحي المؤتمر العام في تسع محافظات (الأمانة، تعز، إب، حضرموت، المهرة، الحديدة، المحويت، عمران، الضالع، وعدن) سينافسون أنفسهم حيث انسحب كل المرشحين من أمامهم سواء لعدم حصولهم على التزكيات اللازمة، وهي المعضلة التي واجهت النساء السبع اللائي تقدمن، أو بسبب عدم اكتمال ملفاتهم؛ لكن السبب الأبرز هي التوجيهات الحزبية التي قضت بانسحاب كل المرشحين من أمام مرشحي الأمانة العامة كما حدث في الأمانة وعدن وتعز، وبالنسبة للمحافظات الـ11 المتبقية يتفاوت عدد المتنافسين من محافظة لأخرى بنسبة -2 4 مرشحين.

وما زال كلا من فهد الدهشوش في محافظة حجة التي يشغل فيها منصب رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام، وحسن الهيج أمين عام المجلس المحلي في الحديدة، صامدين في وجه طلبات الانسحاب من أمام مرشحي الأمانة العامة للمؤتمر، وحكم القضاء اليوم لصالح فهد الدهشوش الذي كانت وزارة الإدارة المحلية قد وكلت محاميا للطعن في صحة وثائقه، مما يعني أنه ستكون هناك منافسة شرسة بين الدهشوش وبين محافظة حجة وشقيق رئيس الوزراء مرشح اللجنة العامة المحافظ الحالي لمحافظة حجة فريد احمد مجور.

في غمرة الاحتجاجات الجنوبية استدعى باعوم الفتى القومي العربي الذي كانه، وهتف: لا حزبية بعد اليوم!

في زنزانة تحت الأرض يواصل نضاله ضد سلطة لا تترفع على الأهواء

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

زار حسن باعوم المعتقل مراراً. والفترة الأطول التي أمضاها في غيابة السجن كانت عقب الإطاحة بالرئيس اليمني الجنوبي الأسبق سالم ربيع علي (سالمين) في 26 يونيو 1978. كان باعوم ليلتها في عدن. وتقول الرواية المتواترة إن باعوم وعلي صالح عباد مقبل وعبدالله البار رفضوا إقالة سالمين، ولم يقتنعوا بأنه تقدم باستقالة حسبما أبلغهم عبدالفتاح اسماعيل وقد دخل الثلاثة السجن بعد مقتل الرئيس.

في أحداث 1986 كان باعوم يصطف مع الخاسرين مجدداً، وقد نزح إلى الشمال مع الآلاف من أنصار الرئيس السابق علي ناصر محمد.

بعد حرب صيف 1994، تصدر «أبو سبأ» تيار إصلاح مسار الوحدة، إلى جانب محمد حيدرة مسدوس. وقاد أول تحرك شعبي احتجاجي ضد نتائج الحرب في حضرموت، وبات المطلوب الأول للسلطات الأمنية.

تيار إصلاح مسار الوحدة مثل منذ 1999 الأقلية داخل الهيئات القيادية للاشتراكي. وبفعل انسداد الحياة السياسية، واليأس الشعبي (وبخاصة في الجنوب) من التغيير عبر الآليات الديمقراطية، تحولت الأقلية الحزبية بدءاً من ربيع العام الماضي إلى «طليعة شعبية»، وقد ساهم التيار الأقلوي داخل النخبة السياسية الجنوبية في قيادة وتوجيه الاحتجاجات. وقياساً إلى أطراف أخرى منخرطة في حركة الإحتجاجات، لاح التيار الاشتراكي الراديكالي معتدلاً. لكن الأمور تعدلت في فبراير الماضي عندما اتفق باعوم وناصر النوبة رئيس المجلس الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والامنيين (قسريا) على تشكيل الهيئة العليا لقيادة الحراك في الجنوب.

ظل باعوم محتفظاً بعضوية المكتب السياسي للاشتراكي، خلاف ناصر النوبة الذي غادر صفوف الحزب في الخريف الماضي. ومعلوم أنه التحق في سن مبكرة بحركة القوميين العرب، ثم انخرط أسوة بإخوته من شباب الحركة في العمل الفدائي ضد البريطانيين منتصف الستينات. ولا ريب في أن باعوم استحضر مؤخراً «الحركي» الرومانسي الذي كانه في الستينات، ومعه استحضر نفور حركة القوميين العرب من العمل الحزبي، تحت تأثير القيادة الناصرية التي كانت الحركة تسير على هداها قبل أن تنحو يساراً باتجاه الماركسية.

وفيما يشبه «العودة إلى البداية» في ظل تصاعد الاحتجاج الجنوبي ضد «المستعمر الوطني» ومع حدة الميل لدى بعض قيادات «الحراك الجنوبي» إلى احتكار التمثيل (في نسخة ثانية لتجربة حركة القوميين العرب)، فقد دعا باعوم مراراً إلى إبعاد الأحزاب (المعارضة) من النضال السلمي في الجنوب، وما يزال ماثلاً المشهد الردفاني في الخريف الماضي عندما هتف في الجموع: لا حزبية بعد اليوم. لكن الشعار الحركي لم يعد جذاباً كما كان مطلع الستينات بفعل الكاريزما الناصرية، ويقينيات الخطاب القومي العربي في ذروة فاعليته، وقد استدعت صرخة باعوم العديد من علامات الاستفهام حول وجهة «الحراك الجنوبي» في عالم ينفر من الخطاب الأحادي الاقصائي، أيا تكن الدوافع الأخرى التي أملت على باعوم اطلاق الشعار الستيني!

سجن باعوم الخريف الماضي، ومثل أمام المحكمة بتهم تتعلق بالمساس بالوحدة وإثارة النعرات الانفصالية. وقد تم تعليق المحاكمة بقرار من الرئيس علي عبدالله صالح في ذكرى الاستقلال.

المرجح الآن أن يمثل قريباً أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة الإساءة إلى الوحدة اليمنية والدعوة إلى الانفصال وإثارة الفتنة. وطبق المحامي منير السقاف، أحد المحامين المكلفين بالدفاع عن المعتقلين من المرصد اليمني لحقوق الانسان، فإن النيابة الجزائية المتخصصة وجهت إلى علي هيثم الغريب ويحيى غالب الشعيبي التهمة ذاتها، التي تخضع عقوبتها لتقدير القاضي.

الحالة الصحية لباعوم ساءات قبل 3 أسابيع ما أضطر السلطات إلى نقله إلى مستشفى الشرطة بالعاصمة. هناك حسبما تفيد مصادر طبية، أخضع إلى عناية مركزة، وفحوصات لمستويات السكر والضغط كل نصف ساعة. وتم تخديره أحياناً لكسر الإضراب عن الطعام الذي تشبث به، وقد قرَّر المسؤولون عن أمن البلد وحماية الوحدة إعادته إلى الزنزانة الانفرادية، منعاً للبلبلة! مصادر طبية عبَّرت عن خشيتها من تعرض حياته في الخطر داخل الزنزانة الانفرادية (2 متر في متر، حسب سياسيين نزلوا في ضيافة الجهاز في الماضي)، وكان غالب القمش رئيس جهاز الأمن السياسي وعد المحاميين محمد المخلافي ومنير السقاف بإخراج باعوم وغيره من المعتقلين من الزنازين الانفرادية إلى عنابر جماعية، لكن الوعد لم يتحقق. علماً بأن النائب العام سبق أن وجه بعدم إبقاء المعتقلين في زنازن انفرادية.

وإلى اضرابه عن الطعام، رفض باعوم الإجابة على أسئلة المحققين في الأمن السياسي، ثم في النيابة الجزائية المتخصصة، منطلقاً من أن أجهزة التحقيق هي جزء من دولة الاحتلال التي لم يعد يعترف بشرعيتها.

المحقق أن النيابة ترتكب مخالفات جسيمة جراء الاجراءات الاستثنائية التي اتبعتها حيال صاحب رأي يحظى بتأييد واسع في المحافظات الجنوبية والشرقية. والشرعية التي لا يعترف بها باعوم، مثل مئات الناشطين، تنحسر يومياً بسبب المعاملة السيئة التي يلقاها في السجن، فعندما لا تترفع السلطة على الأهواء الانسانية تتضاءل شرعية الدولة التي تتوسل حمايتها.

• باعوم أقصى اليسار وفي الوسط يقف الرئيس سالمين

• باعوم وإلى يساره فادي في احد المهرجانات بالمكلا

تعرف الدكتورة سبأ ما ينبغي فعله: نقل أبي إلى المستشفى فوراً لأن حياته في خطر

المريض الاستثنائي

• سالم ووالده في إحد المهرجانات

في منتصف الثمانينات كانت جذوة الوحدة مشتعلة في قلب حسن أحمد باعوم، وقد أطلق على المولودة السعيدة إسم «سبأ». عندما تخرجت من الثانوية العامة، قررت الالتحاق بكلية الطب. «كانت تلك رغبته، ووقتها كانت مشاكله الصحية قد بدأت»، قالت لـ«النداء». وأضافت: «كانه أراد أن أعتني بحالته الصحية بعد تخرجي».

المحقق أن بعضاً من أحلام باعوم الصغيرة تحققت، فقد تخرجت ابنته من كلية الطب في حضرموت، وهي تعمل حالياً في قسم الأطفال في مستشفى عمومي بالمكلا.

حتى نهاية مارس الماضي كانت الطبيبة تتولى رعايته في البيت، وتتابع يومياً وضعه الصحي، وتقوم بالتشاور مع الأطباء الاختصاصيين الذين يعاينون حالته دورياً.

بعد منتصف ليل الاثنين 30 مارس اقتاد رجال أمن «باعوم» من مرقده في منزل صديقه جمال عبادي بعدن، إلى أحد المعتقلات في عدن. ولاحقاً تم نقل القيادي البارز في حركة الاحتجاجات إلى زنزانة انفرادية في مقر جهاز الأمن السياسي في عاصمة الوحدة.

تعرف «سبأ» جيداً السجل الصحي للمريض الاستثنائي، ومساء الأحد الماضي قدمت لـ«النداء» عرضاً سريعاً لأبرز متاعبه: «إلى الارتفاع في ضغط الدم، يعاني والدي من السكر الذي أصيب به قبل 20 سنه، واحتساء في القلب، ما يعرضه باستمرار لخطر الجلطات، وقد أجرى عملية قلب مفتوح في القاهرة قبل عامين. وخلال السنوات الأخيرة أصيب بجلطات خفيفة عديدة، آخرها أثناء استضافته في السجن المركزي بالمكلا الخريف الماضي، حيث أصيب بجلطة خفيفة في الدماغ وأخرى في القلب».

تتابع: «مشاكله في القلب أدت إلى اصابته بمياه الرئة، ما يعرضه إلى اختناقات خلال النوم. ومضاعفات السكر أدت إلى إصابته بقصور في وظائف الكلى».

تعرف الطبيبة الشابة الحد الأدنى من احتياجات المريض الاستثنائي: يحتاج إلى فحص دوري للسكر وضغط الدم، وإلى نظام غذائي خاص ودقيق، وإلى رعاية صحية ليلا ونهاراً، وإلى تجنيبه الضغوط النفسية، وإلى العيش في مكان مفتوح.

منذ اعتقاله لم تتمكن الطبيبة من معاينة مريضها البتة. لكنها استطاعت مشاهدته عن قرب لمرة واحدة ظهيرة الخميس قبل الماضي (1 مايو).

بعد اجراءات معقدة جداً، تكرم المسؤولون الأمنيون بالسماح لسبأ ووالدتها وخالها بزيارة باعوم لمدة عشر دقائق. دخل الزوار الثلاثة إلى ممر ضيق في مقر الأمن السياسي في الحادية عشر والنصف. بعد دقائق قدم عدة أشخاص من الطرف الآخر للممر. حُدد الزوار في الأشخاص القادمين الذين دخلوا متتابعين. كانوا 4. كانت سبأ تستعجل مشاهدة أبيها، وهي تجاوزت صاحب الترتيب الأول في طابور القادمين الذي يستحيل من هيئته أن يكون أباها، محاولة البحث عن حيز في الممر الضيق لمشاهدة الشخص الثاني لعله المقصود. لكن الواصل أولا فاجأها بالسلام.

«ما عرفته»، قالت لـ«النداء»، ثم قدمت ملخصاً سريعاً لحالة المريض الاستثنائي: «بدا شاحباً جداً، وقد فقد الكثير من وزنه». «ما عرفته» قالت مجدداً بصوت مكسو بمرارات. ثم تابعت: «لاحظت أنه يعاني من صعوبة في النطق، وثقل في اللسان، وكان صوته مبحوحاً، كان يرتعش طول الوقت». واستطردت: «كان مغيباً عن أية معلومات، وفي البداية سأل بإلحاح وقلق عن الأهل، وبشكل خاص عن فادي وسالم». توضح الطبيبة التي تعرف جيداً مريضها أسباب قلقه، ففادي (النجل الأكبر لباعوم، 34 سنة) هو رئيس المجلس الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل في المحافظات الجنوبية، وسالم (22 سنة) كان معه في عدن لحظة اعتقاله، واعتُقل لساعات قبل إطلاق سراحه. وهي ترجح أن يكون والدها تعرض لتعذيب نفسي. «كان يسألنا بلهفة عن اخواني، وكلمنا في البداية لكأن كارثة لحقت بهم». وختمت: «كان قلقان علينا».

وماذا أيضاً؟ رنة اعتداد سبقت صوتها إذ قالت: «معنوياته عالية... وطمأنا بأنه متماسك، وسيستمر في مواقفه». «ألححنا عليه أن يوقف إضرابه عن الطعام، كلنا (الزائرون الثلاثة) حاولنا معه، وقد نصحته بضرورة ذلك، فسايرنا قليلاً، ثم أكد بأنه سيواصل الإضراب».

بصوت مكسو بالخطر، هذه المرة، تعرض «سبأ» الظروف المستجدة التي يعيش في ظلها المريض الاستثنائي: «يفتقر للرعاية الطبية اللازمة، يعيش في زنزانة قد تكون تحت الأرض، مضرب عن الطعام، وفي حال توقف عن الاضراب فقد يتناول أطعمة دسمة أو نسبة السكر فيها عالية». وإذ تحمد الله إذ وجدت والدها رافعاً رأسه، حذرت من احتمال تعرضه لجلطات جديدة، واحتمال دخوله في غيبوبة في أية لحظة جراء انخفاض السكر، واحتمال اختناقه ليلاً جراء متاعب رئتيه، واحتمال انتكاس وظائف كليتيه.

يصعب الانغماس في «لعبة احتمالات» تخص مريضاً في حالة حرجة يقبع في زنزانة انفرادية داخل معتقل محصن يتعالى على الرقابات والحصانات من كل صنف، ويندر أن يطرق ممراته زوار يتمتعون بالحصانة، مثل أعضاء مجلس النواب، الذين منعوا الأحد الماضي من زيارة المعتقلين الجنوبيين داخله. لكن الطبيبة الاستثنائية تعرف بالضبط ما يجب عمله: «حياة والدي في خطر، ويجب نقله فوراً إلى المستشفى».

أسرته قلقة على مصير فادي، وفواز طليقاً بعد 25 يوماً في السجن

طلب كتاباً لحسين مروة وقال لزوجته وابنته: أنا فخور بكم

في المرة الوحيدة التي استطاعت أسرته زيارته في المعتقل، قال باعوم: «أنا فخور بكم». كان يقصد أبناءه الستة، وزوجته. كررها 5 مرات، خلال الدقائق العشر التي استغرقتها الزيارة. لا غرابة! فخلال الحديث الخاضع لرقابة 3 من رجال الأمن لم يسمع باعوم من زوجته وابنته، و(عبرهما) من أبنائه أية توسلات لتغيير قناعاته السياسية أو مواقفه بشأن القضية الجنوبية. وقد حمل زواره إليه جرائد محلية ونظارته الطبية ومستلزمات شخصية، وكتاب «النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية» للمفكر اللبناني حسين مروة الذي اغتيل نهاية الثمانينات في بيروت. وكان في وقت سابق قد طلب من محاميه إبلاغ أسرته إحضار الكتاب عند زيارته.

عاش باعوم على الدوام في قلب الأخطار، وعلى الأرجح فإن السياسي العنيد أورث أولاده (وابنته) جينات الشجاعة. وخلال اتصالات «النداء» بالأسرة تكررت نغمة واحدة في تصريحاتهم: «نحن فخورون به».

ولد حسن باعوم في اثيوبيا مطلع الأربعينات وبعد عقدين التحق، في عدن، بحركة القوميين العرب، ومطلع السبعينات ارتبط بإحدى قريباته من آل باعوم، وأنجب منها 5 أبناء وبنتاً واحدة: فادي (34 سنة)، فواز (32)، سبأ (27)، سالم (22)، عمر (17)، أحمد (15).

لحظة اعتقاله في عدن بعد منتصف ليل الاثنين 30 مارس كان سالم يرافقه. اعتقل رجال الأمن «سالم» عدة ساعات.

بعد دقائق من عملية الاعتقال كان الخبر قد بلغ أسرة باعوم في المكلا. وقد غادر «فادي» المنزل فوراً، ليتوارى عن زوار الفجر. وبحسب فواز وسبأ فإن آخر اتصال تلقوه من طرف النجل الأكبر لباعوم، كان بعد أيام من اختفائه. كان الاتصال غير مباشر، إذ أبلغت الأسرة من أحد معارفه بأنه بخير. لم يتصل فادي ثانية. «لا أدري ما إذا كان معتقلاً أم لا»، قال فواز.

التحق فادي بالحزب الاشتراكي، ونشط في سكرتارية الحزب بحضرموت، قبل أن يجمد نشاطه الحزبي ليساهم في تأسيس أول جمعية للشباب والعاطلين في المحافظات الجنوبية. وقبل أشهر رأس المجلس الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين في المحافظات الجنوبية والشرقية. وهو واظب على تنظيم فعاليات أسبوعية في المكلا وغيرها من المدن للتوكيد على حقوق الجنوبيين وعدالة مطالبهم وتطلعاتهم.

بعد 5 أيام من اعتقال حسن باعوم وسالم، واختفاء فادي، اعتقل رجال الأمن فواز، واقتادوه إلى سجن البحث الجنائي في المكلا، حيث وضع في «زنزانة وضيعة»، على حد وصفه، وبُدئ بالتحقيق معه.

تخرج فواز من الثانوية العامة، ويعمل حالياً في الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس في المكلا. في «عالم متمرد»، تعلم فواز كيف يدقق في مقاييس ومواصفات المحققين وأساليبهم. وقد طلب عرضه على النيابة لكن رجال الأمن الموجودين في مقر البحث الجنائي في المكلا لم يأبهوا لهذيانه. فتولت الجينات توجيه الإبن الثاني لحسن باعوم. في 19 ابريل (أي بعد 13 يوماً من اعتقاله) بدأ فواز إضراباً عن الطعام. وبعد 11 يوماً اضطر الأمن إلى الإفراج عنه. وفي المحصلة النهائية فقد أمضى في المعتقل نحو 25 يوماً (من 6 إلى 30 ابريل). وقد تم التحقيق معه حول مشاركته في مسيرات واعتصامات غير قانونية، وواجهه المحققون بتهمة الدعوة إلى الكراهية والإخلال بالنظام.

قبل خروجه من «الزنزانة الوضيعة» ساوره قلق بشأن مصير الأخ الأكبر، وقد سأل رجال البحث عن فادي، فردوا عليه بضرورة مثوله أمامهم.

في تصريحاته عبر الهاتف لـ«النداء» لم ترشح من صوته نبرة كراهية. وهو انتقد بعض وسائل الإعلام الموالية للسلطة التي عرَّضت بأصل أبيه ولونه (تورطت وسائل اعلام في حملة «وضيعة» استهدفت شخص باعوم ارتكازاً على أنه مولود في اثيوبيا). وإذ اعتبر الحملة «إفلاساً من أدوات السلطة»، جدد القول بأنه فخور بأبيه، ومعتز بصلابته وتمسكه بآرائه ومعتقداته. وإذ قال: «نحن قلقون فقط على وضعه الصحي، لكننا نعرف أن عزيمته قوية، والتنكيل لن يؤثر عليه»، نوه بوالدته التي «يستند عليها والدي كثيراً»، مضيفاً أنها تأثرت كثيراً مؤخراً بسبب المصائب التي حلت بالأسرة، لكنها رغم كل شيء «امرأة قوية».

• أحمد

• فواز

• عمر

السلطة تتنصل من تسليم بقية الجناة

والمواطنون مستعدون لأي مواجهة تقدم عليها الدولة لتخليص أمرها

■ طور الباحة – ماهر الشعبي

لا يزال الانفلات الأمني في طور الباحة سيد الموقف حتى الساعة، خصوصا بعد مغادرة كل قوات الأمن المديرية عقب مقتل عضو المجلس المحلي في المديرية، حافظ محمد حسن، والشيخ يحيى الصوملي، واستمرار احتجاز الجنود الثمانية والأطقم العسكرية الثلاثة التابعة للأمن المركزي، وفشل كل المساعي الحكومية لإطلاق سراح الأسرى، وعدم توصل كل تلك الوساطات التي قدمت إلى المديرية لحل الأزمة القائمة مع رجال القبائل المتمركزين في الجبال والمرتفعات مع أسلحتهم استعدادا لأي مواجهة عسكرية تقدم عليها السلطة في محاولة منها لتخليصهم من الأسر بالقوة، وهو ما يشير إلى إلقاء القبض على بقية القتلة الخمسة الذين نفذوا قتل يحيى الصوملي ومحاكمتهم في المديرية أو في المحافظة، سيما وأن الجميع مستاء كثيرا من طريقة مقتل الشيخ ورئيس لجنة الخدمات في المديرية، عندما أقدمت قوات الأمن على قتله أمام ساحة المحكمة والنيابة وفرت به إلى محافظة لحج على متن الطقم الذي نفذ عملية القتل صبيحة الاثنين قبل الماضي.

وأكد أحمد الصوملي، شقيق المجني عليه، لـ"النداء" أن شقيقه ليس له أي عداوة مع أحد ويحظى بحب واحترام الجميع. واعتبر مقتل أخيه على أيدي قوات الأمن المركزي عملا إجراميا، وخصوصا أن أخاه تم تصفيته فوق الطقم قبل أن يتم ضرب ورفس أحمد علوان عضو المجلس المحلي للمديرية، الذي أكد أن الشهيد قبيل مقتله بنصف ساعة "كان متواجدا عندي، بعدها ذهب إلى النيابة"، وأشار إلى أن الشهيد كانت له مواقف مشرفة لحل الكثير من القضايا والخلافات، "وكنا غالبا في المجلس المحلي نعود إليه في كثير من الأمور وليس له أي ذنب. أما قضية مقتل زميلنا الشهيد حافظ فكانت في عصر ذلك اليوم عندما داهمت أطقم عسكرية تابعة للأمن المركزي عددا من قرى المديرية بطريقة مستفزة للمواطنين وهي تطلق أعيرتها النارية صوب المواطنين". وأضاف علوان لـ"النداء" أن المواطنين عندما رأوا تلك الحملة العسكرية عرفوا أنها موجهة ضدهم وخاصة أن تلك القوات دخلت عن طريق الجبال إلى قراهم. عندها تلقى "حافظ" اتصالات تدعوه للخروج والتفاهم مع تلك القوات من أجل أن تنسحب من القرى، وعند خروجه أطلقت عليه تلك القوات النار أمام منزله فأردته قتيلا، عندها هب المواطنون من عدد من القرى وأطلقوا نيرانهم على تلك القوات وحاصروها وأسروا ثلاثة عشر جنديا وثلاثة أطقم عسكرية مع أسلحتها المختلفة.

عز الدين السروري، أمين عام المجلس المحلي في المديرية، أدان العملية واستنكرها بشدة، وحمّل مسؤولية ما جرى الأجهزة الأمنية والسلطة المحلية بالمحافظة.

أما منير الصبيحي عضو محلي طور الباحة وأحد أقرباء الأسرى فقال إن "كل اللجان التي قدمت إلينا للتفاوض كان طلبها الوحيد هو الإفراج عن الأسرى بينما دماء شهدائنا لم تجف".

إلى ذلك تشهد مديرية طور الباحة أجواء متوترة وانتشارا للمواطنين بأسلحتهم في الشوارع والجبال والطرق.

صحفيون لمناهضة الفساد يدشنون تقريرهم حول حالات الفساد العام الماضي

دشن في العاصمة صنعاء الاثنين الماضي تقريراً حول حالات الفساد المنشورة في الصحافة اليمنية للعام 2007 والذي أعده تحالف صحفيون لمناهضة الفساد بالتعاون مع صحفيات بل قيود.

وبلغت الاختلالات والإهدار للمال العام في الجهات الحكومية التي رصدها التقرير مئات المليارات الريالات.

إذ بلغت في رئاسة الوزراء 452.227.955.000 مليار ريال، ورئاسة الجمهورية 3.357.823.953 مليار ريال، ووزارة الدفاع 202.872.037.000، ووزارة الصحة 9.404.096.793، ووزارة الزراعة 10.906.554.000، ووزارة الخدمة المدنية 21.500.000.000، ووزارة التربية 138.300.562.759 مليار ريال ، واللجنة العليا للانتخابات 377.906.000 مليون ريال، ومجلس الشورى 20.986.555 مليون ريال، وجامعة صنعاء 4.741.322.651 مليار ريال، وجامعة إب 150.000.000 مليون ريال، وجامعة ذمار 488.943.000 مليون ريال.

وحسب التقرير فإن الاختلالات تمثلت في صرف مبالغ من دون استيفاء الاجراءات القانونية، وصرف مبالغ من دون وجه حق وفي مشتريات تتم بالأمر المباشر ومخالفة لقانون المناقصات، بالإضافة إلى إبرام عقود بطريقة تخالف قانون المناقصات وفي مشاريع متعثرة بسبب سوء التنفيذ وغياب الاشراف والرقابة.

مسلحون طاردوا طالباً داخل حرم جامعة صنعاء بسيارة عسكرية

قال بلاغ صحفي لاتحاد طلاب جامعة صنعاء فرع كلية التربية، إن أكثر من 10 أشخاص مسلحين يستقلون سيارة جيش تحمل رقم 7152، قاموا ظهر أمس بمطاردة الطالب يحيى البرعي رئيس فرع الاتحاد بالكلية وحاولوا الاعتداء عليه.

وأضاف البلاغ أن المسلحين استمرو في مطاردة البرعي إلى مكتب الاتحاد الذي لجأ إليه.

وأشار إلى أن المسلحين أضطروا إلى المغادرة من أمام مكتب الاتحاد عندما تجمع الطلاب وانصرفوا بسلام من أمام الامن الجامعي الذي لم يتخذ أي إجراء ضدهم.

الهيئة الادارية للاتحاد حملت رئاسة الجامعة والأجهزة الأمنية المسؤولية محذرة من مغبة تجاهل مثل هذه الانتهاكات التي جعلت مجموعة مسلحة تستقل سيارة حكومية تقتحم الحرم الجامعي وتمارس اعتداءها دون رادع.

وقال إن تلك الممارسات اللا مسؤولة لن تثنيهم عن القيام بمهام الدفاع عن الحقوق والحريات الطلابية، وأنها ستتحطم أمام الإرادة الطلابية.

صمت

(تتمة الصفحة الأولى)

دارت في منطقة ضحيان التي يسيطر الحوثيون على مدينتها منذ بداية الحرب الأخيرة، وأن عددا من القتلى والجرحى قد سقطوا في تلك المعارك كما تمكنت قوات الجيش من إزالة عدد من الحواجز والمواقع المسلحة كان الحوثيون قد استحدثوها في منطقة المهاذر.

وحسب مسؤول محلي فإن الحوثيون لا يزالون يحاصرون مركز مديرية "منبه" منذ نحو أسبوع بعد أن تصدت لهم قوات الجيش حين أرادوا الاستيلاء على مقر المجمع الحكومي، وأن احتياجات السكان تنقل بالمروحيات.

ومع أن مصدرا مسؤولا في وزارة الدفاع كان قد نفى صحة المعلومات التي تحدثت عن قيام القوات المسلحة بقصف مواقع أتباع الحوثي، وقال إنه لا صحة مطلقاً لتلك الأخبار التي تحدث عنها بعض المواقع الالكترونية، وأن تلك المعلومات غير دقيقة وتفتقر في مجملها إلى الموضوعية والمصداقية؛ قال المكتب الإعلامي للحوثي إن قوات الجيش قصفت مدينة ضحيان بطائرات الميج، حيث قتل تسعة كما أصيب تسعة آخرون. وقال إن المنطقة شهدت ومنذ الصباح الباكر هجمات جوية حيث قامت الطائرات الحربية بخمس غارات دمرت خلالها ثمانية منازل. إلى جانب 12 كانوا قد دمروا في اليوم السابق بقصف صاروخي مكثف على المنطقة وأن ثماني غارات جوية وقصف صاروخي نفذت على منطقة "مطرة" التي يوجد بها مركز قيادة الحوثيين.

المصدر العسكري الذي شدد على ضرورة أن تلتزم "عناصر الفتنة والتمرد" بكل ما جاء في اتفاق الدوحة، وأن توقف كل أشكال الخروق والاعتداءات المتكررة على المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن والممتلكات العامة والخاصة قال إن الفرصة ما تزال مواتية أمام تلك العناصر لتراجع حساباتها وتحتكم إلى لغة العقل والمنطق، والانصياع للدستور والقانون وعدم العبث بالأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع.

وفي غياب أي معلومات عن الاتصالات التي يجريها حاليا الشيخ حسين الأحمر في المحافظة مع عبد الملك الحوثي، أكدت المصادر أن اللجنة الرئاسية قد توقفت عن العمل بعد لقاءين عقدهما الجانب الحكومي مع صالح هبرة كبير المفاوضين الحوثيين والذي اشترط لاستئناف العمل الإفراج عن ناجي بختان أحد أعضاء فريق المفاوضين الحوثيين في اللجنة التي اتفق على تسميتها في العاصمة القطرية، الذي اعتقل قبل نحو شهر على خلفية اتهامه بالضلوع في حادثة اغتيال أخيه الذي كان يساند الجانب الحكومي في المواجهات..

وكان لافتا ان مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية قد ناقش امس الاول في اجتماعه الأسبوعي الأوضاع في محافظة صعدة وأشاد بالجهود التي بذلها الرئيس صالح والجانب الحكومي لاحتواء "التمرد" لكنه شدد على أن تقوم الحكومة اليمنية بحسمه بالطرق السلمية، وقد أعقب الخبر الصادر عن مجلس الوزراء السعودي تصريحات لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وزعتها وكالة الأنباء الرسمية اليمنية طالب فيها أتباع الحوثي بالاستماع لصوت الحق والعدل، وإشادة أخرى بالجهود التي بذلها رئيس الجمهورية لاحتواء المشكلة.

وكانت أربع سنوات من المواجهات قد تسببت في تشريد نحو مائة ألف من سكان المحافظة، إذ تأثروا بهذه المواجهات بشكل مباشر أو غير مباشر، وفق تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تدير عددا من المخيمات في المحافظة.

وقالت إيمان العنقر، المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صنعاء: "الأوضاع المعيشية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع شهدت تدهوراً كبيراً منذ بداية عام 2008 بسبب المواجهات وارتفاع أسعار المواد الغذائية".

وأضافت في تصريحات صحفية: "همنا الآن هو أمن الأسر المتأثرة بالحرب وظروفهم المعيشية. ونحن نطالب طرفي النزاع بتسهيل مرور المساعدات الإنسانية"، إذ أن آلاف الأشخاص في محافظة صعدة أصبحوا يعتمدون كلياً على المساعدات الإنسانية".

ووفقاً للعنقر، يوجد 40.000 نازح في مدينة صعدة وحدها، من بينهم 7.888 يعيشون في المخيمات في حين يعيش الباقي مع عائلات. مضيفة أن ما بين 5.000 و7.000 شخص نزحوا إلى المدينة خلال الثلاثة الماضية.

على الصعيد ذاته قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة بإعدام أربعة من أتباع الحوثي، ثلاثة منهم فارون من وجه العدالة بعد إدانتهم بقتل أحد مشائخ مديرية حيدان أحمد عبد الله فاضل في العاشر من ابريل عام 2005 ومرافقه.

وقضى منطوق الحكم الذي أصدره القاضي محسن علوان بالإعدام حدا لكل من المدانين علي ضيف الله شعتان مهاوش المقبوض عليه، وشقيقه الفار من وجه العدالة مهدي ضيف الله، وابن عمهما حمدي علي شعتان، وسلمان احمد حسن، الفارين من وجه العدالة لقتلهم الشيخ احمد عبد الله فاضل ومرافقه علي ضيف الله جازع وإصابة آخرين.

وحسب ما جاء في قرار الاتهام فأن المدانين الأربعة قاموا بالتقطع للشيخ فاضل الذي يحمل رتبة رائد في القوات المسلحة في سوق جمعة بني فاضل بمديرية حيدان، وكان على متن سيارته مع ثلاثة من مرافقيه، وأمطروه بوابل من الرصاص، وعلى إثرها توفي الشيخ ومرافقه.

وقال قرار الاتهام إن عملية القتل تأتي تنفيذا لأوامر عبد الملك الحوثي، بحجة أن المجني عليه يتعاون مع الدولة في قتالهم.

إلى ذلك دعا المجلس الأعلى لتحالف قبائل مأرب والجوف الحكومة الى إيقاف ومعالجة نتائج الهجمات الحربية التي تعرضت لها مناطق قبائل سفيان في محافظة عمران.

وتمنى التحالف في بيان صحفي ألاّ تكون تصفية حسابات قبلية وراء نقل المعارك من مناطق المواجهات في صعدة الى مناطق سفيان نظراً للسرعة والطريقة التي تم التعامل بها في المواجهات هناك. وأكد التضامن مع سفيان كإحدى القبائل المشاركة في التحالف.

وحذر التحالف من أي توجه لدى جماعة الحوثي إلى توسيع دائرة الحرب معتبراً ان أي طرف يلجا لهذا الأسلوب سيرتكب خطا قاتل عواقبه وخيمة عل البلاد. داعياً الحكومة وجماعة الحوثي الى إيقاف المواجهات والعودة لطاولة الحوار على قاعدة تنفيذ بنود اتفاق الدوحة حسب الأولويات المتفق عليها.

وقال البيان انه لا يكفي ان يتهم كل طرف الطرف الاخر بالتهرب من تنفيذ بنود الاتفاق وإنما يجب ان يتقوا الله في أنفسهم وينفذوا تعهداتهم ويعملوا على صيانة دما الناس وحرماتهم سوا كانوا عسكريين او مدنيين.

أمن

(تتمة الصفحة الأولى)

ورفع المتظاهرون شعارات عدة طالبت بإخراج المظاهر المسلحة من مدينة الحبيلين ورفع النقاط العسكرية.

وانتشرت وحدات أمنية وعسكرية في شوارع المديرية بعد ظهر أمس ومنعت كل مظاهر التجمعات.

وعلمت "النداء" أن الحبيلين تشهد حالة شلل تجاري منذ حملة الاعتقالات إلى ذلك تجمهرت أسر المعتقلين رفقة عشرات من الشخصيات الاجتماعية أمام مبنى إدارة امن الحبيلين احتجاجاً على عدم السماح لهم بزيارة أقاربهم في السجن.

وأفادت مصادر محلية أن قيادة أمن المديرية سمحت لثلاثة من أعيان المنطقة بالدخول إلى السجن وتزويد المعتقلين بالطعام.

وبحسب بيان المرصد اليمني لحقوق الإنسان فإن قوات الأمن استخدمت العصي وأعقاب البنادق رفقه الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع إثناء تفريق التجمعات ما أدي إلى إصابة 5 أشخاص بجروح.

كما واعتدوا بالضرب على ثلاثة أشخاص بينهم طالب جامعي فيما تعرض عمرو محمد علي صالح للدهس بسيارة الأمن المركزي.

وفي بيان ادان المرصد الممارسات الأمنية والانتهاكات الجسيمة في حق التجمع السلمي والتعبير عن الراي.

ودعا السلطات الأمنية الإفراج عن كافة المعتقلين.

في انتظار

(تتمة الصفحة الأولى)

الصحفيين في نيويورك الحكم في قضية الزميل الخيواني والمقرر أن يصدر الأربعاء المقبل.

ووجهت النيابة الجزائية المتخصصة للخيواني تهمة المشاركة في تشكيل عصابة مسلحة للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة. وتابع الرأي العام المحلي والخارجي وقائع المحاكمة التي استغرقت 8 شهور. وكانت هيئة الدفاع برئاسة المحامي هائل سلام، دحضت إدعاءات النيابة، وبينت بطلان المبنى الإجرائي لدعوى النيابة، فضلاً عن بيان زيف الأدلة التي قدمتها النيابة لإدانة الخيواني.

وأملت نقابة الصحفيين والعشرات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الصحفية والحقوقية في اليمن والعالم أن يضع القضاء الأربعاء المقبل حداً للانتهاكات الصارخة التي تعرض لها الزميل الخيواني، وأن ينتصر لحرية الصحافة والحق في التعبير في اليمن.

النيابة

(تتمة الصفحة الأولى)

الزميل محمد المقالح، ووصفت تمديد حبسه بالانتهاك الصارخ للقانون، ما يؤكد على أن الاجراءات المتخذة بحقه انتقامية، وتعبير عن انزعاج من الآراء التي ينشرها في الصحف.

ودعت النقابة المسؤولين في السلطة القضائية إلى وقف الانتهاكات التي يتعرض لها المقالح، ومحاسبة المسؤولين عنها.

حكم

(تتمة الصفحة الأولى)

على كون "ممارسة وزير الإعلام لهذا الاختصاص دون سند من القانون وإصداره القرار الطعين يدمغه باغتصاب السلطة لما فيه من افتئات على سلطة جهة أخرى وصدوره ممن لا ولاية له في إصداره".

كما أكد أن أي ادعاءات تطلب من القضاء التحقق وإيقاع العقوبة في مخالفة الصحف للقانون يجب أن يكون في "سلوك الطريق المرسومة قانوناً"، دون أن يخول للوزارة أي حق سوى في "رفع الأمر إلى النيابة العامة المختصة لتتولى التحقيق ثم الرفع إلى المحكمة".

يُمكن الاطمئنان فعلياً أن هكذا مسار من الفعل القضائي يُعيد الانتصار لقيمة القانون في المجتمع، ويعزز من سلطة القضاء كجهة إنصاف مؤيدة بالنزاهة والاستقلالية والحياد بين المتخاصمين، علاوة على كونه يعزز من قيمة الحريات بعد اعتبارها أصلا وليست مجرد عارض يُمكن تجاوزه والتعسف بحقوق المتمسكين بحقوقهم فيها. وفي ذلك كله توفر استقلالية هذا الحكم القضائي معطى يُمكن الخيار الديمقراطي من الصمود على المستوى الوطني ويُمكنه من أسباب للنمو والثقة في مواجهة ثقافة الاستبداد والتسلط والسلوكيات القمعية المناهضة له.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

طبق إحدى مواد قانون العقوبات التي يحاكم بها الخيواني يجب أن تتغير مضامين المحاكمة جذرياً: على الصحفي الأعزل أن يغادر القاعة إلى منزله مطمئناً، وعلى المحكمة جلب 15 مسؤولاً ينهبون البلاد إلى قفص الاتهام

بانتظار عدالة ربما تشرق الأربعاء

عبدالعزيز المجيدي
aziz_zi@yahoo.com

تمضي محاكمة الزميل عبدالكريم الخيواني إلى اللحظات الحاسمة. والأربعاء المقبل سيتعين على المحكمة الاستثنائية المتخصصة بقضايا أمن الدولة تقديم مختصر عن مستوى منسوب عداء السلطة للصحافة في اليمن.

من المهم الآن أن يغادر الخيواني قاعة المحكمة إلى منزله وزملائه رفقة البراءة بدلاً عن العسكر. إنه أمر يجب أن يحدث كي يستطيع المشتغلون بالصحافة الإمساك بسبب يدعو إلى ممارسة المهنة مع شيئ من الطمأنينة.

بحدوث النقيض واستمرار الانجرار وراء شهوة الانتقام حتى الفصل الأخير من المحاكمة، ستكون الصحافة في المواجهة تماماً مع المرحلة الأقسى والأصعب.

حينها ستصبح مزاولة وظيفة «المتاعب» ضرباً من المغامرة. وعلى الصحفيين الاستعداد لمنازلة جائرة مع القضبان وربما المشانق.

يدرك الجميع بما في ذلك السلطة أن الخيواني يتعرض للإيذاء لأسباب أخرى لاعلاقة لها بمسرحية «خلية صنعاء الإرهابية».

حتى الآن فإن التهمة الحقيقية للرجل لم تدونها السجلات الرسمية منذ شرعت السلطة في حياكة فصول الإنتقام.

«جريمة» الخيواني التي جلبت عليه المتاعب والنقمة «العليا» محاولته الاقتراب من بعض ما كان يعرف بالخطوط الحمراء.

لقد تبنى نشر ملفات صحفية عن أكبر مشكلتين، تبين حتى في تقارير رسمية أنهما سبب كبير لسوء الأوضاع في البلد: خطط توريث الحكم وممارسة المسؤولين للتجارة باستغلال مناصبهم بينهم أقرباء الرئيس صالح.

حدث ذلك عندما كان الخيواني رئيس صحيفة الشورى خلال عامي 2004، 2005، قبل أن يتم الاستيلاء على الصحيفة ومقر حزب إتحاد القوى الشعبية الذي تتبعه، من قبل مسلحين مدعومين من أجهزة حكومية منتصف 2005.

لقد تعرض لسلسلة إجراءات عقابية افتقدت لأي مسوغ سوى الرغبة في إنفاذ ارادة إستعراض القوة العارية على جثة صحفي أعزل.

حكم الخيواني بالسجن لمدة عام عقب محاكمة مستعجلة، وقضى من الفترة 7 أشهر خلف القضبان، فيما أغلقت الصحيفة لذات الفترة. أثناء ذلك تعرض لاعتداءات جسدية داخل السجن.

كان الرجل يدفع وحيداً ثمناً باهظاً من حريته، ودفعت أسرته ثمناً موازياً حيث سيطر الذعر على حياتهم.

ومع الخيواني صعدت الصحافة إلى مرتبة العدو رقم واحد بالنسبة للسلطة. وبدأ التحريض عليها بتسلل إلى القوات المسلحة وأفراد الأمن. بإنزال كل تلك العقوبات القاسية لم تنس السلطة الخيواني كعدو شخصي. ومضت في حشره ضمن أولوياتها الملحة على الدوام.

زيادة في التنكيل حيكت له قضية، وقدم للمحاكمة مع ما يسمى بـ«خلية صنعاء الثالثة» التابعة للحوثي.

كان إحالة القضية إلى محكمة «أمن دولة» تطوراً تصعيدياً لافتاً ضد الصحافي الخيواني، ومؤشراً لمرحلة جديدة جعلت ممارسة الصحافة واحدة من القضايا التي تعنى بها المحكمة.

لم يكن الخيواني الضحية للحرب الحكومية المستمرة ضده فحسب بل إن القوانين هي الأخرى كانت تداس بلا اكتراث.

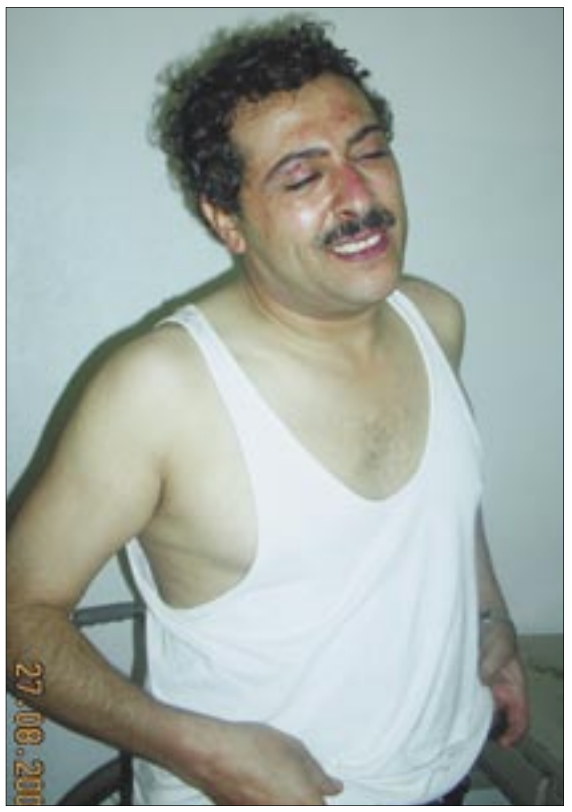
● الخيواني بعد اختطافه وتعذيبه في 27 أغسطس 2007

على وقع توجيهات عليا اقتيد الخيواني بثياب نومه بعد اقتحام منزله من قبل مجموعة مسلحة، حيث روع أطفاله وتعرض للضرب. وعقب احتجازه في السجن لمدة شهر أثناء المحاكمة ومغادرته بكفالة بسبب اعتلال صحته، واجه اعتداء آخر، حيث تم اختطافه والاعتداء عليه بالضرب استمرارا لجولات إفراغ سخط وحقد لا ينفك يتعاظم.

في المحكمة بدت التهمة شاهداً للخيواني لا عليه. حتى ذلك الحشد الكبير للمواد والنصوص القانونية الذي ساقته النيابة بدا مرتبكاً ومفككا ويفتقد للحرفية. الصبغة السياسية للمحاكمة كانت سبقت الخيواني إلى مقر النيابة حيث وجهت له تهمة «التخطيط لقلب النظام». انها تهمة واضحة المنبع ولا تحتاج إلى كثير نباهة لإدراك مسار محاكمة الخيواني. تهمة الانخراط في عصابة مسلحة لتنفيذ عمليات تخريب وقتل عسكريين تبدو مخيفة حين توجه من سلطة تقتات على الأزمات ومشبعة بالخطاب المؤامراتي. وحين تكون ساحة العدالة مصادرة لمصلحة الحاكم يصبح مصير المتهم مرتبطاً بمزاجه العكر.

الخيواني الذي تحاول السلطة تصويره كرجل عصابات، لم تجلب في التهمة ما يفيد سوى أنه يحاكم كصحفي.

لو كان الخيواني في بلد آخر لحصل على جائزة صحفية بسبب تلك السيديهات -التي حصل عليها- و توثق بعض وقائع حرب صعدة.

إن صحفياً يستطيع إنجاز اختراق لحالة الحصار المطبقة على أي ساحة حرب، يصبح بطلاً. لكنه في اليمن يقتاد إلى السجن.

مع ذلك فإن النيابة أوردت قرينة تحتاج إلى قاض محترف وغير راضخ للضغوطات كي يقرر الحكم المناسب حيال صحفي يحاول ممارسة وظيفته. طبق الاتهام وإفادات المتهم الثاني في القضة فإنه نفى معرفته بالخيواني.

كل ما في الأمر أنه سلم تلك السيديهات لأنه سمع عن الخيواني أنه «صحفي يقول الحقيقة». وقول الحقيقة في كل العالم لا يقود إلى الزنازن.

فضلاً عن ذلك فإن دفوع محامي الدفاع المكون من أمهر المحامين: نبيل المحمدي، هائل سلام، محمد المداني لم يترك في إدعاء النيابةما يعتد به. ونسفه من الأساس ابتداءً بعدم قانونية الاجراءات وانتهاءً بالتهمة وبطلانها.

بالاستناد إلى مادة في قانون العقوبات أوردتها النيابة وطالبت بتطبيقها على الخيواني تذهب الصورة الذهنية لأي حاضر في القاعة إلى إعادة ترتيب شخوص القضية والمحاكمة على نحو جذري.

يتحدث النص عن عقوبة تشكيل عصابة مسلحة للسطو على أراضي الدولة أو الممتلكات العامة والخاصة. هذه المشكلة تحدث على نحو كثيف في اليمن وأبطالها في الغالب مسؤولون وعلى علاقة بالسلطة.

بناء على ذلك يجب أن يكون الكثير من عتاولة نهب الأراضي خلف قضبان هذه المحكمة. تلك هي الصورة التي يجب أن تتشكل في ساحة القضاء. لكن المادة التي صيغت منذ سنوات لم تستلها السلطة حتى الآن إلا في مواجهة صحفي.

مثلاً: كان المفترض أن تنشغل المحكمة بجلب 15 مسؤولاً من ناهبي الأراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية إلى قاعتها ستكون الخطوة مبتدأ لإثبات جسارة التصدي للفساد. هؤلاء يهددون الوحدة بحسب التقرير الذي رفع إلى الرئيس منتصف العام الفائت وهو يعرفهم تماماً.

ليس جيداً للسلطة أن تترك كل تلك القضايا التي تسحق البلد لتتفرغ لتصفية خصومات شخصية مع صحفي. إن الأمر يصبح ملهاة سمجة وانصرافاً تاماً عما يجب أن تفعله السلطة حيال مشاكل البلد.

على مدى أربعة أعوام من التنكيل بالخيواني بدت المسألة وكأنها تخص شخص الخيواني وحده ولا تمس حرية الصحافة بالمجمل.

أحزاب المشترك المفترض بها الذود عن مبدأ الحرية كشرط رئيس لوجودها، لم تنظر إلى قضية الخيواني أكثر من كونها فقرة مقتضبة مدرجة في بيان مفعم بالاستنكار.

تفعل الأحزاب ذلك دوماً بينما تستضيف السجون المزيد من المعتقلين، لن يكون الزميل محمد المقالح، والفنان فهد القرني آخر المنضمين إلى قائمة السخط.

أما نقابة الصحافيين فقد اثبت أداؤها أن صعود شخص مقرب من الرئيس إلى قيادتها، يصيب أي عمل بالوهن.

المفترض بشخص في موقع نقيب الصحافيين، أن يكون أكثر قرباً من قضايا اضطهاد الصحافيين.

ربما يقتضي الأمر التفرغ ولو لمرة واحدة لحضور محاكمة صحفي كنوع من التضامن وقياماً بالمسؤولية النقابية. لا ضير أن تسبب ذلك في التغيب عن مقيل الرجل الأول.

لا معنى للعمل النقابي حين يدار بثقافة «رعوية» ولا يكترث بما يجب حيال تكريس ثقافة مدنية وحقوقية ونقابية.

عملياً لا يحتاج الخيواني الآن لنيل جائزة. إنه بحاجة إلى العودة إلى منزله برأس متخفف من كوابيس زوار غرف النوم. ثم إنه من الجيد أن يلتقي أطفاله دونما قلق أو خوف من مزاج معتل يفضل ممارسة القسوة بواسطة أدوات السلطة ضد صحفي كل رأس ماله دماغ ناشفة وقلم جاف.

الآن أمام القاضي فرصة كبيرة لوضع ألوان زاهيه تعيد الاعتبار إلى العدالة المقبوض عليها. ربما تشرق العداله الأربعاء المقبل. ذلك مرتبط بمدى الإشباع الذي حققه التنكيل بالخيواني لخصومه.

أين هيبة القضاء من "أُف" إلى "دُجم"؟

■ الإهداء: إلى روح القضاء المستقل الذي لم يولد بعد، والهيبة التي نالت منها ضحكة المقالح وسخرية القرني وشجاعة الخيواني

رشاد علي الشرعبي
Rashadali888@gmail.com

ما بين قهقهة الزميل محمد المقالح في قاعة المحكمة الجزائية المتخصصة "الاستثنائية"، وسفك دم المهندس نبيل المخلافي في قفص محكمة غرب الأمانة قبل 4 أعوام، تبرز بوضوح الصورة الحقيقية لهيبة القضاء، المزعومة في الأولى، والمسفوحة في الثانية.

وقبل تناول هذا الموضوع فهناك قصة متداولة في صنعاء عن رجل قتل والده ولجأ إلى عالم دين وسأله عما إذا كان قتله لوالده معصية، فردّ عليه العلامة بلهجة شعبية: أين أنت من "أف" إلى "دُجم"؟ ويقصد بذلك الفرق بين أمر الله تعالى للأبناء بشأن العلاقة مع الوالدين ﴿ولا تقل لهما أُفٍ...﴾ وجريمة السائل تجاه والده بالقتل بالرصاص.

وعودةً إلى ضحكة المقالح البريئة في جلسة محاكمة ضحية الانتهاكات الدائمة الزميل عبدالكريم الخيواني، فقد كانت مبرراً ساذجاً للإيقاع بالمقالح في شرك الانتقام وتعليمه الأدب لتجاوزه الخطوط الحمراء المرسومة عبر المواقف والآراء التي يعلنها بشأن قضايا مهمة كصعدة والحراك في الجنوب وغيرها.

ويبدو دافع الانتقام والشرك من خلال عملية الاستنفار السلطوي للانتقام لهيبة القضاء المفقودة والتي نتمناها جميعاً، وسفحتها مجرد ضحكة مهما علا صوتها، لكنها هيبة رغم ركاكتها لم تنل منها حوادث القتل في قاعات وأروقة وبوابات المحاكم والسجون، ولم تؤثر عليها سلباً الاعتداءات، قتلاً وضرباً، التي تلحق بقضاة المحاكم والنيابات والمحامين، واقتحام مقرات المحاكم والنيابات والتدخلات الفجة في القرارات، وعدم التنفيذ للقرارات القضائية من جانب الأجهزة التنفيذية على مختلف مسمياتها ومستوياتها.

فقبل 4 العوام تقريباً سُفك دم المهندس نبيل المخلافي وهو قابع في قفص المحكمة وسط أمانة العاصمة. وأكد الجميع أن الجريمة نالت من هيبة القضاء ونحرته من الوريد إلى الوريد. وخلال أسبوع عقدت جلستان للنظر في الحادثة، وحسم رئيس المحكمة حينها، القاضي سبأ الحجي، الأمر ثأراً لهيبة القضاء المسفوحة مع دم المخلافي، وأصدر حكماً بإعدام الجاني قصاصاً وتعزيراً، بعد سرد الحيثيات، ومنها هيبة القضاء المعتدى عليها.

إلا أن القضية "غرزت" في "دواليب" محكمة استئناف أمانة العاصمة منذ ذلك الحين وحتى اليوم. وما زالت المحاولات جارية لحل القضية قبلياً، رغم أنه حتى لو تم التنازل عن الحق الخاص فإن الحق العام لا يسقط من خلال تحديد القصاص والتعزير. ويقود محاولات الحل القبلي برلمانيون ومشايخ قبليين وقيادات عسكرية مقربة من صانع القرار. وواصل أولياء دم المخلافي رفضهم التنازل رغم كل الضغوط والمماطلة القضائية في القضية.

قبلها قتلت طبيبة روسية من قبل زوجها اليمني في قاعة إحدى محاكم العاصمة. وقبل أيام قتل لواء متقاعد في الجيش أمام المحكمة العليا من قبل قريب أحد المشايخ. وما بينهما قتل صلاح الرعوي في سجن البحث الجنائي بإب من قبل أشخاص يمنحهم القانون صفة "رجال الضبط القضائي". وحوادث مماثلة كثيرة جميعها تنال من هيبة القضاء وسيادة القانون ويسيل لهولها المداد الذي كتبت به نصوص الدستور والقوانين.

لكن جميع تلك القضايا لم يهتز لها عرش خاطفي القضاء، ولم تستفز ضمائر الحريصين الهيبة المزعومة، ما دام الذي قتل أو اعتدى أو اقتحم ليس معارضاً سياسياً كشأن المقالح الذي "فلتت" منه قهقهة انتزعتها منه مشاهد مضحكة ضمن مسرحية محاكمة الخيواني كإرهابي كان يخطط للانقلاب على النظام العسكري وتسميم الآبار بأسلحة فتاكة (كمبيوتر محمول، تلفون جوال، أشرطة "سي. دي").

وبالمثل في حالة سفح دم المخلافي ومعه هيبة القضاء في قفص المحكمة وهو وديعة بين يدي القضاء وفي حمايته، يفترض بها أن تكون وديعة آمنة مطمئنة. فما دام الجاني يتمتع بحماية نافذين عسكريين مقربين (وشطار أيضاً) فقد تم الاكتفاء بالثأر لهيبة القضاء بحكم لم ينفذ، وحتى القاضي الحجي الذي حاول الثأر بحكمه ذلك أبعد عن المحكمة بعد أشهر.

وكذلك الحال بالنسبة لدم صلاح الرعوي، الذي سفك مع سيادة القانون وهيبة الدولة وأجهزتها الأمنية. فلأن الجناة من قبيلة تسيطر على أجهزة الأمن وتهيمن على أهم سلطتين من السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية) من خلال رئيسي مجلسي النواب والقضاء الأعلى، فلم تكن الجريمة بالمستوى الذي يرقى إلى حد المس بالهيبة والسيادة، ولم تؤدِّ إلى هز أركان قضاء فاقد الهيبة كما أحدثت قهقهة المقالح.

وللحد من اهتزاز هيبة القضاء والنيل منها ننصح الصحفيين والمعارضين السياسيين وكل المواطنين اليمنيين الذين لا يمتلكون "ظهور" تخفف من تلك "الهزة" أن يحذروا الابتسامة أو العطس والتثاؤب والنحنحة أو ما شابه ذلك في قاعات المحاكم وأقسام الشرطة وكل أرجاء الوطن اليمني، حتى لا ينالوا بذلك من هيبة القضاء وسيادة القانون والوحدة والثوابت الوطنية وأهداف الثورة، وكي لا يكونوا حجر عثرة أمام تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية أو يقفوا في طريق توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الثأر يحتل مقاعد الطالبات في مدارس شبوة

■ هيام طالب القرموشي*

عباءة سوداء يلتحف بها المجتمع تلقي بظلالها على كل مناحي ومطالب الحياة، فلا يأمن الإنسان ولا يطمئن ولا يجد حاجات أبنائه من تعليم وصحة وطيب مأكل ومشرب، فحيثما يذهب يجد هذا الظلام يخيم على حياته.

سمعنا الكثير والكثير عن قصص الثأر في محافظة شبوة والتي تغرز أنيابها في المجتمع الذي لم يجد مفراً أو مهرباً منها.

وخلف كواليس مشهد ثأر دام أو قتل متعمد أو غير مقصود، وأرواح تزهق. يُوجد مشهد قد لا يشاهد أو لا يوصف أو لا يمر في الذاكرة. فعندما نسمع عن قضية ثأر يمر في مخيلتنا مشهد رجل يسقط تحت وابل الرصاص الذي صوب إليه من أفراد إحدى القبائل الذين كانوا يتربصون به من بعيد أو قريب. وهذا الرجل هو أبو المرأة، وابنها، وأخوها، وزوجها؛ والمرأة أم الرجل وابنته وأخته وزوجته، بعضهم من بعض، يستمد كل منهما وجوده وحياته من الآخر.

فهل تدفع الأنثى الثمن لقضايا الثأر في المجتمع مثلما يدفع الذكر؟

نعم. فبالصورة الأكثر عمومية هناك خلف كل رجل يسقط أم ثكلى وزوجة مكلومة وأخت مفجوعة!!

وقد تكون الفاجعة أكبر عندما يكون الصراع بين قبيلة الزوج وقبيلة أهل الزوجة لتشكل عبئاً آخر على كاهل المرأة.

مشهد آخر لامرأة تبحث عن رزق أولادها عندما تجد زوجها وأبناءها حبيسي جدران البيت.

وتلك الشابة في عمر الزواج والتي مات خطيبها ووالده في قضية ثأر، وبعد سنتين بعد اندمال جرحها تقدم لخطبتها آخر وقبل الزواج بشهرين يموت خطيبها ووالده في قضية ثأر أخرى، لتغلق باب الزواج نهائيا على جرح أعمق. فمن هو الجاني؟

ويمتد الشبح بأضراره ليصل لتعليم الفتاة. لا يختلف اثنان على أن تعليم الفتاة في محافظة شبوة يسير بخطى حثيثة. وعندما يفرض الثأر نفسه كأحد المعوقات، عندها يقف المجتمع عاجزاً.

"إيمان" تلميذة في الصف الثامن في إحدى مدارس مدينة عتق، مجتهدة ولديها طموح في إكمال الدراسة؛ ولكن (آه من لكن!) بسبب قضية ثأر قديم لاحت بين أفراد قبيلتهم، جمعت حقائبها وتركت مقاعد الدراسة لتعود أدراجها بصحبة أسرتها إلى القرية.

مدرسة "الجشم" في عاصمة المحافظة عتق، تقع بين طرفي نزاع. كانت تفتح أبوابها في الفترة المسائية للتلميذات من الصف الأول حتى الخامس أساسي، أغلقت وهجرها الطلاب والمدرسون بسبب الثأر.

طالبات المدرسة من قرية "الكريبية"، أحد أطراف النزاع، انتقلن إلى "مدرسة أروى" في قلب العاصمة عتق. ولكن عندما يشتد الصراع بين القبيلتين تجد إدارة المدرسة نفسها عاجزة أمام غياب حوالي ثمانين إلى تسعين طالبة في جميع صفوف المدرسة، وأحيانا يكون الغياب عن الاختبارات الشهرية والتي تسبب أعباء على التلميذات والمعلمات.

كذلك تشكو المحافظة من نقص المعلمات في المدارس. ومن القصص الدامية أن معلمة اللغة العربية في إحدى مدارس مديرية عتق، والتي عملت فيها لمدة قصيرة، وبسبب مشكلة ثأر لدى قبيلة زوجها اضطرت للعودة إلى قريتها في مديرية أخرى ليبقى مكانها شاغرا حتى إشعار آخر.

وهناك صور أخرى عند أداء الامتحانات الوزارية، منها صعوبة التنقل، وغيرها من المشاهد التي لا تغيب لتفرض نفسها كأمر واقع على المجتمع الشبواني.

أيادٍ بيضاء برايات سلام تمتد من جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بمحافظة شبوة للمجتمع تستحق الوقوف معها وتوحيد الجهود للوصول لأولى خطوات تحقيق السلام ورفع السواد عن شبوة. ولن يتحقق ذلك إلا بالعلم، فهو سلاح الأجيال القادمة.

* عضوة جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي – شبوة

وفي الجوف يحرم «ليلى» مؤهل الثانوية

كان يفترض أن تحصل ليلى على شهادة تخرجها من الثانوية قبل ثلاثة أعوام. لكن عراقيل إجتماعية ونزاعات قبلية، وتواطؤ حكومي أقعدتها في الصف الثاني الثانوي.

ليلى إحدى طالبات العلم في محافظة الجوف تُجبر كل عام دراسي على الإنقطاع عن الدراسة والتزام البيت، مرة حفاظاً على حياتها، وأخرى بسبب إغلاق المدرسة.

طيلة الأشهر الثلاثة الأولي من العام الدراسي الحالي كانت ليلى منصرفة إلى أعمال منزلية. كما هي العادة في كل عام؛ فقد عاودت الخلافات مجدداً بين أحدى العائلات المدعية بملكية الأرض المقامة عليها المدرسة وادارة التربية في المحافظة وقيام الأولى بإغلاق المدرسة حتى تلبى مطالبهم وهي حصتهم بالتوظيف.

غير أن ليلى الشغوفة بمواصلة دراستها تصاب بإحباط كلما تذكرت مصيرها عقب حصولها على شهادة الثانوية إذ ما تزال الجوف خارج اهتمامات الدولة التي ربما تستحسن بقاء الاعراف والنزاعات القبلية فيها حتى لا تجد نفسها مظطرة للإنفاق على بناءِ كلياتٍ ومعاهد واعتماد ميزانية لها.

ليلى ليست نموذجاً فريداً في الجوف، منى إحدى طالبات الصف الثالث الثانوي تجد نفسها مجبرة هي وأفراد عائلتها النزوح عن الديار لاجئين في قرى أخرى لا تصلها القذائف الخفيفة والثقيلة للقبائل المتنازعة.

«الفتاة تنال النصيب الأكبر من الضرر مع كل نزاع قبلي بسبب الثأر فالمدارس تغلق والأسر تنزح إلى مناطق بعيدة عن المواجهات المسلحة»، قالت منى لـ«النداء» غير أنها تعتبر نزاعات الثأر أحد الأسباب المعيقة لتعليم فتاه الجوف: «كثير من زميلاتي توقفن عن مواصلة التعليم بسبب عدم وجود كليات أو معاهد في المحافظة».

لكن زميلتها تهاني أحمد ربيع أفادت أن بعد المدارس عن منازلهن وبسبب الاعراف القبلية؛ يدفع أولياء الأمور يخافون على بناتهم.

ويترتب على ذلك إما إخراج البنات من المدرسة، أو تكليف أحد أشقائن بمرافقتها عند ذهابهن إلى المدرسة وعودتهن وهذا الاخير نادراً ما يتم.

تهاني أشارت إلى أن الزواج المبكر وعدم وجود وظائف لخريجات الثانوية أيضا أحد أسباب تسرب طالبة الجوف عن التعليم.

تتكثف العراقيل بشكل كبير أمام المشوار التعليمي أمام الفتيات في هذه المحافظة التي لا يوجد بها سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنات وسط عاصمتها كتحد قاهر لطموح أي طالبة تقطن أطراف المحافظة، بالتضافر مع غياب وسائل النقل العام، ومخاطر الطريق الملغومة برصاص المتحاربين.

القائمة بأعمال مديرة مدرسة عائشة للبنات في مديرية الحزم قالت لـ«النداء»: إن الطالبات في مناطق النزاع يتعرضن لمشاكل عدة، أهمها عدم تحصيلهن العلمي، وقيام أولياء الأمور بسحب بناتهم من المدارس خوفاً عليهن وأضحت النزاعات تهدد حياة الطالبات كما ويجعلهن وأسرهن يعيشون في حالة من القلق الدائم وشد الأعصاب. وأوضحت أن الطالبات يرغبن في التعليم لكن النزاعات تجبرهن على البقاد في البيوت وأثناء الاختبارات إن صادف اجراءها في أجواء هائة، فإن الكثيرات منهن يفشلن رغم محاولة الطالبات أخذ دروس مكثفة تعويضاً عن فترات التي انقطعن فيها.

وفي تقرير أكدته جمعية السلام والتنمية بالجوف عن تأثير النزاعات والثأر على التعليم ومنها تعليم الفتاه أورد أن تعليم الفتاة بالجوف يتعرض للكثير من الصعوبات ومنها عدم توفير العدد الكبير من المدارس الخاصة بالبنات، ووجود عجز في مدارس البنات يمثل 85٪. كما يصف التقرير أن وجود العديد من المدارس المختلطة وعدم وجود فصول مستقلة بالطالبات يجعل الفتاه تشعر بالجرح والخوف من دراستها مع الذكور، ويصل الأمر بالأهالي إلى إيقاف تلك الطالبة عند هذه المرحلة من 1–6 أساسي فقط كما أن غياب الكثير من الخدمات في المدارس من دوراة مياه، ومقاعد، ومعامل ساهم في التسرب الإجباري للطالبات من المدارس. وكذلعدم وجود مدرسات الأمر الذي يجعل الكثير من الطالبات يفضلن التوقف عن الدراسة وعدم مواصلة تعليمهن علي أيدي أساتذة رجال.

كما أوضحت الدارسة أن الوضع الاقتصادي للأسر دون المتوسط الذي تصل نسبته 90٪ ليس لهم مصادر دخل ثابت مما دفع بعض الآباء يفضلو مساعدة بناتهم لهم في الرعي والزراعة وأعمال البيت على الدراسة.

طلاب مأرب يطالبون بقانون يمني ووثيقة قبلية تجنبهم الثأر

■ مارب - علي الغليسي

يقف الثأر من العلم موقف العدو اللدود، كون حضور الأخير سيغيب معه الأول غيابا نهائيا، لذلك يحرص مشجعو الظواهر السلبية وتجار الحروب ودعاة الفتن على إبقاء المجتمع جاهلا يتخبط في ظلمات بعضها فوق بعض. ونظرا لأهمية رفع درجة الوعي لدى المجتمع، فقد كان مناسبا جدا، تركيز مبادرة جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي بمحافظة مأرب على شريحة الطلاب وبالذات الجامعيين للتغلب على تلك الآفة بواسطة السعي لإيجاد تشريعات عرفية وقانونية تقف إلى جانبهم لمواصلة تعليمهم وتحميهم من رصاص الثأر.

وقد يكون من المهم جدا العمل على أن يأخذ المجتمع زمام المبادرة في إنجاح حملة الجمعية، وتذكيره بما قام به خلال النزاعات القبلية من توظيف الأموال والمدخرات لشراء الأسلحة والذخائر، وإهدار جهود وطاقات الشباب في ترميم ما خربته الحروب القبلية، سواء في المنازل أم في المزارع، وتوجيه استفسارات منطقية حول ما إذا كان ذلك المجتمع الذي قام بكل تلك الأعمال التي جلبت له المآسي والدمار لديه استعداد لإيجاد تغيير فعلي في واقعه الثقافي والاجتماعي والتعاون مع أبنائه ليأخذوا حقهم في التعليم وهم آمنين. وإذا قام الجميع بدعم تلك الخطوة فإنهم يضعوا أقدامهم في مشوار الألف ميل، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح للتسلح بالسلاح الأقوى والأقدر وهو العلم.

الدكتور بكيل الولص نائب عميد كلية التربية والآداب والعلوم بمحافظة مأرب يقول إن إقبال الطلاب على التسجيل والدراسة في الكلية دليل وجود وعي لدى المجتمع بأهمية التعليم والتأهيل الأكاديمي.

غير أنه لا يرى أن ذلك كفيل بالقضاء على ظاهرة الثأر، باعتبارها قضية معقدة ويعاني منها المجتمع اليمني بشكل عام، خصوصا وأن هاجس الثأر لا يفارق مخيلة بعض الطلاب بسبب نزاعات قبيلتهم مع قبيلة أخرى.

قناعات الطلاب أولا

مبادرة جمعية المستقبل لا يمكنها القضاء على ظاهرة الثأر واستهداف الطلاب الجامعيين، لكنها بذلك ترمي الكرة في مرمى المجتمع بكل فئاته وشرائحه ومكوناته الاجتماعية. ويعتمد نجاح حملة التخفيف من آثار النزاعات القبلية عن الطلاب على درجة إصرار المجتمع على الانتصار للعلم ضد الجهل وللحضارة والقيم الإنسانية ضد التخلف والبدائية. لذلك يرى الدكتور الولص أن ذلك يعتمد على الطلاب أنفسهم ومدى قناعتهم بمحاربة الثار، وقبل أن نعمل على تجريم المساس بالطلاب يجب أن يقتنعوا بأن استهداف رصاصات الثأر لهم جريمة وأن المشاركة في أي عمل من ذلك النوع هو ظلم منهم لأنفسهم.

يشير الولص إلى أن الكلية التي تضم طلابا من مديريات وقبائل شتى بينها نزاعات وقضايا ثأر، ساهمت في تقريب وجهات نظر الطلاب، واجتماعهم في قاعات دراسية بشكل يومي كان له أثر إيجابي في تعميق أواصر الألفة والمحبة والأخوة، وذلك قد يكون يوما ما عاملا مهما في القضاء على آفة الثار إذا عمل الطلاب في اتجاه إقناع قبائلهم بأن الثار جريمة ويجب أن تنتهي، ولا ننسى أن الطلاب هم جيل المستقبل.

هل سيكتب النجاح لوثيقة "تهجير" الطلاب؟

لا شك أن الوصول إلى تهجير الطالب واعتباره "حرما"، وإقناع مشائخ القبائل بالتوقيع على وثيقة "تهجير" قبلية تجرم استهداف الوصول إلى الطلاب هو عمل جبار، قد تعترضه العديد من الصعوبات والمعوقات، كون الثار بات ثقافة معششة في أذهان عدد كبير من الناس، وولي الدم لا همّ له سوى أخذ ثاره من خصومه بغض النظر عمن سيكون المستهدف برصاصة ثأره، لذا كان لا بد من إعادة الاعتبار للعرف القبلي وربط الناس بعاداتهم وتقاليدهم القديمة التي تحرم استهداف فئات معينة والاعتداء في أماكن معينة، مع الأخذ في الاعتبار أن تغيير القناعات وانتقاد الثقافات يجب أن تسبقه إشادة بالصفات الحميدة والقيم التي يعتبرها المجتمع محل اعتزاز.

وانطلاقا من كون القواعد العرفية

هي أداة ضبط اجتماعي لدى القبيلة فإن الملاحظ أن تلك القواعد تعاني من عدم الالتزام بها من قبل بعض أفراد القبيلة، وعادة ما يعمد البعض إلى خرقها في حال إدراكه أنها ليست في صالحه.

وفي ظل هكذا ظروف كيف يمكن تصور نجاح وثيقة "التهجير" التي تسعى الجمعية إلى الوصول إلى توافق حولها من كافة قبائل مأرب؟

يؤكد محمد الصالحي أمين عام الجمعية أن قرار القبيلة يعتبر ملزما لكافة أفرادها والخروج عليه يعتبر خروجا على القبيلة، باعتبار أن المصلحة العامة للقبيلة مقدمة على مصالح الأفراد الذين لا يملكون حسم قضاياهم بعيدا عن رؤية موحدة للقبيلة.

ويتابع قائلا: "هناك عرف كان سائدا في مأرب يحرم الاعتداء على دور العلم والعبادة والأسواق والأماكن العامة ويحرم أخذ الثار أو الاعتداء على المرأة أو الطفل، لكنه اندثر، ونحن اليوم نسعى إلى إحيائه، وبدأنا بالسعي إلى تهجير الطالب وساحات التعليم ونبحث عن وسائل حماية للطلاب، الذين نعتبر أنهم قد يكونون صيدا سهلا لجريمة الثار، وننطلق من خلال توجيه حملة توعية إلى المجتمع بأهمية التعليم وكيف أنه لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة في ظل وجود الثار ولا يمكن أن يتعلم طلابنا في أجواء لا يشعرون فيها بالأمان".

يشير الصالحي الذي يدير تحرير موقع "مأرب برس" أحد شركاء الحملة الإعلاميين، إلى أن مخاطبة عواطف المجتمع والتركيز على إزالة الترسبات الموجودة في عقول الكثير منهم عبر رسائل إعلامية ومواد صحفية مركزة وتنويع تلك الوسائل بما يتوافق مع تنوع رغباتهم ومراعاة الوضع الاجتماعي العام بإمكان كل ذلك أن يؤدي إلى الحصول على نتائج إيجابية تخدم الحملة ومبادرة الجمعية.

يبدو الصالحي أكثر تفاؤلا عند حديثه عن المبادرة ووثيقة "التهجير"، حيث يقول إن هناك تجربة سابقة لقبائل مأرب في ذلك المجال بعد توافقهم على إبعاد المهندسين العاملين في الشركات النفطية وغيرها عن النزاعات القبلية وعدم استهدافهم في قضايا الثار بأي حال من الأحوال حتى في أوقات انتهاء الصلح القبلي. ومرت سنوات طويلة لم نسمع خلالها عن استهداف أي مهندس من قبل أي قبيلة. فإذا أخذنا في الاعتبار أنه قد تم إقرار ذلك الإجراء وفقا لمنظور مادي من شأنه عدم عرقلة عمل ذلك المهندس الذي يدر عليه مبالغ مالية ضخمة، فإنه يتحتم علينا العمل لإقناع الناس بأن توفير جو آمن للطلاب وإبعادهم عن الثار هو الذي سيمنحهم القوة الحقيقة وهو رصيد مادي ومعنوي للقبيلة.

الطلاب يساندون الحلول

عدد من طلاب كلية التربية والآداب والعلوم بدوا أكثر تفاعلا حينما عرفوا صفتي وغرض الزيارة للكلية وامتدحوا كثيرا مبادرة الجمعية وأعلنوا التزامهم بأن يكونوا سفراء للحملة في مناطقهم، مع العمل بإخلاص وجهد حقيقي من شأنه إخراج الوثيقة إلى النور والقيام بدور حقيقي يساهم في تنفيذها على أرض الواقع.

الطلاب يؤكدون ضرورة العمل على تقوية سلطة القانون بالتزامات قبلية بناء على قواعد عرفية يجب تجديدها لتجنيب الطلاب قضايا الثار وإزالة آثاره السلبية على العملية التعليمية، ومع تركيزهم على ضرورة إيجاد قانون يمني يجرم استهداف الطلاب ويضع مرتكبيه تحت طائلة المساءلة. إلا أن اتفاق القبائل على عقوبات صارمة وغرامات مادية كبيرة على مرتكبي تلك الجريمة سيكون أكثر جدوى، وإذا وجد قانون ووثيقة قبلية تدعمان ذلك العمل فإن أحدا لن يكون بمقدوره الإقدام على ارتكاب ذلك الجرم.

رؤية قانونية حول القضية

وفي ذلك الاتجاه يقول القاضي يحيى الماوري عضو المحكمة العليا عضو اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثأر، أن الدستور اليمني تضمن في عدة مبادئ نصوصا واضحة وصريحة على اعتبار العلم حقا من حقوق المواطن اليمني، ومن ثم فإن الاعتداء على هذا الحق أو حرمان أي مواطن من الحصول عليه يعتبر اعتداء على الدستور وانتهاكا لحق من حقوق الإنسان، وقد انعكست تلك المبادئ في نصوص قانونية عديدة أهمها قانون التعليم العام وقانون المعلم وقانون حماية الطفولة وقانون العقوبات. وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية لمعالجة قضايا الثأر تعديل وإضافة بعض المواد القانونية، إذ لم يعالج القانون جرائم الثأر بنصوص خاصة أو يميزها بشروط وأحكام مستقلة كجريمة نوعية، وقد يرجع ذلك في تقديرنا إلى أن لجنة التقنين لم تنظر إلى الآثار والمخاطر التي تخلفها جرائم الثأر فأخضعتها للنصوص والأحكام الخاصة بجرائم القتل العادية التي تعتبر الثأر في حكم القانون، إما جريمة قتل وإما شروع فيه، غير أن الصفة الثارية التي تنطبع بها جريمة الثار تجعلها جريمة مركبة من عدة أوجه وتضفي عليها الظروف المشددة.

يؤكد القاضي الماوري في ورقة عمل بعنوان "الحماية الاجتماعية والقانونية لدور العلم وطلابه" أن من قواعد العرف الأصيل الملتزم بحدود الشرع تحريم الاعتداء على حرمة دور العلم والعلماء وطلاب العلم، ويعتبرون من أبرز الفئات والأماكن المهجرة التي تتمتع بحصانة عرفية قوية وتطبق على المعتدي الأحكام المغلظة طبقا للأعراف السائدة في كل قبيلة، ونظرا لعدم احترام القواعد العرفية الأصيلة التي كانت تشكل ضوابط صارمة للحد من قضايا الثأر حين كان لها قوتها الإلزامية في مواجهة الفرد والجماعة، أصبح الطلاب اليوم هدفا لجرائم الثأر.

ويرى الماوري أن المعالجة الجذرية لتلك المشكلة تحتاج إلى دراسة الجوانب التشريعية للقوانين العقابية ومدى فاعليتها في تحقيق الردع الكافي للجريمة، ومراجعة المناهج التعليمية وإضافة المواد التي تساعد على تكوين شخصية الفرد وتهذيب نفسيته، والعمل على إيجاد المعلم القادر على بناء الشخصية المتوازنة للطالب، وغرس قيم الخير والمحبة في نفسه، ورفع المستوى الثقافي والتعليمي، وتوسيع قاعدة محو الأمية في صفوف الكبار، وكذا إعداد المواد الإرشادية لخطباء المساجد والندوات والمحاضرات الدينية بما يغطي جوانب الجريمة والثأر، ووضع البرامج الإعلامية والتثقيفية التي تعمل على نشر الوعي والثقافة المؤثرة في سلوك الأفراد، مع ضرورة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وإيجاد ضمانات حقيقية عبر مؤسسات الدولة لتحل محل الضمانات القبلية وأهمها الضمانات الأمنية والقضائية لتحقيق عدالة جنائية.

ويتساءل القاضي: "أين دور المجتمع بمؤسساته وهيئاته العلمية والتربوية وأجهزته الإعلامية الرسمية والحزبية والأهلية؟ ثم أين دور أبناء المناطق التي تعاني من الثار؟ وما هو دور المجالس المحلية؟ وأين دور المجتمع المحلي في المناطق المتضررة من ظاهرة الثار؟". ويحملهم المسؤولية المباشرة نحو أنفسهم قبل غيرهم في البحث عن حلول ومعالجات جدية للخروج من هذه المحنة.

يحظى الشيخ مفرح بحيبح بقبول واسع وشعبية كبيرة في أوساط قبائل مأرب وشبوة والجوف. وإلى كونه أحد شيوخ «المراغات» في قبيلة مراد القوية، هو أيضاً رئيس المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي.

وفي هذا الحوار يتحدث الشيخ مفرح عن دور المنظمة في التخفيف من آثار النزاعات والثارات على التعليم في الثلاث المحافظات.

■ لقاء: علي الضبيبي

● بحيبح

الشيخ بحيبح - رئيس المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي:

الرئيس يستطيع أن يقضي على الثأر إذا أراد

■ شيخ مفرح بصفتك رئيساً للمنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي في مأرب وشبوة والجوف، وقد تفرعت هذه المنظمة إلى ثلاث جمعيات مؤخراً. ماهي عوامل ودواعي إنشائها؟

– في البدء أشكرك أخي علي وأشكر كثيراً صحيفة «النداء» ورئيس تحريرها. الواقع أنه وبعد زيارة رئيس الجمهورية إلى محافظة مأرب ودعا إلى صلح عام بين القبائل على أمل أن يبدأوا في حل قضايا الثأر. وقد تجاوب المواطنون مع هذه الدعوة رغبة منهم في الخروج من نفق الثأر وقضاياه ومشاكله ومسبباته. ولهذا السبب تجمعنا نحن من أبناء محافظة مأرب ومجموعة من أبناء الجوف ومجموعة من أبناء شبوة وأنشأنا المنظمة اليمنية التنمية والسلم الاجتماعي وهي لا تزال موجودة. وفي الحقيقة كان ذلك وتم بالتنسيق مع رئيس المعهد الديمقراطي (السابق) السيدة روبن مدريد. ونحن في المنظمة نقدر ونثمن عالياً وقوفها الإنساني إلى جانبنا. وقد التقينا معها لأكثر من مرة وكانت مخلصة لهذة القضية الإنسانية الهامة تجرأت للتعامل مع القبائل الذين رسمت عنهم صورة نمطية سيئة ليست صحيحة إطلاقاً. للأسف الشديد يعتقد بعض الناس وبعضهم يمنيين أن القبيلة شيء والمجتمع المدني اليمني شيء آخر. لكن روبن مدرير دخلت القبيلة ووجدت الأمر والصورة مختلف عن كل ما هو مرسوم.

لقد وجدت أن القبيلة في الأساس مجتمع مدني، فيه الضمان الاجتماعي والتكامل الاجتماعي، الضمان القيمي، وأيضاً فيها الشورى وأشياء كثيرة.

في كل الأحوال نحن تداعينا إلى تأسيس هذه المنطقة وهدفنا الأساس أن نضع قضية الثأر أمام المنظمات الدولية، أمام المعهد الديمقراطي، أمام الإعلام بكل صوره، أمام الدولة نفسها، أمام الكثير من الجهات المعنية حتى نضع الجميع في الصورة أمام واقع الحال لدى هذه المحافظات الثلاث، أملاً منا أن نقف كجانب مساعد ومساند لدعوة الرئيس ولدفع الناس نحو ترجمة الدعوة. على أن يسمع لهم الآخرون ويدعموهم في حل قضايا النزاع والثار، وكنا نأمل أنهم يخطوا خطوات ولكن للأسف الشديد أن الجانب الرسمي لم يخطوا الخطوات التي كنا نأملها منه.

نحن «استمرينا» في عمل المنظمة رغم أنه كان يقال عن مأرب وشبوة والجوف أنها محور الشر والحقيقة أنها محور خير.

وأريد أن أقول إنه فيما يتعلق بقضايا الإرهاب ومشاكل الإرهاب أصبحت القضية وسيلة من أراد أن يتخذ ضده موقف وصموه بالإرهاب وضربوه وشلوه ثمنه.

نحن سرنا في اتجاهين: الأول يتعلق بقضايا النزاع والثار وكيف نوصل الناس إلى حل لهذه المشكلة، والثاني: تحسين صورة القبيلة وأن هذه المحافظات ليست مأوى للإرهاب وليست مصدر مقلق للأمن والاستقرار وليسوا قاطعين طريق كما يقال، ولا محور شر(يضحك).

وقد كثفنا لقاءنا بكل المعنيين، والتقينا بالرئيس مرتين أو ثلاث. وكان من ضمن ما طرحه علينا: ما الذي نريده من العمل هذا؟ قلنا له:نحن نريد أن ندعم مبادرتك ونوضح قضية الثار للجميع ومخاطرها وأضرارها ومسبباتها. والحقيقة أننا لم نجد لديه أي اعتراض. وقال إنه ليس لديه مانع، ونحن وضعنا له أن اليمن للجميع ونحن معنين بالحفاظ على اليمن وثوابته. نحن نعمل تحت الشمس البيضاء مع المعهد ولا نعمل في الظلام. بعدها كانت لدى أصحاب المعهد رؤية: أنه بدلاً من أن تكون منظمة واحدة فإن من الأنسب أن تنشأ لكل محافظة جمعية مستقلة عن المحافظة الأخرى.

■ هل نفهم من كلامك أن هناك من لا يرغب أن ينشأ كيان مدني بهذا الشكل يضم المحافظات الثلاث في إطاره؟

– ستجد هناك من لايروق لهم ذلك. في كل الأحوال نحن عزمنا على إنشاء المنظمة سواء وقف معنا أحد أو عارضنا أحد. نحن سنظل مستمرين سواء كان ذلك مع الجانب الرسمي أو كان مع المنظمات الدولية، أو مع قطاع المثقفين والاعلاميين. ونحن حتى الآن لا نزال نمد أيدينا لكل متعاون معنا. طبعاً نحن لا نطلب من الآخرين إلا الممكن وغير الممكن نحن لا نطلبه.

وقد نشأت الجمعيات الثلاث وهي الآن تسير نحو هدف واحد وفي اتجاه واحد: قضية الثار.

■ الملاحظ أن الجمعيات الثلاث تتبنى مبادرة تهجير الجامعة والمدارس، على أي أساس أنتم في الجمعيات قررتم أن تكون البداية من هنا؟

– الحقيقة نحن ننظر أن الشباب المتعلم هم أداة التغيير عبر التاريخ. ورؤيتنا لقطاع التعليم بمختلف مراحله ومستوياته أنهم شباب ويمثلون جيلاً وبالتالي فإنهم إذا نشأوا بثقافة ضد الثأر، ثقافة تذوب فيها العصبيات القبلية الضيقة والعمياء، سوف يكونوا قادرين على التغيير الاجتماعي لكل ماهو سيء في مجتمعاتهم وأولها الثارات. و اخترنا فئة الشباب على هذا الأساس ونريدهم أن يتبنوا الحملة هم وينشرون الوعي في مجتمعاتهم.

وأنا شخصياً عندي وجهة نظر في هذا الموضوع (رؤية عملية) وسوف أطرحها على الجمعيات الثلاث. ووجهة نظري هي أننا ندعو مجموعة من الشباب ومن مختلف المديريات والقبل ويكونون شركاء وداعين وبشراكة الدكاترة في الكليات وأعضاء هيئة التدريس، ويدعوا الآباء والمنظمات والجمعيات والمعهد الديمقراطي، والحكم المحلي ونتبنى معهم الحملة. هؤلاء الطلاب يقدموا وثيقة أن الثار كان في الجامعة أو في المدرسة أو في الطريق اليهما محرم ومجرم، وبالتالي فإن الاعتداء على أي واحد يصبح اعتداء على الجميع. هذه الوثيقة توقع عليها كل القبائل وتصاغ بإشراف القضاء والحكم المحلي والمنظمات والمشائخ والاعيان وأعضاء مجلس النواب وكل المعنيين. بعد أن يكون كل الناس شركاء فيها تعرض في وسائل الإعلام ويعلم بها الناس جميعا. وهذه في وجهة نظري ستكون مهمة في إرساء قيم وأخلاقيات جديدة من داخل المجتمع نفسه وستكون بداية للقضاء على الثار كخطوة أولى، وبداية لإصلاح الوضع التعليمي. خاصة والطلاب الجامعيين مستهدفين بصورة متكررة من الثارات وقد رأينا كم طلاب قتلوا بسبب الثار في جامعة صنعاء وغيرها.

وعندما يتبنى الطلاب هذه الوثيقة طالما وهم المعنيين، ستكون الاستجابة فاعلة وسيكون الإقدام على خرق هذه الوثيقة صعب مادام والكل يقف في وجهه. المهم نحن سندفع بهم لعمل ذلك ومعنا اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثار التي شكلت بقرار رئيس الجمهورية والتي يترأسها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي. ونحن حالياً على تواصل دائم بهم وتعاون وشراكة.

■ هذه الرؤية معقولة ومنطقية، لكن إلى أي مدى يمكن أن تكون صالحة للتطبيق ونافعة إذا لم تكن الدولة تدعمها؟

– أقول لك بكل صراحة أننا لجأنا لهذا الحل، وهي طريقة صحيحة، ولكن في المقابل أن الجانب الرسمي هو الشريك الأساسي والقادر الفعلي لحل قضايا الثار والنزاع والحروب القبلية وأسبابها.

كل ثأر له سبب قد يكون سببه خلاف على أرض تطور إلى ثأر، ولو الدولة موجودة، وهي موجودة فعلا.. بكل صراحة، هي موجودة بجيوشها وأمنها ومعسكراتها وإداراتها. ولكن إذا هي تريد أن تقضي على الثار بشكل نهائي مطلوب منها شيئين: قضاء نزيه، وقوة تعمل دون رحمة وتنفذ ما يقوله القضاء.

■ يعني أنت تعتقد أن الدولة قادرة أن تحل المشكلة وانتهى الأمر؟

– الدولة قادرة بالتعاون مع الآخرين، وبما لدى الناس من رغبة جامحة للتخلص من هذا الموضوع المؤلم. موضوع الثار.

■ إذاً أنتم كجمعيات لن تستطيعوا أن تقضوا على الثأر مالم تكن الدولة بقضائها وأمنها معكم كشريك أساسي رئيسي. هل هي حاضرة معكم؟ ومعلوم أن هناك لجنة رئاسية لقضية الثأر؟ ماذا تعمل هذه اللجنة؟

– اللجنة شُكلت قبل أربع سنوات وفرح الناس وكنا نأمل أن تباشر عملها وأن تنزل إلى المواطنين.للأسف إلى الآن لم يستدعوا أحد ولم يقابلوا مواطن ولم يسألوا من أحد ولم يحلوا قضية أحد لا كبيرة ولا صغيرة. و إلى الآن لا يزال عملها في حيز الكلام.

أنا أقول بصراحة. في حال ما إذا كان الرئيس نفسه يولي اهتمام بهذه القضايا ستحل. لأنه يملك القدرات والامكانيات. الرئيس يستطيع من موقعه وبقدرات الدولة أن ينهي مشاكل اليمن كلها. اللجنة هذه الذي شكلت لمكافحة الثار أو لمعالجته هي الآن تظهر وتغيب، كلام.

■ صحيح اللجنة لابد أن تبدأ عملها ولكن هي لن تأتي بعصا سحرية وتحل للناس مشاكلهم مالم يساعد المجتمع نفسه، ويكون لديه الرغبة الصادقة في الخروج من أجواء الخوف والرعب إلى حياة آمنة..؟

– أقول لك أنا خبير في قضايا فض النزاع وأحل في الشهر أكثر من 6 إلى سبع قضايا. كل الناس عندهم الرغبة الشديدة لتقديم تنازلات من أجل الحلول.

■ ماذا ينتظرون؟

– لم يجدوا من يساعدهم أو من يفرضها عليهم. لا استطاعوا يخرجوا فيما بينهم البين، ولا طرف ثالث قوي جاء يأخذ بأيديهم.

■ كيف..؟

– مثلاً: أنا شيخ قبيلة والطرف الثاني شيخ قبيلة. أنا معي أصحاب وهو معه أصحاب، ولأن القضية قد كبرت وأصبح فيها دم، لا أستطيع لا أنا ولا هو أن نفرض حلول دون أن يجي طرف ثالث يجبرنا بها إجبار. يعني الناس ينتظروا مجيء الدولة لحسم وحلحلة مشاكلهم بما لها من سلطان وسلطة. وهناك لا يستطيع أحد أن يرفض الحل لأنه لن يستطيع أن يقاتل لا الدولة ولا غريمة طالما وقد رفض الصلح ورفض الحل.

والواقع هذه القضية تمثل استقرار لليمن، لأن وجود الثارات ومشاكلها أعطت مبرر للقبيلي للبحث عن الأسلحة بكل أنواعها، والذخائر بكل أنواعها والتحالفات بكل أنواعها. أنا أتمنى على الرئيس أن يعيد النظر إزاء هذه القضية الخطيرة بالذات.

■ لكن وزارة الداخلية شرعت قبل 5 أشهر تقريباً في تطبيق قانون منع حمل السلاح في عواصم المدن؟ كيف ترى هذا القرار؟ هل نجح في الحد من موضوع الثأر؟

– الحقيقة أن موضوع قرار حمل السلاح هو قرار صائب ونتمنى ونحلم جميعاً بأن لا نمشي ولا نحمل سلاحاً. لكن الذي يريد أن يرتكب جريمة سوف يكون الأمر بالنسبة له سهلاً، خاصة وهو يرى غريمه متجرد من السلاح، على عكس ما إذا شاهد غريمه مسلحاً سوف يتردد أكثر من مرة قبل أن يقدم على الفعل.

من وجهة نظري: قبل أن تخطوا الدولة هذه الخطوة كان يتوجب عليها أولاً أن يخطوا خطوات في حل مشاكل الثار. ولو وجدت هذه الخطوات الإستباقية فإنني أؤكد أن جميع الناس سوف يحطوا السلاح. والحقيقة أنه لا يحمل السلاح إلا من هو خائف على نفسه.

والحقيقة أننا لسنا ضد القرار ولكن نرى أنه لا يلبي الرغبة التي ينشدها الناس. السلاح ستحطه الناس طوعاً إذا لم يعد هناك داع لحمله ولكن كيف سيعمل العسكري أو رجل الأمن عندما يطلب من المواطن أن يحط السلاح فيرد عليه: يا أخي أنا خائف على نفسي. أقول تحقيق الأمن والإستقرار سيكون أولاً بإنهاء الثار ووضع حد له. هذه المظاهر المسلحة كلها سببها الثار. القبائل يقتنون الأسلحة من المسدس إلى الكاتيشوا، وبعض القبائل لديهم كاتيشوا، لأجل الثار.

■ من موقعك كرئيس للمنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي (مأرب، شبوة، الجوف) كيف ترى الثأر حالياً هل يزدهر أم يخبو؟ هل يختلف من محافظة لأخرى؟

– للأسف متأجج في بعض المناطق، ويختلف من محافظة لأخرى، مثلاً في شبوة نتيجة تعاقب السلطات أولها بريطانيا وكان هناك نظام وقانون أضعف الحكم القبلي، وبعدها جاء الحزب الإشتراكي أكمل ما بقي ثم أتت الوحدة وعادت الناس كلها وحصل الصراع. هذا الصراع أو النزاع منه ماهو على أراضي ومشاكل مابعد التأميم.

ولأن ضوابط العرف القبلي في شبوة لم تعد فاعلة كما هي في مأرب والجوف مثلاً.لهذه الأسباب انتشرت القضايا وازدهر الثار بسرعة.

وفي السنوات الأخيرة شهدت شبوة حالات وضحايا ثارات بالعشرات، وهذا بخلاف مأرب والجوف ومعلوم بين القبائل أن هناك عرف وهذا العرف لو احتفظ بقيمه السابقة وضوابطه لكان الحال مختلف. دعني أقولها بصراحة: الدولة قضت على العرف ولم تقضي على الثار.

■ كيف..؟

– العرف مقنن وهناك ناس محددين. الدولة جاءت وأوجدت مشائخ يزاحمون المشائخ الموجودين، وأصبح هؤلاء يأخذوا ويعطوا في الرأي دون خبرة ودون دراية، وحين لم يستطيعوا احتواء النزاع، وبعد أن تخرج الأمور من تحت سيطرتهم، يرجعوا لأصحاب الشأن من المشائخ والوجهاء العارفين بأعراف القبائل وعاداتها، ولكن بعد أن يصبح الوضع بالغ التعقيد ومستعصي على الحل.

تخيل أن هناك قضايا ثأر قد يصل عمرها إلى 40 و50 سنة في بعض المناطق.

بعضهم يستقضي لأبيه ولد الولد.

لو أرادت الدولة أن تقضي على هذه المشكلة فلا شيء يحول دونها. اعتقد أن الدولة لو تدخلت بإخلاص وتلتزم بتجمل قضايا الثار كاملة، ومن الآن وصاعداً من أقدم على شيء فمرجعة شرع الله وينفذ فيه الحد الشرعي والقضاء. ومن خالف تقوم الدولة والقبائل يداً واحده عليه.

مدير المعهد الديمقراطي:

نساعد الجمعيات على بناء قدراتها، والثمار بدأت تظهر

● ديمتروف

■ "النداء" - احمد زين

في مدينة عدن وفي ثنايا دورة التخطيط لحملة التوعية للتخفيف من أثر النزاعات والثأر على التعليم، كان هذا اللقاء مع مدير المعهد الديمقراطي، بيتر ديمتروف. دار الحديث عن القبيلة في اليمن والعمل مع الجمعيات الثلاث والتي تعمل، وصحيفة "النداء" وموقع "مارب برس"، في حملة التوعية الأولى الهادفة إلى تخفيف آثار النزاعات والثارات على المؤسسات التعليمية في كل من مأرب وشبوة والجوف، والتطلع إلى قادم الأيام والحملة التي بدأت من أول مايو وتستمر حتى أغسطس القادم.

■ كيف تنظرون إلى أداء القبيلة في طل ضعف النظام؟

– القبيلة واقع في اليمن، ونرى تواجدا وظهورا للنظام القبلي، لأنه ومع ضعف آليات الحكم المحلي ومع ضعف أداء الدولة والحكومة، فإن الخيار الآخر للناس لينظموا أنفسهم هو القبيلة. ولا أقول إن النظام القبلي سيئ أو جيد، لأنني لست في موقف إصدار الأحكام، ولكن هناك أشياء في النظام القبلي والحياة القبلية تضر المجتمع، مثل الثار، أعتقد أنه يضر بالمجتمع، وهذا ما قاله المشاركون في ورشة التخطيط لحملة التوعية الأولى الهادفة إلى تخفيف آثار النزاعات والثارات على المؤسسات التعليمية في كل من مأرب وشبوة والجوف.

■ إلى أين وصلتم في العمل مع الجمعيات في كل من مأرب وشبوة والجوف؟

– البرنامج بدأ من 2005 وإلى اليوم، أعتقد أننا في هذه المرحلة من برنامج إدارة النزاعات في المعهد الديمقراطي نجد أن ثمار هذا العمل بدأت بالظهور، أكان مع الجمعيات الثلاث أم مع اللجنة العليا لمعالجة قضايا الثار. نحن ساعدنا الجمعيات في بناء القدرات ودعمها، حيث يشكل أساسا لعملنا. وهذه الورشة هي أول عمل في إطار الشراكة مع المعهد، والآن المشاركون سيقومون بتطبيق الحملة ميدانيا في مناطقهم. وقد يلاحظ المراقب من خارج المعهد أننا أبطأنا في العمل مع هذه الجمعيات، لكنني أرى أن هذا شيء منطقي، أن نبني القدرات أولا، لأن ما يهمنا أن تبدأ الجمعيات ولديها القدرة على الإسهام في العملية التنموية في تلك المحافظات، وتكون قد بنت قدراتها وبدأت بشكل جيد. وأنا سعيد في العمل معها في إطار الشراكة، ونحن ننظر إلى اليوم الذي يأتي وهي لا تعتمد فيه على شراكتنا فحسب، بل ستعتمد على شراكة آخرين في المجتمع. والشيء الجميل أن تجد في شبوة جمعية الإخاء للتنمية والسلم للتنمية والسلم الأهلي، وفي مأرب جمعية المستقبل، وفي الجوف جمعية السلام والتنمية، أي أن هناك إدراكا أن هدف الجمعيات ليس محصورا في النزاعات والثارات والتخفيف منها، ولكن أيضا الإسهام في العملية التنموية.

■ توقعاتكم لحملة التوعية في الأشهر الثلاثة القادمة؟

– ما أتمناه وأحب أن أراه أن تأخذ حملة التوعية مداها وتؤتي ثمارها في تلك المناطق، وتوجد لها شركاء محليين يبدؤون الاهتمام بهذا الموضوع للحد منه ومن أثره على التعليم، ويكونوا بذلك جزءا من الحملة. والغرض من هذه الحملة ليس التسويق لفكرة جديدة، بل هو إلقاء الضوء على واقع موجود بهدف تغييره. ونحن في إطار أي حملة نذهب إلى كل شرائح المجتمع ليس للتفكير في الموضوع، فمثلا لو تكلمنا عن حملة منع حمل السلاح في المدن نجد أن الناس يحملونه، لكن البعض يرى أن من الخطأ حمل السلاح في المدن، وحين تكون هناك حملة فإن الوعي يزداد وبالتالي فإن شرائح مجتمعية ستعمل لتجاوز مثل هذه الحالة. والذي أحب أن أقوله إنه يجب علينا ألا نتوقع أنه خلال الحملة سيتوقف الثار والمنازعات على العملية التعليمية والطلاب والمدرسين، لأن هذه عملية تحتاج إلى جهد ووقت ويمكن حلها في مدى بعيد.

■ ماذا يقول بيتر ديمتروف عن جمعية الإخاء للتنمية والسلم للتنمية والسلم الأهلي في شبوة؟

– جمعية الإخاء للتنمية والسلم للتنمية والسلم الأهلي في شبوة من أهم شركائنا في العمل في هذا البرنامج، وقد قطعنا شوطا في مشوار العمل معها، ولنا قصة نجاح في العمل معها في إطار برنامج النزاعات والثارات وهي مع جمعية المستقبل في مأرب وجمعية السلام والتنمية في الجوف تشكل محور عملنا في هذا المجال.

aa201697@yahoo.com

التحقوا بعد الثانوية فحصلوا على مؤهل إعدادية بعد ثلاث سنوات من الدراسة

خريجو المعهد الصحي يشكون عميده ويتهمون مدير فرع السبعين بإعاقة منحهم شهادة الدبلوم

■ هلال الجمرة

على غير ما توقعه الكثير من خريجي فرع المعهد العالي للعلوم الصحية بمستشفى السبعين، بدت النتيجة مجحفة. لقد مُنح الطلاب مؤهل «فني تمريض متوسط» بدلاً من «دبلوم فني تمريض». فحاملو الثانوية العامة حصلوا على ذات المؤهل الذي حصل عليه حاملو الإعدادية وسُجلوا على أنهم من الملتحقين بالشهادة الإعدادية.

مطلع العام الدراسي 2003، كان العشرات من خريجي الثانوية يبذلون أقصى جهدهم لاجتياز امتحان القبول في المعهد الصحي بصنعاء لغرض الإلتحاق به، لكن ما سعوا إليه أتلف أحلامهم.

ولأن تفكير الطالب، الذي يرغب في الإلتحاق بكلية أو معهد ما، غالباً ما يرتبط مع فرصة العمل (عام- أو خاص) فقد توقف هؤلاء عند قسم التمريض واثقين من أنه الخيار الأنسب الذي يمكنهم من الحصول على «دبلوم فني تمريض» خلال ثلاث سنوات دراسية، دونما عراقيل.

حينذاك لم يتردد الطالب عبدالملك الرهيدي، في قراره في الالتحاق بقسم التمريض، فعندما حمل شهاداته الثانوية إلى إدارة التسجيل في المعهد، وسجلوا اسمه شعر بالاستقرار وبعد اجتيازه الامتحان بنجاح، تخيل أنه حصل على شهادة الدبلوم والوظيفة الشاغرة. أما الآن فهو يحمل شعور شيخ مسن يئس من الحياة.

الرهيدي، شاب في العشرين من عمره، يدرس اليوم في كلية الإعلام، أن يتخصص صحافة، لكنه يؤكد على أنه لن يهدأ مالم يحصل على مؤهل «دبلوم تمريض» الذي أخذ 3 سنوات من عمره.

هيفاء الوجيه، أيضاً، تخرجت عام 2006 من قسم التمريض، وكانت أحد ضحايا «القرار الجائر» تقول مستاءة من تحايل عمادة المعهد: «دخلنا المعهد بالثانوية العامة على أساس نحصل على دبلوم تمريض حسب استمارة القبول في المعهد، لكن الأستاذ عبدالعزيز الحفاشي، وهو مدير فرع مدرسة السبعين التابع للمعهد العالي للعلوم الصحية، جمعنا مع الطلاب الذين دخلوا بالإعدادية».

عندما لاحظ الطلاب الذين تقدموا إلى المعهد بالشهادات الثانوية، أن قاعة الدرس تضم طلاباً تقدموا بالإعداديه، تفاجأوا لذلك واستفسروا من مدير فرع المعهد العالي للعلوم الصحية. مدرسة السبعين، عن سبب جمعهم في قاعة درس واحدة، فأجابهم «إن كل طالب سيمنح مؤهلاً حسب شهادته التي التحق بها»، وفقاً لمجموعة من الخريجين. إجابة الحفاشي كانت مطمئنة لهم كونه مديراً، وكلامه محسوب ويعتمد عليه.

في عامهم الدراسي الثاني، بدأ الوضع مقلقاً بالنسبة لـ هيفاء، التي برزت على أنها طالبة ممتازة وذكية، إذ ألحت على أن تعيد السؤال

● فواز

● عبدالملك

على الحفاشي، لاسيما بعد أن لاحظت تساوي المقررات الدراسية مع الملتحقين «باستمارة الإعدادية» بيد أن رده لم يتغير حيث أكد لها قائلاً أمام مجموعة من زملائها: «لا تخافوا اللي التحقوا بالثانوية سيمنحون شهادة الدبلوم واللي التحقوا بالإعدادية سيمنحون شهادة فنيين»، أكد ذلك العديد من الخريجين.

بعد سنتين فقط، ظهرت الحقيقة، وفي يدها مؤهلات «فني تمريض متوسط» لكافة الخريجين «سواء من التحقوا بالإعدادية أو بالثانوية». يقول فواز شاطر، أحد الجريجين: «كانت صدمة قوية بالنسبة لنا نحن المتقدمين بالثانوية وتفاجأنا أنهم سجلوني ضمن المتقدمين بالاعدادية شعرت حينها بالإنهيار ولزمت الفراش ليومين».

ما يقارب 64 طالباً وطالبة، وقعوا في هذا الفخ، وفقاً للأسماء المذكورة في الشكوى المقدمة لأعضاء لجنة الصحة بمجلس النواب.

منذ نهاية العام 2006 وهؤلاء الخريجون واقفون على أبواب جهات رفيعة في الدولة ومناشداتهم لها لا تنقطع، كان آخرها مناشدتهم لمجلس الوزراء، صباح الاثنين الفائت.

وفي شكواهم إلى رئيس الوزراء قالوا: «نحن وجدنا التعنت والإصدار في النيل منا واستنزاف طاقاتنا لذا توقفت آمالنا هنا واحجمنا عن الدراسة». ولم يعودوا يفكرون سوى في: منحهم مؤهلات مطابقة للدفع السابقة من حاملي الثانوية العامة بقسميها، وناشدوا في ذلك رئاسة الوزراء قائلين: «الزموا لنا عمادة المعهد بسرعة تعديل مؤهلاتنا ومنحنا إياها وها نحن في العام الثاني بعد التخرج ولم نحصل عليها وهي التي تعلق عليها مستقبلنا»، إذ أملوا في تحقيق آمالهم من خلال حكومتهم.

لكن وعلى ما يبدو فإن كلام العميد هو الذي سيعتمد ويمشي الذي أكد ذلك لـ«النداء» قائلاً: «لن يحققوا ذلك مهما كلفهم الأمر».

عميد المعهد العالي للعلوم الصحية عبدالوهاب الكحلاني، رجل شديد التمسك برأيه بالنسبة للطلاب أما بالنسبة له فهو يعتبر ذلك تمسكاً «باللوائح و القرارات الوزارية التي صدرت في 1999». فالمادة التاسعة تذكر أن تحديد السلم التعليمي للمعاهد الصحية العليا وفروعها على هذا النحو: «خريجي المرحلة الأساسية الدراسين في فروع المعاهد العليا لمدة 3 سنوات في مجال التمريض يأهلون بشهادة»، لم يذكر أي تفاصيل لنوع الشهادة. فيما يقول الكحلاني إنها «شهادة فني تمريض متوسط»، وهذا ما يعتبره الطلاب جائراً بحقهم ويقول عبدالملك الرهيدي: «بالله عليك ندخل بالثانوية وندرس ٣ سنوات وفي الأخير نتخرج بشهادة الإعدادية». وأضاف ساخراً «بندرس ريوس، وكلما قلنا انحنا بنتقدم رجعونا وراء».

ما يناضل لأجله الخريجون، يبقى في نظر الكحلاني «اختلاق مشاكل وشوشرة». فجميع شكاواهم إلى الجهات وتوصيات اللجان المكلفة من وزارة الصحة والبرلمان، التي كانت لصالح الخريجين، كلّفته الرجوع إلى اللجان وإقناعها بإعادة النظر فيها. يقول: «كانت لدى اللجان لبس في الموضوع ورحت إلى عندهم وفهمتهم الموضوع وغيروا التوصيات».

لجنة وزارة الصحة أوصت بمنح شهادة دبلوم تمريض ويذكر المؤهل لكل طالب «كما في الدفع السابقة». وبناء على تصريح عبدالعزيز الحفاشي، مدير المدرسة إلى اللجنة أنه لا يوجد إعلان للدراسة فقد أوصت اللجنة بضرورة «الإعلان عن المقاعد والمؤهلات التي ستمنحها مدرسة التمريض». وأشارت إلى تحمل إدارة المدرسة المسؤولية «وإحالتها للتحقيق لعدم تطبيقها نظام شروط القبول المعمول به».

لم تكتف اللجنة السابقة بما قاله الطلاب، إذ بنت توصياتها من خلال تقصي الحقيقة والنزول إلى كافة الجهات ذات العلاق بمصير الطلاب.

من خلال تقرير اللجنة الذي رفعته إلى مستشار الوزارة علي العلفي أجمع الطلاب على أن المدرسة لم تشعرهم بأنه سيتم منحهم مؤهل «دبلوم متوسط»، إلا أن الحفاشي قال لـ«النداء»: «أشعرناهم بذلك من قبل الدراسة».

توقيعات مدير المدرسة وعلى إفادة منه إلى الجهات على أن «الطالب المذكور على الرسالة قد درس لدينا دبلوم تمريض نظام 3 سنوات واجتاز المراحل الدراسية نظرياً وعملياً بنجاح»، خير دليل يؤكد صحة كلام الطلاب عن وعود المدير بمنحهم هذا المؤهل.

غير أن المدير الحفاشي اعتبر تلك الإفادات: «تعاطف مع الطلاب ولا تعني أننا قد نمنحهم دبلوم ولكن لكي يقبلوا في الوظيفة ويحصلوا على فرصة عمل». ما يريد إبرازه على أنه عاطفة واغراء للجهة الوظيفية، يدين المدرسة ويعطي الجهة الوظيفية فرصة عدم الثقة في مخرجات هذه المدرسة وتصنيفها بـ«أنها مجرد عواطف لا علم». تقول الطالبة هيفاء، وهي إحدى الحاصلات على إفادة من هذا النوع: «إن ما يبرر به الحفاشي غير صحيح وهو سبب في مشكلتنا».

«المشكلة حلت ونحن الآن ندعو الطلاب إلى التسجيل للدراسة»، قال العميد. وأضاف بشأن مراعات الوقت للطلاب الذي تضرروا من الجدول الذي تمتد فترة دراسته من 8 صباحاً إلى 5 عصراً، قائلاً: «حلينا المشكلة وأصبح الوقت من 8 صباحاً حتى 1 ظهراً، على أن تمتد فترة الدراسة لمدة 15 شهراً بدلاً من 12 شهراً».

إلا أن الخريجين يرفضون ذلك ويطالبونه بتنفيذ توصيات اللجان وتوجيهات وزير الصحة لعميد المعهد الصريحة: «أن يتم اعتماد ما جاء من اللجنة لحل هذا الإشكال».

نداء للأخ رئيس الجمهورية

هل اخدجت إستراتيجية الأجور في بطن (النعجة)

■ محمد الشرجبي

مسكين ذلك الموظف الذي إذا بلغ أحد الأجلين يحال إلى التقاعد ومن ثم يركن هناك ويصبح من المنسيين خاصة من المرفق الذي كان يعمل فيه هذه ظاهرة لا توجد سوى في أرض السعيدة أما في بلدان العالم فهو أوانه يتردد من حين إلى آخر إلى محل أو مرفق عمله سابقاً لصرف قيمة العلاجات بحكم التأمين الصحي خاصة للمتقاعدين الذين تتكالب عندهم الأمراض مع كبر سنهم وهذا النظام موجود في معظم دول العالم ولا ادري في بلادنا كيف أسنو قانون عدم منح المتقاعدين قيمة العلاجات وهم في أمس الحاجة إليه. أيضاً من الذين يحالفهم الحظ يتقاعد وهو قد بني أو شيد له منزلاً بحيث يصبح قد أفلح نوعاً ما في حياته أما الذي لا يملك منزلاً ولديه أسرة فالويل ثم الويل مما سيلاقيه من أهوال ومتاعب في حياته وسيصبح بين الفينة والفنية عيناه مصوبتان نحو باب المنزل ويده ما سكتان على قلبه محدقاً ليلاً ونهاراً يراقب عن كثب صاحب المنزل يطالبه الإيجار. وبعد استلامه الراتب أو المعاش من أحد مكتب البريد بعد أن أذاق الأمرين مرارة المواعيد الغير المنتظمة ومرارة وقوفه في الطابور الذي يرهق كبار السن بعد هذا تسمع الكثيرين منهم يشكون حالهم للمواعيد الزائفة وإستراتيجية الأجور للمرحلة الثانية، الـ50٪ وهؤلاء لا يزيد راتبهم فوق الـ25000 أو الـ 23000 ألف ريال بحيث مصى أكثر من سنة ونصف وهم يسمعون مواعيد في أجهزة الإعلام خاصة ما تنشره الصحف واليوم والأسعار ترتفع من حين إلى آخر مما اضطر بعض المتقاعدين إخراج أولادهم من المدارس لعدم تمكنهم الوفاء بالتزاماتهم، وعندما يشكون حالهم إلى الخدمة المدنية أو على الهيئة العامة للمعاشات أو إلى المالية للأسباب التي أخرت صرف الزيادة في الاستراتيجية الوهمية أو الزيادة التي أقرت في شهر ابريل 1500 ريالاً يسمعون الرد من الخدمة، والمعاشات، والمالية نفس اللحن ونفس النغمة كل وزارة تلوم الأخرى وكأنهم يرددون أغنية علي بابا تشاء تشاء تشاء القديمة يستخفون بعقول الناس إلى هذه الدرجة لا خجل ولا مراعاة ولا أعرف ويبدو أن الاستراتيجية المذكورة قد اخدجت من بطن (النعجة) ألا يعلمون أن راتب المتقاعد يصرفه وزير أو مدير عام قيمة قات أو قيمة خضار لمطبخ بيته يومياً وهذا ما أكدته إحدى الشغالات المستوردات أما التقاعد في نظرهم لابد أن يصرفه لإيجار المنزل وللكهرباء وللمياه وللرغيف وللعلاجات ووو.. الخ.

ويبدو أن أعزائنا لم يتابعوا أخبار العالم ولم يدرو أن دولة الإمارات العربية قبل شهرين تقريباً منحت موظفيها والمتقاعدين فيها ٪70 زيادة في الأجور. وصرفت في نفس اليوم والدقيقة سلكت هذا المسلك أكثر من دولة عربية أما نحن يموت الواحد جوعاً وهو ينتظر الزيادة، وهناك يتامى وهناك ثكالى وهناك ممن يفضل الموت دون أن يسأل الناس أو يشكوا حاله للغير فليعلموا هؤلاء أن أربعة (لا يثبت معها ملك: غش الوزير، وسوء التدبير، وخبث النية، وظلم الرعية).

وكم أتمنى أخيراً من الأخ رئيس الجمهورية أن يطلع على هذا الموضوع وأنا واثق ثقة كبيرة أنه يتابع كل ما ينشره لأنه يعتبر المرجع الأخير لمثل هذه الأزمات وانه سوف يوجه الحكومة بتنفيذ القرارات بسرعة وعدم التلاعب لان التأخير يدخل المواطن في دوامة ومن ثم يفقد الثقة بالمسؤولين والحكومة وسيصاب بالإحباط.

2008/5/12

بعد إستشهاد والدهن..

أخ يعتدي على أملاك بنات أخيه ويسيء معاملتهن

■ جبر صبر

منذ استشهاد الملازم علي أحمد الجندي في عام 1994، وأسرته (زوجته وبناته الثلاث) تتلقى أسوأ المعاملات والانتهاكات من قبل شقيقه.

ظل شقيق علي يمارس أقسى أنواع الظلم ضد زوجة أخيه وبناتها. ولقد اتخذ من وفاة أخيه فرصة للاستيلاء على أملاكه.

تتكبد زوجة علي الجندي من البكاء وهي تسرد آخر ما تعرضت له وبناتها من الإعتداء عليهن بالضرب قائلة: «جاء أخو زوجي ومعه سته أشخاص إلى بيتنا ودقوا الباب ولا رضينا نفتح ورجعوا كسرو وبزوا بناتي الثنتين فوق السيارة». وبعد اختطاف ابنتيها من منزلهما في حي مذبح في العاصمة صنعاء، من قبل «عمهما». لم يتوقف الخاطفون عند ذلك فالألم التي ارادت الاستغاثة بجيرانها احتجزت في منزلها عندما أغلق الخاطفون باب المنزل من الخارج وتقول: «غلقوا الباب من خارج وجلسوا عندي اثنين منهم واعتدوا عليَّ بالضرب وكلما صِحت للجيران وبدا واحد منهم يهددوه بالسلاح».

لقد استخدم الخاطفون كافة الضغوط ضد الأم وبناتها حتى تمكنوا من الإستيلاء على قطعة الأرض التابعة لعلي الجندي، وإذ قاموا باخذ البنيين ووضعهما في سيارة تقول زيون، وهي طالبة في الصف الثالث الثانوي: «قام عمي ومعه سته آخرون وسحبونا إلى السيارة وقادونا حتى تخلست ملابسنا ووضعونا تحت أرجلهم».

● علي الجندي

وكانت زيون وأختها الصغيرة نورة قد أُخذتا إلى منزل في منطقة الروضة واحتجزتا لمدة أسبوعين واتخذ الخاطفون منهما رهينتين، يهددوا بهما الأم، التي تشكو ذلك قائلة «هددوني إما أخليهم يعمروا وإلا با يأخذوا البنات». وبهذا استطاعوا الاستيلاء على الأرض.

وبالرغم من محاولة «حمودة» زوجة الشهيد، منع المعتدين، إلا أن محاولتها لم تجد، وقد لجأت إلى الأمن وشكت لهم ما حدث تقول: «أخذوه الحبس إلى آخر النهار وفكوا له».

لم تجد محاولات «حمودة» فهي امرأة ضعيفة وتريد رفع الظلم الذي نزل عليهن ممن يفترض منه حمايتهن والحفاظ على حقوقهن.

تناشد المرأة المسكينة وابنتاها، رئيس الجمهورية والشيخ زيد أبو علي، حمايتهن وإنصافهن وإعادة ممتلكاتهن المغتصبة من قبل أقرب الناس إليهن.

في مشهد يتكرر صيف كل عام

الصواعق الرعدية تودي بحياة أربعة في حجة

■ حجة - عبدالواسع محمد

كلما حل موسم الأمطار في محافظة حجة يحظر عزرائيل، وتشهد مقابر المحافظة حركة نشطة واسطبلات المنازل تغدو أكثر خواء.

فقد أدت الصواعق الرعدية في محافظة حجة خلال الأسبوعين الماضيين إلى وفاة أربعة أشخاص وإصابة شخص إصابات خطيرة رقد على إثرها في المستشفى في مديريتي "كحلان عفار" و"كشر"، لتكون بداية حصيلة صيف هذا العام في سلسلة من المشاهد المتكررة عاما بعد آخر، ليخرج الموسم محملا بجملة من المآسي والأحزان في عدد من المنازل والقرى بالمحافظة.

ورغم أن العلم الحديث لم يعجز عن إيجاد عدد من الحلول، على الأقل ما يخفف من وطأت تلك الصواعق. إلا أنه، ومما يبدو من الواقع أن قيادة المحافظة غير مكترثة لما يجري وما تخلفه الصواعق من آلام وضحايا في القرى والمدن الثانوية بالمحافظة، خاصة وأنه لا يوجد أي إجراء يتعلق بذلك.

رئيس لجنة الخدمات بمجلي المحافظة، عمار لطف الله، قال إن المجلس المحلي بالمحافظة كان قد اعتمد حوالى خمسة ملايين ريال وأدرجها في موازنة العام الحالي بغرض إنشاء عدد من المصدات لتلك الصواعق، إلا أنه لم يتم حتى الآن أي خطوة تتعلق بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن المجلس قد كلف مؤسستي الكهرباء والمواصلات بإعداد الدراسات اللازمة لهذا العمل، غير أن ذلك لم يتم حتى الآن، وهو ما يؤكد أن المجلس المحلي ما زال ينتظر حتى يمر فصل الصيف ليرتقب ما سيخلفه من ضحايا.

الصواعق الرعدية وما خلفته خلال العامين الماضيين "النداء" وقفت أمام هذه الكوارث محذرة من مغبة التساهل في إيجاد أي حلول إزاء الحد منها غير أن تلك النداءات لم تلق آذانا صاغية رغم الأرقام الكبيرة التي تخلفها تلك الصواعق، غير أن ذلك لم يثن "النداء" عن مواصلة الطرق على جرس الإنذار بكوارث الصواعق الرعدية، لعلها أن تجد من يصغي لها مع هذا العالم. وللتذكير ببعض ما خلفته من أضرار في العامين الماضيين في المحافظة، فبحسب المصادر المحلية التي تم التواصل معها فقد خلفت تلك الصواعق حوالى أربعين قتيلا، فيما تضرر منها حوالى عشرين آخرين، أما على سبيل الثروة الحيوانية فقد نفق أكثر من مائة وخمسين رأسا من الأغنام والأبقار في عدد من المديريات خصوصا مديريات: "أسلم" و"الجميمة" و"كشر" و"أفلح اليمن" و"الشاهل".

نداءات وصرخات المواطنين في تلك المديريات وغيرها ما زالت تعلو وترتفع عسى أن تستجيب السلطات وتخفف عنهم وطأة تلك الكوارث.

..ومصرع معلم بصعق كهربائي على سقف مسجد في الضالع

■ "النداء" - الضالع

عاد فيصل فضيل إلى منزله يوم الخميس الفائت مطمئن البال بعد ما تمكن من إزالة الأسلاك الكهربائية التي تشكل خطرا على طلاب المدرسة التي يعمل فيها، حيث قام برفعها بعيدا عن الطلاب حتى لا يصابوا بأذى. وفي صبيحة اليوم التالي أفاقت الضالع على خبر سقوط الشاب "فيصل" البالغ من العمر35 ميتا بعد ملامسته بالخطأ سلكا كهربائيا (ضغط عال) كان يمر على سطح المسجد الذي كان يعتني به فيصل؛ حيث قضى في الحال، وتفحم نصفه السفلي.

مصادر مقربة قالت لـ"النداء" إن "فيصل" كان يحاول الصعود إلى سطح الجامع لرش الأسمنت بعد ترميمات أجريت للجامع الذي كان فيصل مسؤولا عن صيانته خلفا لوالده التربوي القدير عبد الله فضيل، الذي توفي قبل أكثر من أربع سنوات متأثرا بجلطة.

رحيل المعلم "فيصل"، الذي يعد آخر معيل لعائلته المكونة من أم وشقيقتين وزوجة وأربعة أبناء صغار، أثار حزن قطاع واسع في مدينة الضالع، حيث كان الفقيد معلما في أكبر مدرسة لتعليم البنات بالمدينة، ويتمتع بأخلاق عالية، ويقدم خدماته لكل من ارتبط معه، سواء في العمل أم في نطاق سكنه الجغرافي.

ويفيد زملاؤه في المدرسة بأنه قبل نحو يومين قام بتفقد الشبكة الكهربائية الداخلية في المدرسة حتى يجنب طالبات المدرسة أي مكروه قد يصيبهن من ذلك.

يذكر أن الحادثة هي السادسة التي خلفت ضحايا في مدينة الضالع والقرى المجاورة لها، في غضون عام فقط، بسبب الأسلاك الكهربائية، نتيجة إهمال الجهات المختصة في المؤسسة العامة للكهرباء بمنطقة الضالع، وعدم قيامها بصيانة الشبكة وإبعاد خطوط الضغط العالي عن المنازل والمباني.

عدد من المواطنين ناشدوا عبر "النداء" المسؤولين في الكهرباء القيام بواجبهم في إصلاح الشبكة وتجنيب الأهالي أي مخاطر قد تحدث.

إلى ذلك أفاد "النداء" عبد الغني الخطيب عضو الهيئة الإدارية لمحلي مديرية الضالع، بأنه مع مجموعة من زملاء الضحية بصدد رفع دعوى قضائية على إدارة كهرباء الضالع بشأن إهمالها وعدم قيامها باللازم لتجنيب المواطنين أخطار الأسلاك القريبة من المنازل والتي تعرض حياة الناس للخطر.

"النداء" بدورها حاولت التواصل مع مكتب الكهرباء لكن دون جدوى.

الوشلي: وعود السفير الأرني ووزارة المغتربين بادرة طيبة وآمل أن تتصفني

● الوشلي

نهاية الاسبوع الماضي، بشر الشاب علي الوشلي بخير أثناء اللقاء الذي جمعه بالسفير الأردني بصنعاء ووزير المغتربين دار حوار حول مشكلته ووعداه بحلها.

مُنذ عاد الوشلي إلى البلاد، مطلع العام الجاري، وهو يتردد على كافة الجهات المعنية في السلطة، علّه يجد منها آذاناً صاغية كي يسرد لها قصته المفزعة وما تعرض له من انتهاكات داخل السجون الاردنية، لكن هذه الجهات، بدت مشغولة جداً عمّا يهم مواطنيها وكأن مشاكلهم لا تعنيها.

مطلع التسعينيات، بدأ الشاب الطموح اقتحام المحال التجاري الذي طالما حلم به. لقد أسس مشروعاً صغيراً في غربته في مدينة الزرقاء بالمملكة الاردنية الهاشمية، كي يضمن من خيراته مستقبلاً جيداً، ويحيا حياة كريمة.

كانت فكرة ناجحة لولا أن مواطناً أردنياً نصب عليه، وجرده من متجره. لقد اعتبر الوشلي ما حدث «كابوساً» واقنع نفسه قائلاً: «يجب ألا استسلم، يجب أن أنجح وأحقق ما جئت لأجله». لقد جعل المبلغ الذي خسره فضلت (الـ30 ألف دولاراً التي بدأ بها مشروعه) حافزاً مهماً يستطيع تعويضه والوصول إلى ما كان يهدف إليه.

خلال عشر سنوات، اثبت الوشلي مهارة كبيرة في التجارة، حيث كوَّن أموالاً كثيرة، وعاش في رغدٍ وسعد، ولم تدخل أية منغصات إلى حياته حتى مطلع 2001.

بداية ذلك العام المشؤوم دخلت إلى حياة الشاب الكثير من المشاكل والمنغصات، ومورست ضده شتى التعسفات. وطوال 7 سنوات لم يهدأ له بال، دخل السجن لأربع فترات متتالية، ولأسباب مختلفة، لكنها كانت بإيعاز من شخص على علاقة بالأمن الاردني وقد لفق له العديد من الاتهامات. خرج منها بريئاً بأحكام قضائية.

سنوات السعادة في دنياه، دمرتها السنوات السبع العجاف الاخيرة، بيد أن دمار سعادته كان بأيد رحلته بعد سجنه مباشرة، إلى الحدود السورية، دون أن يأخذ أي حقوق تُخصه هناك، أو ينصف ممن اعتدوا عليه.

بداية الاسبوع الحالي، كان الوشلي يشعر بحافز وبمساعدة قوية من وزارة المغتربين والسفارة الأردنية يقول لـ«النداء»: «أشكر السفير على تجاوبه مع قضيتي وكذلك وزير المغتربين، متمنياً أن تكون وعودهم هي بادرة خير وأن تحقق لي الإنصاف». ويضيف مؤمناً أن السفير «سيفي بما وعد لأني أعرف أسرته بكرمها وأخلاقها وشهامتها في أرض الاردن ولم أسمع عنهم إلا كل ما هو جميل».

بعد 5 سنوات.. محكمة استئناف إب تبرئ مسعد من تهمة الاختلاس

بعد 5 سنوات من إطلاق التهمة الصارخة في حق مسعد سعيد شمسان، نطق حكم صادر من محكمة الإستئناف بمحافظة إب ببراءته، في الاسبوع الماضي.

لأن شمسان قدم استقالته من منصبه: كـ أمين صندوق الضمان الاجتماعي في مديرية العدين؛ اتهمه مشايخ ومتنفذو منطقته بأنه اختلس مبلغ 614 ألف ريال.

لقد كان قراره في تقديم: استقالته غريباً للبعض فالشخص الذي يجد فرصة عمل أو وظيفة مناسبة يبدو محظوظا جداً لاسيما وإن حظي بموقع شاغر كهذا.

أما بالنسبة لمسعد، الذي ترك عمله راغباً، فقد وجد فرصة عمل مغرية في السعودية ففضل السفر إليها.

لكنه بعد أشهر من مغادرته تفاجأ باستدعائه من قبل النيابة، وبالرغم من أنه سلم كل ما في عهدته من وثائق ومبالغ مالية عام 2002، إلا أن الاستدعاء أثار استغرابه من قرار النيابة فعجل في العودة والرجوع إلى المديرية لإثبات براءته.

عندما حضر مسعد إلى النيابة، أمرته أن يسلم 614 ألف ريال ضمانة حتى يصدر الحكم؛ حينها نزل الرجل عند رغبة النيابة وسلم المبلغ السابق.

نهاية الاسبوع الفائت، صدر الحكم ببراءته من تهمة الإختلاس التي نسبت إليه وألزم القاضي عبدالوهاب السادة، النيابة العامة بإعادة المبلغ المودع لديها منذ 2002.

يشار إلى أن الحكم الإستئنافي ببراءة شمسان جاء تأييداً للحكم الابتدائي الصادر من محكمة إب في 7 سبتمبر 2005، في جميع فقراته وحيثياته.

شمسان الذي انتصر له القضاء، استبشر كثيراً بالعدل وقال إنه تسلم شيكاً من النيابة في المبلغ الذي أخذ منه كضمانه.

دراسة غير مسبوقة عن "أوضاع الأطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة عدن"

■ عبدالرحمن احمد عبده

صدر مؤخرا في مدينة الرياض كتاب "أوضاع الأطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في مدينة عدن" ضمن سلسلة إصدارات مبادرة حماية الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يتولاها "المعهد العربي لأنحاء المدن".

الدراسة أعدها محمد عبده الزغير، خبير إدارة الأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، رئيس مركز تنمية الطفولة والشباب. وساهم المشاركون في اللقاء التشاوري حول هذه الدراسة، الذي انعقد في عدن في 11 نوفمبر 2007، بمداخلات ومقترحات ساعدت في تطويرها وتحديثها.

وتعد الدراسة الإصدار الرابع عشر الذي تنشره المبادرة لسد الفجوة المعرفية في قضايا الطفولة والشباب. وهي تتناول الجوانب الآتية:

- الوضع الراهن للأطفال في عدن.
- المشكلات الرئيسة التي تواجه الأطفال في عدن.
- أوضاع الأطفال الأقل حظا والمعرضين للمخاطر، والتحديات التي تواجههم.
- المؤسسات الرئيسة المعنية برعاية الأطفال واليافعين في عدن.
- تصور للبرامج والمشروعات الواعدة الموجهة للأطفال واليافعين في عدن.

وكشفت نتائج الدراسة أن محافظة عدن حظيت بتطور في الخدمات الصحية، خاصة إذا ما قورنت بالمحافظات الأخرى، فقد بلغ إجمالي عدد الأطباء في مختلف المجالات الصحية 821 طبيباً، من إجمالي 5920 طبيباً على مستوى الجمهورية.

كما كشفت الدراسة أن محافظة عدن من المحافظات التي تحظى بخدمات جيدة فيما يتعلق بالحصول على مياه صحية نقية وخدمات الصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسة أشارت إلى نقص واضح في تلك الخدمات في بعض الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية، حيث ترتفع معدلات وفيات الأطفال، وتزداد نسب الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن وحالات التقزم.

ورغم أن النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية شهد تقدما منذ قيام الوحدة، إلا أنه ما زال بعيداً عن تحقيق أهداف الألفية بحلول عام 2015 حيث تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي للفئة العمرية 6-14، 64.4% مع وجود اختلافات كبيرة بين الذكور والإناث لصالح الذكور. وتعد نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي في عدن من أعلى المعدلات في اليمن، إذ تبلغ 809% مقارنة بنحو 28.7% لمحافظة الجوف.

وتعرضت الدراسة لأوضاع الأطفال الأقل حظا والمعرضين للمخاطر، كازدياد أعداد أطفال الشوارع والأطفال العاملين. وهاتان الظاهرتان ارتبطتا بالفقر والتفكك الأسري وازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. كما كشفت الدراسة عن بعض القضايا المرتبطة بجنوح الأحداث، كالقتل العمد والشروع في القتل والإيذاء وغيرها، والتي بلغت 61 قضية في عام 2005، تم الفصل في 52 منها.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن حالات اليتم في عدن تمثل 2.4% من إجمالي حالات اليتم في الجمهورية. وكشفت الدراسة عن اتساع ظاهرة التسول لتشمل أفراداً من الطبقة الوسطى نتيجة لازدياد معدلات الفقر الحضري. كما تبين أن 50% من المتسولين غير المعاقين، من فئة الأطفال.

وتطرقت الدراسة لأهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، المعنية برعاية الأطفال واليافعين في عدن، من حيث أهدافها وبرامجها ومواردها المادية والبشرية والصعوبات التي تواجهها في تحقيق أهدافها.

ويأمل "المعهد العربي لأنحاء المدن" أن تحقق هذا الإصدار الفائدة المرجوة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بأوضاع الأطفال في الجمهورية اليمنية، ومساعدة المسؤولين في البلديات والإدارات المحلية في إعداد وتنفيذ البرامج والتدخلات اللازم، لتحسين أوضاع الطفولة على أسس علمية سليم.

أشغال الضالع تتلف مواد منتهية الصلاحية

■ الضالع - "النداء"

صادرت إدارة الأشغال العامة بمديرية الضالع، أمس الثلاثاء، عددا من المواد التالفة والمنتهية الصلاحية، إثر نزول ميداني نفذته الإدارة في إطار حملة تفتيش واسعة شملت المحال التجارية والمسالخ وصوالين الحلاقة ومحال صناعة وبيع الحلويات.

وقد أفاد "النداء" مصدر في إدارة الأشغال بأنه تم إتلاف عدد من المواد الغذائية منتهية الصلاحية بحضور مدير عام المديرية ووكيل نيابة الأموال العامة ومدير إدارة الأشغال العامة بالمديرية ومندوب من مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة، وتم إتلاف كميات من المشروبات الغازية والمعلبات والأسماك واللحوم بالإضافة لأدوات حلاقة ومعلبات بلاستيكية لمياه معدنية وأصباغ خاصة بصناعة الحلوى.

وأكد لـ"النداء" علي شائف احمد، مدير إدارة الأشغال العامة، أن ذلك يأتي في إطار حملة تقوم بها الإدارة على الرغم من شح الإمكانات لدى إدارته، مما يحول دون تنفيذ الرقابة بشكل متواصل.

إلى ذلك شكا مدير إدارة البلدية في مكتب أشغال الضالع، المهندس محمد عبد الله عبس، قيام بعض وكلاء المياه المعدنية بتوزيع كميات كبيرة من مياه غير صحية بطريقة مخالفة للقانون. وطالب النيابة بضبط المخالفين الذين يستغلون نفوذهم في اعتساف القوانين والإضرار بحياة المواطنين.

بيروت.. وجُليد أبو حمار

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

"في كل مرة يتحدثون معي فيها عن الإله.. أشعر وكأنهم يريدون محفظتي أو حياتي".

بردودن

(1)

نقرأ في العديد من حكايات الشعوب كيف تواجه المرأة/ المدينة/ الحمامة/ الشجرة المصير الأسود عقاباً على التمرد والخيانة لتقاليد التابوهات والثوابت النصية، ولا يكون إلا الموت، وليس أي موت، أنه الموت الضارع بدقة متناهية. فعلى مستوى المرأة يصوب رب هذا التابو سهمه أو رصاصته إلى أهم الأعضاء التي تميز الإنسان عن باقي الكائنات، ألا وهو الرأس/ العقل المحرض على التمرد والاختلاف.

حكاية شعبية يمنية أسمها "جُليد أبو حمار" وتعني الرجل المتخفي في جلد حمار مسلوخ، مضمون الحكاية:

اجمع المنجمون أن أخت "جُليد أبو حمار" ستكون السبب في موته، فقرر الأب فور مولدها أن يقوم بوأدها، وأوكل هذه المهمة لأخيها، لكن الأخ رقَّ قلبه وحررها من الموت، وهاجرا معاً إلى الوادي البعيد. فكان الأخ يخرج صباحاً وبكامل عتاده من "النمرين، والخيل، والسلاح" ولا يعود إلا متأخراً، وسط تحذيراته لأخته بـ: ألاَّ تخرج، ألاَّ تغتسل، ألا تفتح الباب لأي مخلوق... و"لاءات" كثيرة تمحو طبيعتها الإنسانية. ووسط الوحدة والوحشة القاتلة والـ"لاءات" المكبلة للأخت روحاً وجسداً، تمردت على الوادي الضاج بالذكورة والفحولة الطاغية وترسانة الأوامر التي لا تتلاءم مع غريزة الحياة.

هربت الأخت لتتزوج بسلطان المدينة، الذي حررها عبر العجوز الساحرة. واعتبر الأخ صانع الأستار والوحشة والكواسر والـ"لاءات"، أن ما فعلته أخته خيانة كبرى، لا تمحى إلا بالدم، فكيف أنقذها من الوأد فترد جميله بالغدر به؟! فقرر أن يثأر لنفسه ولمنظومته ذوات المخالب والحوافر، حيث تسلح بكل معدات نصيات الذكورة والتابوهات، شحذ التاريخ والموروث واعتصرها رحيقاً حقوداً للانتقام، وتوجه بعدته القتالية من: النمرين والسلاح والخيل، وهتاف الانتقام الغاضب الماحق الذي كان يطلقه على كواسره فتنطلق بسرعة البرق: "قلبي، فؤادي، حصان ابن هادي، دقوا الوادي" ليقتحم المدينة، ويقتل أخته، لكن حراس المدينة وقفوا له بالمرصاد عبر قتال دار بينهم فردوه على أعقابه.

لم يعترف "جُليد" بالهزيمة، فتخفى في جلد حمار، فراوغ وتلون وخطط ونفذ للوصول إلى هدفه. ولأن المدن مفتوحة على كل الأطياف، فقد اخترقها ووصل إلى هدفه، فدخل متخفياً إلى المدينة ووصل إلى قلب ساحة الاحتفالات، وبحركات بهلوانية نالت الإعجاب، طلب من السلطان أن يستأذنه بصيد الحمامة من بين الحمائم (وكان المقصود بالحمامة أخته التي كانت تشاهد الحفل) وافقه السلطان، فصوب "جُليد" سهمه نحو رأس أخته/ الحمامة فأرداها قتيلة. قتل أخته/ الحمامة كان اغتيالا للمدينة، اغتيالا للفرح الذي تشهده المدينة في احتفالاتها.

مرة أخرى: لماذا الرأس؟ ولماذا الحمامة؟

(2)

وأنا أشاهد مسلسل التوحش القادم من أودية الهلاك والخلاء الناطق بالموت والكواسر، للحمامة، للمرأة، "بيروت"، ربطتُ بين الحكاية وما يحدث في لبنان.

بيروت/ الحمامة، مدينة الحرية، والكتاب، والفن، المدينة التي علمت الحواضر العربية أبجديات الحب والتمرد، والمحبة والجمال، إنها وطن فيروز، وجبران، وبشارة الخوري، ومي زيادة... صوّب "جُليد أبو حمار" وميليشياته من الكواسر سهامه نحو رأسها/ عقلها، وبذا سجل أول استباحة لعقل بيروت بتدمير وحرق الكتاب والصحافة والمؤسسات التربوية، والطرقات، والشرفات، وأكاليل الغار، والميجنا، والعتابا.

عندما قالت بيروت: لا، في وجه جُليد الذي أنقذها من "الوأد" ذات مرة، مبتزاً إياها في كل لحظة لأن تدفع ضريبة ذلك الإنقاذ بموت آخر أشد وأداً وتوحشاً، فترتهن لقبضته الفكرية الخامينائية القاتلة.

تدرك بيروت أن كليهما موت أشد وحشية من الآخر.

لذا قالت: لا.

وتدرك أيضاً، أن الطريقين مختلفين ولن يلتقيا أبداً، بيروت، إما أن تكون مع الحياة، فتحيا، ولأنها كذلك لا تتقن غير فن الحياة، ووشوشات المؤانسة والاختلاف، والإيقاعات النابضة بصخب الحياة والخصب، بيروت التي لا تتوقف عن الغناء والرقص والحكي في المجالس والطرقات والأحراش والشرفات والمقاهي، من يكن كذلك فإنه يرفض الطريق الثاني، ويقول: لا للموت والعدم والتشيؤ، وجليد أبو حمار وميلشياته لا يعرفون سوى منطق وثوابت الخلاء، والأودية الموحشة.

من يقول "لا" لجليد أبو حمار، فقد اختار موته بالسكتة العقلية.

من لا يرتهن لكواسره، وهتاف "القبضايات والزعران" الجاثمة على صدور وأنفاس الطرقات والحمائم والزهور والندى، والجريدة وديوان القصيدة، و"بكتب اسمك يا حبيبي ع الحور العتيق" فقد حقت عليه الاستباحة بكل أنواعها وألوانها، وأولها الاستباحة الإلهية.

جُليد أبو حمار المتلون والمراوغ، المتخفي بجلد حمار ميت وأعرج، لا يعرف سوى فرض نصيته المخلبية الواحدة التي لا تقهر: لون واحد، والقبضة الواحدة، والصرخة الوحشية الآتية من بطون الكهوف، التي لا تجيد دق المهابيش، بل دق الأرض والبشر، هذا اللون تلفظه المدن، وتلفظه بيروت، حتى لو أدميت.

(3)

قبل أسابيع.. صديقتي الحامية جداً كزيت ساخن، أهدتني وزملائي ميداليات تحمل صورة الصنم –الإله نصر الله، ووعدتنا أيضاً بـ"تيشرتات" ستأتي من الصين قريباً مرسوم عليها صورة وقبضة نصر الله، مع بندقية الكلاشينكوف.

اعتذرتُ عن أخذ الميدالية وهي توزعها وسط المنتشين والمهللين والمكبرين من أساتذة، وباحثين، وشعراء، ومحامين، وفنانين، قائلة: الله في الأرض، ونصر الله في السماء، وأنها مستعدة لتقبيل أقدامه المقدسة، فهو أول من ضرب إسرائيل الصهيونية في معقلها.

باعتذاري، حشرتني صديقتي بغضب في خانة: أني خائنة، وعميلة موساد، وسي آي أيه، وكي جي بي، وكي جي تو، ودي دي تي، وقا قي قو... الخ من الحروف العربية والسنسكريتية، وكل اللغات الحية والميتة. قلت لها: مش ناقصين منطق الموت الإلهي يكفينا خيباتنا المتلاحقة فبلداننا مكتظة حد الاختناق بنماذج جُليد أبو حمار وكواسره بمخالب ظاهرة وباطنة.

(4)

في بلادي من يتجرأ ويتلفظ بأنه لا يقف مع الأنموذجات لجُليد أبو حمار من ابتداءً من صدام حسين، حسن نصر الله، وناجي فتح الله، وصالح دك الباب، ونعمان دق الأرض، وناصر يا كايدهم، فقد كفر ودخل في ما ورائيات الشرك الأكبر الذي لا يغتفر.

في بلادي تدرك القلة القليلة، أن من يعشق فيروز لا يمكن أن يرتهن لثقافة الأكفان والالتحاف بالعباءة السوداء، حتى لو كانت إلهية يفصلّها الخامنائيون القدماء والجدد، ففيروز لا تجتمع مع الأحادية، ولا تتواجد في حضرة الكواسر، ولا تنضوي تحت الإلهيات الكاتمة للشرفات.

انتفاضة العروق المتحدة مع الخراب لا يعيش فيه سوى جليد أبو حمار بكواسره من المليشيات، فهو من صنعها، ليستبح بيروت: الأنثى، والكتاب، والحكاية.

(5)

إنهم لا يستشرسون إلا في حاضرة المدينة – الأنثى – الروح بيروت

التي لا تحتفي بجُليد أبو حمار وأعوانه الكواسر.

جُليد أبو حمار، وأخوته الطغاة، يريدون ثمن طرد المحتل والانتصار لأن يختطفوا المدينة والدولة، بشجرها وحجرها وسمائها، وبحرها، بل وأن تكتسي بيروت ثوب الحشمة والعفة، والنوم بكير، أن تتلفع بالنقاب الأصولي. تصوروا بيروت مشرشفة، معلقة بأصفاد الأستار والحجب، بلا صوت سوى الندب وأناشيد الجهاد، بيروت معصوبة العينين مشنوقة إلى بنادق ودبابات جُليد أبو حمار وعصابته، بيروت وقد تلفعت بواحدية الدين والطائفة، وفكر الواحد الكل، والكل هو الواحد: "جُليد".

فلمن كل هذا الدمار؟

ولماذا يحدث مثل هذا؟

ولماذا بيروت اليوم، وغداً مدينة أخرى؟

لماذا فكرنا العربي (أبو حمار) وعلى مدى عصور طويلة من الزمن لا يتقبل فكرة المدينة وأن تقبلها يريدها نموذجاً مصغراً من قبيلته وعشيرته، وأن كبرت تكون كوادي جُليد أبو حمار المقفر لا تتسع إلا له، ولوحوشه فقط؟

لماذا تغتال مدننا، مدينة تلو الأخرى؟

ولماذا لا يُلجم هذا الجُليد المستبيح لكل شيء يخالفه؟

(6)

أعتقد أن الصراع ليس صراعا بين شيعة وسنة، وطائفة وأخرى، مسلم ومسيحي... الخ، كما تروجه وسائل الإعلام والكتبة.

الصراع هو بين آلتين متناقضتين آلة الحياة وآلة الدمار والموت.

فإما أن ننتصر للحياة، وأما أن نتوحد مع الموت.

ولا مكان لأن تعيش مدننا، ومدينة بيروت – المرأة والأنوثة، والبحر والكتاب، واللون والبحر، الحب والتمرد، العشق في أجمل تجلياته، تعايش الهلال والصليب، والرموز والمعتقدات الأخرى، في حضرة الآلة الكانسة للحياة، فالمدينة لا تستقيم إلا بهذا التنوع والتعدد، وهكذا هي بيروت.

ثقافة جليد أبو حمار أو بالأحرى أيديولوجيته لا تعرف مثل هذه الأشياء والمسميات، لأنها لا تجيد سوى أناشيد هدير النمور، واصطكاكها بقاع وسماء المدينة، وتجيد بتفنن أكثر تحويل أهل بيروت ولبنان إلى نمور من أول يوم، وليس من يومها العاشر، مخالفاً بذلك ما يحدث في قصة الكاتب الكبير زكريا تامر "النمور في يومها العاشر".

والا كيف تشوفووووا؟؟

اجمل التهاني والتبريكات للزميل
محمد عيضة
بعقد قرانه
بشير السيد وحمدي عبدالوهاب

أجمل التهاني والتبريكات للزميل العزيز
غمدان اليوسفي
بمولودته الجديدة «رنيم»
أسرة «النداء»

عزاء ومواساة

نتقدم بعظيم المواساة
للشيخ
عبدالعزيز الحبيشي
بوفاة شقيقه «علي»
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وادخله فسيح جناته.

الاسيفون:
سامي غالب
عبدالكريم سبا
منصور الليث
عبده عباس
عبدالجبار الليث
يحيى المروعي
أحمد النزيلي
إبراهيم البعداني

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

ببالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الوالد القدير
محمد عبدالغني الجبري
وفي هذا المصاب الأليم نتقدم بأصدق التعازي إلى الأخ:
اسماعيل عبدالغني الجبري
وإلى الأخوين:
خالد وصلاح محمد عبدالغني الجبري.
سائلين المولى أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمه، ويلهم أهله وذويه الصبر
«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:
عبده حسن البكاري
عبدالله سعيد محمد ثابت
حافظ البكاري، هيكل البكاري
ويحيى البكاري

رمية تماس

خروج عن النص

هزيمة التلال من رحبان حرض في الجولة 13 من دوري الثانية ليست حدثا جديدا في عالم كرة القدم وهي واردة وتتعرض لها الأندية الكبيرة والصغيرة على السواء. لكن ما تعرض له لاعبو التلال من اعتداء من قبل جمهور حرض يعد خروجاً عن النص الرياضي والأخلاقي. الهزيمة هي الأولى للتلال منذ دوران كرة الثانية وهي بمثابة جرس إنذار للتلاليين الذين لم يظهروا بمستواهم الحقيقي حتى الآن ليشبعوا فضول جمهورهم الكبير الذي كان يتمنى صعود الفريق دون هزيمة، لكن رياح حرض أتت بما لا تشتهي سفن صيرة. قد يكون المستوى مفقودا في دوري الثانية، لكن هذا لا يعفي التلال من تقديم ما يشفع له كعميد لأندية الجزيرة والخليج، فكل شاة برجليها معلقة.

أوف سايد!

سهام القمش

صدر مؤخراً قرار وزير الشباب والرياضة رقم 28 لسنة 2008 بشأن تشكيل الاتحاد اليمني العام للرماية والسهام برئاسة عبد السلام غالب القمش. شيء جميل الاهتمام باستكمال تكوينات الألعاب الرياضية المختلفة. لكن ما ليس بجميل الإصرار على بقاء التعيين حكراً على بيوت وأسر معينة. ثم يأت السؤال عن مقومات وبنى الكيان قبل تسميته وتسميت قيادته؟

من بين الأسئلة الأخرى: هل سينظم الاتحاد الجديد إلى ديوان الوزارة في المخصصات والانتخابات؟ أم أنه سينهل من المخصص ويغلق أبوابه دون الانتخابات الرياضية كاتحاد الفروسية؟ مجرد تساؤل.

نذكر وزير الشباب والرياضة –عل الذكرى تنفع– بكيان له مقوماته وفروعه في المحافظات يحتاج إلى إعادة الاعتبار له، اسمه "الاتحاد اليمني العام للإعلام الرياضي"، وإلى متى سيبقى هذا الاتحاد بعيداً عن اهتمام الوزارة الذي تبديه باتحادات معينة واستحداثها لأخرى؟

لعل السر يكمن في افتقار الإعلام الرياضي لوجاهة ما أو شخصية تنتمي لبيوت النفوذ.

طار الشعلاوية وتراجع الحضارم

حلقت طائرة الشعلة في سماء اللعبة وتمكن فريقها من التتويج باللقب لأول مرة وهو ما يعد إنجازا للفريق يتطلب المزيد من الجهد للتأكيد بأن ما تحقق لم يكن مصادفة وإنما مستنداً لأرضية صلبة من التخطيط ووضع الإستراتيجيات.

على الضفة الأخرى فإن تراجع الأندية الحضرمية عن التحليق لمسافات عالية وهي صاحبة الريادة واكتفاءها بمسافات قصيرة وهبوط البعض يضع أكثر من علامة استفهام على طاولات الأندية والسلطة المحلية والرياضية بحضرموت على اعتبار أن أندية حضرموت كانت تمثل أكثر من 50% من قوام الدوري العام، ولكن هبوط "هلال السويري" و"أهلي الغيل" تسبب في خفض النسبة إلى 30% ممثلة بفرق: "سيئون"، "اتحاد سيئون"، و"القطن".

(6) بينما توّجت أهلي صنعاء ببطولة النخبة..

اللجنة المؤقتة للسلة في مواجهة ثلاثي عدن

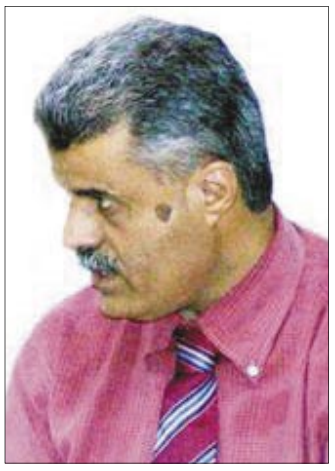

● العزاني

اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة لم تكتف بكونها خارج القانون بل ذهبت تمارس عملها خارج القانون أيضاً لتؤكد أن ما بني على باطل فهو باطل.

بطولة النخبة لكبار السلة على كأس الوحدة التي أعلنت عنها اللجنة المؤقتة للاتحاد بمشاركة الأربع الفرق الأوائل في ترتيب الدوري العام على أن تقام بصالة الرواد في النادي الأهلي بصنعاء، جعلت ثلاثة أرباع الأندية المفترض مشاركتها تعلن المقاطعة ورفضها اللعب في صنعاء، على اعتبار أن البطولة لم تكن مقرة ضمن أجندة الاتحاد ولم يعلن عنها إلا بعد إسدال الستار عن الدوري العام، وبالتالي كان يفترض مراعاة إن ثلاثة فرق مشاركة هي: من عدن التلال، الميناء، شمسان، وفريق واحد من صنعاء (الأهلي)، ولهذه الاعتبارات كان يفترض من اللجنة المؤقتة إقامة البطولة في عدن.

اللجنة تمادت في عنادها وإصرارها على إقامة البطولة في صنعاء ورفضت الاستماع إلى صوت العقل والمنطق. لو أن البطولة مقرة ضمن أجندة الاتحاد مسبقاً لكانت اللجنة محقة في موقفها، لكن إقرار البطولة جاء بعد انتهاء الدوري ومعرفة هوية المشاركين فيها، وأثناء مشاركة أحد أطراف النخبة (التلال) في البطولة العربية، وهو ما يضع أكثر من علامة سؤال حيث وضعت اللجنة نفسها في مواجهة الجميع.

أندية عدن (التلال، الميناء، شمسان) سارعت إلى إعلان موقفها ومقاطعة النخبة وأحقيتها بإقامتها في عدن. اللجنة المؤقتة ركبت رأسها وتمسكت بموقفها وأعلنت على لسان رئيسها أن رفض الأندية المشاركة تحول إلى "مزايدة".

وفي سبيل أقامة البطولة سعت اللجنة المؤقتة إلى البحث عن مشاركين جدد بدلاً من المقاطعين واستخدمت علاقاتها الشخصية وخصوصياتها حتى لا تفشل البطولة ويتم نقل مكان إقامتها إلى عدن وهو ما اعتبرته اللجنة إذا ما حصل بمثابة الهزيمة والنكسة. وقد وجدت اللجنة ضالتها في ناديي شعب إب ووحدة عدن إلى جانب (البطل) الأهلي وشمسان، الذي أثارت مشاركته ردت فعل عنيفة على اعتباره أحد المقاطعين، وهو ما جعل مجلس إدارة نادي شمسان ممثلا برئيسه محمود السلامي، يعلن موقفه ببيان صدر لهذا الغرض آكد من خلاله: "إن تلك المجموعة إنما تمثل نفسها ولا تمثل شمسان النادي العريق". وأكد السلامي التزام ناديه بالموقف المعلن بعدم المشاركة في بطولة النخبة وأن اللاعبين الذين غادروا لم يتحصلوا على موافقة إدارة النادي كونها المرجعية الوحيدة.

تلك سابقة خطيرة تنذر بتشجيع تمرد اللاعبين على أنديتهم وبمباركة قيادات رياضية يفترض بها إن تكون أكثر حرصاً على إرساء قيم ومفاهيم تربوية وأخلاقية، لكنها لتحقيق هدفها استخدمت طرقا غير مشروعة وشجعت على التمرد.

كما عاتب البيان نادي وحدة عدن الذي ذهب للمشاركة على حساب حقوق التلال والميناء وشمسان التي يطالبون بها.

عزاني السلة البرلماني الذي رضي أن يخالف النظام والقانون بقبوله التعيين لرئاسة اللجنة وهو يعلم أن اللائحة لا تجيز له ذلك، قال إنه سيقف بحزم أمام مقاطعة التلال والميناء والتي اسماها بـ"المهزلة" وأنه سيصعد الموضوع إلى وزارة الشباب والرياضة.

إدارات أندية "التلال"، "الميناء"، "شمسان" عقدت اجتماعا أعادت من خلاله التأكيد على موقفها المعلن ومقاطعتها لبطولة النخبة.

ما حدث يعد مهزلة تتحمل تبعاتها لجنة السلة المؤقتة التي أوصلت الأمور إلى هذه الدرجة من التأزيم، حيث أحدثت شرخاً بين الأندية ولاعبيها، فهذا فريق شمسان يشارك دون الرجوع إلى إدارة النادي، وهذه أزمة جديدة بين أندية عدن الثلاثة ونادي الوحدة. والمتسبب في ذلك هي اللجنة المؤقتة التي جعلت من تعصبها لأهلي صنعاء ورغبتها في تتويجه بالبطولة وقوداً لإشعال فتنة بين أندية عدن. على أن خرقها للوائح والنظم بات أمرا واردا في ظل الخلفية التي استندت إليها في وصولها إلى قيادة أمور اللعبة.

أهلي صنعاء توّج بطلاً كما أريد له وانتصرت له لجنة السلة. لكن من ينتصر لأندية عدن وللوائح؟ هل يملك وزير الشباب والرياضة قراراً ليعيد الأمور إلى نصابها ومحاسبة المتسببين في ذلك؟ هل ينتصر للوائح والأنظمة أم أن فاقد الشيء لا يعطيه؟ على اعتبار أن الوزير مساهم فاعل في خرق اللوائح.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
محمد سعيد سالم

اللغة العالمية للرياضة، وإدمان الجمود!

– جاء في الميثاق الدولي لليونسكو للتربية البدنية والرياضية: "يجب أن تتركز أهداف الرياضة، بالإضافة إلى تنمية الجانب البدني والصحي للإنسان، في دعم التقارب بين الشعوب، وبين الأشخاص على حد سواء. وكذلك دعم المنافسة الشريفة، ودعم التضامن والاحترام المتبادل بين جميع الرياضيين، بما يعزز دعم الاعتراف بنزاهة الذات البشرية وكرامتها وبذل الجهود لكي تتحول ممارسة الرياضة إلى واقع معاش لدى البشرية جمعاء...".

– إن الرياضة لغة عالمية تتخاطب بها الأمم والشعوب. ولذلك هي أكثر النشاطات الإنسانية والحضارية تنوعاً، وأكثرها جذباً للإنسان في كل أنحاء العالم.

– من هذا الفهم، أصبحت الرياضة والتربية البدنية مجالاً لإطلاق الإبداعات المختلفة في مختلف العلوم البيولوجية والهندسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وأصبح التقدم فيهما رهناً بمدى استفادتها من كل العلوم المذكورة.

– لقد باتت الرياضة شأناً عالمياً، متأثر بالمفهوم المتنامي (لعالم بلا حدود)! الذي يسجل بصورة منتظمة (تحطيماً متسارعاً) للأرقام في ميدان الرياضة، ربما بصورة لم يتوقعها كثير من الخبراء. كما أن التفوق في الأداء المهاري للإنسان عمق من الحاجة إلى تدعيم الرياضة والتربية البدنية بكل أسباب النجاح المطرد والتفوق، على مستوى الدول.

– في هذه الحقبة من عمر الرياضة في العالم، دخلنا عصراً لا يعترف بالخاملين والعاجزين والفاشلين، عصراً لا يحترم المعايير السياسية والحزبية والشخصية في قضايا الإبداع والمنافسة الحضارية، بل ويدينها من منظور كونها مؤشرات على عقم الحكومات والأنظمة، التي تصادر حقوق العطاء والمشاركة وقواعد التشريع المتطور (لحقوق إنسانية) أساسها الموهبة والعلم والكفاءة والانتماء للإنسانية.

– لقد كتبت كثيراً جداً عن هذه الحقوق، وعن مستقبل الرياضة والتربية البدنية في بلادنا، وطالبت بإجراء مراجعة سريعة وعميقة للواقع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا المجال الإنساني النبيل، وأن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه إسقاط المعايير الضيقة في اختيار الأشخاص والإدارات، وفي صياغة التشريعات والسياسات.

– لكن لا حياة لمن تنادي! وبقدر كل خطوة يخطوها بلد ما في هذا الشأن إلى الإمام نتراجع نحن خطوات إلى الوراء.

– نحن لا نشعر بخطورة حالنا المتردي في مجال الرياضة والتربية البدنية، ربما لأننا نتعامى عن هذه الحقيقة، أو أن بعضنا أدمن ترتيب حرف "الياء" في قائمة الحروف العربية، ويشعر بالنشوة عندما تكشف إحصاءات الاتحادات والمنظمات الرياضية الدولية عن مركزنا المتأخر في الكثير من خرائط التصنيف الرياضي الدولية.

حديث الأربعاء

مجلس تنسيق لأندية عدن

■ **شفيع محمد العبد**

الأزمة التي أحدثتها اللجنة المؤقتة لاتحاد السلة بين أندية عدن ينبغي أن تسهم بصورة عاجلة إلى فهم القصد الحقيقي لدى أندية عدن قاطبة، وعلى إدارات الأندية العدنية وكل المهتمين بالرياضة فيها الإسراع إلى وضع اللمسات الأولى على طريق إشهار كيان يجمع تلك الأندية ويوحد جهودها وكلمتها بهدف الحفاظ على القيم والمفاهيم الرياضية التي كان لأبناء عدن الدور الريادي في ترسيخها وغرسها في النفوس لتحلق رياضة عدن ذات يوم بجناحين مهمين هما التنافس والأخلاق.

بات لزاماً إشهار مجلس تنسيق لأندية عدن ليدافع عن حقوقها وجعلها كجسد واحد إذا اشتكى أحد أعضائه تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى. المجلس إذا ما أشهر فإنه لا يستهدف أحد، بل على النقيض من ذلك سيعيد جزءا من رونق رياضة عدن وسيجعلها قادرة على المنافسة في مختلف الألعاب.

فكرة المجلس موجودة لدى الكثير من رياضيي عدن وكوادر أنديتها ممن تجمعهم الرياضة ولم تفرقهم الألوان الحزبية. ولعل الخوف من الفهم الخاطئ للمجلس وأهدافه ونواياه قد جعل التفكير ينصرف عنه.

يتملكني اليقين بأن نعوت الانفصالية وأخواتها ستطال المجلس إذا ما أشهر في عدن وبين أنديتها وأنه دعوة للتمرد على الواقع الرياضي، وسيلحق المجلس ببقية أطياف الحراك السلمي الجنوبي بحسب عرف السلطة ومفاهيمها الضيقة.

أندية العاصمة (صنعاء) أشهرت لها مجلسا دون أن تجتمع قياداتها وتحدد معالمه وأهدافه. هكذا جاء الإشهار. ولم يتعرض له أحد أو يوجه إليه ولو بنت شفة من اتهام. بعكس ما إذا جاءت الفكرة من عدن باتجاه الجنوب فإنها ستعلن الحرب ضده.

العمل الناجح المبني على أسس قويمة لا ينجو من القذف والخدش ولكنه يبقى ناجحاً ومحافظاً على نجاحه، لذا مطلوب من كوادر الرياضة وقياداتها في عدن التشاور والعمل لإخراج كيان يوحدهم ويدافع عن حقوقهم وحقوق أنديتهم في ظل وجود مكتب للشباب والرياضة يسبح بحمد الوزارة واتحاداتها.

رياضة عدن تعرضت وما زالت لشتى صنوف بخس الحقوق وغمطها ولم تجد من يدافع عنها، بل إن هناك من استغل ضعف التنسيق بين أندية عدن ليستخدمه سلاحاً ضد بعضهم البعض لتمرير أهداف مشبوهة وصنع أبطال جدد. ووجود مجلس تنسيق بين الأندية سيكون كفيلاً بالدفاع عن حقوق الأندية واللاعبين وحتى الكوادر الرياضية. مجلس مثل هذا إذا ما قدر له الخروج إلى النور فإنه سيعيد لرياضة عدن جزءا من حقوقها وسيدافع للحصول على الجزء الآخر.

بطولة خليجي 20 المقرر إقامتها في عدن، ستذهب لجانها لغير كوادر عدن وما منصب مدير البطولة إلا خطوة أولى على هذا الطريق. ومجلس كهذا سيدافع عن حقوق أبناء عدن في تولي رئاسة اللجان العاملة في البطولة ليس تعصباً لمكان إقامة البطولة بقدر ما هو انتصار لكوادر رياضية يندر وجودها في محافظات أخرى.

من مهام المجلس –إذا ما أعلن– الدفاع عن حق أندية عدن في اختيار رؤسائها من بين أبنائها.

المرحلة الراهنة هي المناسبة من وجهة نظري لإشهار المجلس لاعتبارات عدة ليس هنا مجالها، لعل أسها وأساسها حاجة أندية عدن الملحة للتنسيق فيما بينها يفوّت الفرصة أمام من يستغل وضعيتها ويستخدمها ضد بعضها لتحقيق مآرب رخيصة.

القضاء.. والحريات الصحفية

عبدالباري طاهر

من الصعب إن لم يكن مستحيلاً الحديث عن حريات صحفية بخاصة وحرية ديمقراطية بعامة في غياب القضاء الكفؤ والنزيه المستقل والعادل.

لم تعرف المتوكلية اليمنية وشريعتها أي مفردة من هذه المفردات. فقد كان القضاء حليفاً سياسياً للحاكم «المثالي» والنهّاب «اداة غليظة» لنهب الناس. وقهر إرادتهم في حياة حرة وكريمة آمنة ومستقرة.

وعندما كتب الاديب الكبير الشاعر أحمد عبدالرحمن المعلمي (ربما بالتعاون مع رفيق دربه القاضي العلامة والمناضل الكبير عبدالرحمن بن يحيى الارياني) كتاب «الشريعة المتوكلية» كانا يسجلان حقائق لها مذاق الحنظل ونكهة الموت فالشريعة المتوكلية التي ورثتها الـ «ج. ع. ي» كانت وما فتئت غابية (نسبة للغابة) وغرائبية.

لم تعرف الـ «ج. ع. ي» أي إصلاح ديمقراطي أو تحديث حقيقي. وتحتكم العديد من مناطق البلاد إلى العرف القبلي. وتنزل الدولة على هذا الحكم الذي يسميه القرآن الكريم «طاغوتاً».

تحتكم إلى العرف في قضايا الحروب والثارات والخطف والحرابة. أي في القضايا التي تمس الأمن والسلام والاستقرار. وتطال من معنى الدولة وهيبتها.

القضايا التي سجلها كتيب «الشرعية المتوكلية» ما تزال حية. وربما حدث الأسوأ بعد انتصار حروب القبيلة على الدولة. وأصبحت إهانة القضاء والتعدي على سيادته واستقلاله هو السائد والعملة المتداولة. النماذج الكاثرة تجعل من ضعف القضاء وغياب الاستقلالية «ظاهرة». فهناك اعتداءات على قضاة ومحاكم واختطاف لبعضهم، وإعاقة تنفيذ الاحكام. ربما أن اليمن هو البلد شبه الوحيد في العالم الذي يستمر التقاضي فيه لعشرات السنين على قضايا ليست مهمة كما أنه البلد الوحيد في الدنيا الذي يصدر فيه القضاء ثلاثة أحكام في قضية واحدة حكم لك وحكم عليك، وحكم لا لك ولا عليك، وغالبا لا تنفذ احكامه خصوصاً اذا كانت ضد نافذين.

إن احتكام اليمنيين إلى الثارات والاحتراب شاهد غياب الدولة ومن باب أولى غياب القضاء الكفؤ والنزيه المستقل والعادل، فالقضاء المستقل الموروث من بريطانيا في الجنوب بعد الاستقلال ابتلعه قضاء «المتوكلية اليمنية» الـ «ج. ع. ي» بعد حرب 94 والعافية لا تعدي وانما المرض هو المعدي، والعملة الرديئة تطرد العملة الجديدة، والفساد والاستبداد لا يحتاج إلى تعلم أو عناء أو مكابدة.

القضاء الذي ورثته الـ «ج. ع. ي» قضاء مذهبي فاسد وغير مستقل فهو حليف للحكم. وجزء من التراتبية الاجتماعية القائمة على التركيبة القبلية المتخلفة.

ورغم أن الدساتير الكاثرة منذ سبتمبر 62 وحتى دستور دولة الوحدة 9 تطرح قضية الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء (نظرياً) إلا أن السائد طغيان السلطة التنفيذية على القضاء، وغياب الفصل الحقيقي في بلد يترأس فيها رئيس الجمهورية مجلس القضاء الاعلى، ويصادق على الاحكام حتى الأمس القريب.

وكثيراً ما ردد الاحرار: «من حقي ألاّ يقطع رأسي الا بحكم». والمقالة التي رددها الاحرار في المتوكلية قبل أكثر من نصف قرن ما تزال قائمة حتى اليوم. بل إن القتل وسط المحاكم وخارجها كما حدث للعميد عبدالكريم المقحفي يجعل الشعار مطلبا عادلاً وملحاً اليوم.

تحرص السلطة التنفيذية على تغييب استقلال القضاء، وعلى عسكرته وتسييسه فهو أي القضاء ما يزال عصا كعهده في المتوكلية ضد الخصم السياسي والحريات العامة والديمقراطية.

صحيح أن هناك استثناءات ولكنه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، ولا ينفيها. فهناك قضاة نزيهون وعادلون أصدروا أحكاماً مؤصلة لحرية الرأي والتعبير وكفالة الحريات الصحفية. ولكنهم قليلون وقليلاً ما هم وغالباً ما يعاقبون بالنقل إلى الاماكن الريفية والنائية أو يقصفون من وظائفهم والامثلة وافرة.

يستطيع وزير الاعلام ان يتطاول على القضاء ويأخذ اختصاصه في اصدار قرار جائر بسحب ترخيص صحيفة «الوسط». وينتصف القضاء للصحيفة. ويتلكأ الوزير في التقيد بحكم القضاء.

ولا تدرك السلطة التي تعلن الحرب على الفساد صباح مساء أن أسوأ أنواع الفساد سوء استخدام السلطة، والتعسف في ممارستها.

فهذا الوزير الذي لا محل له من الاعراب في نظام ديمقراطي، لأن مجرد وجود وزارة اعلام تحتكر الصحافة الممولة من الشعب وأكثر من إذاعة وقناة فضائي ووكالة أبناء تحتكر الخبر شاهد غياب الديمقراطية والحريات الصحفية.

ليس الصحفيون من يهيئ القضاء أو يعتدي عليه. فالصحفيون لا يستطيعون كفالة حرياتهم، وازدهار مهنتهم الا في ظل قضاء حر عادل ونزيه، وقبل ذلك مستقل. ويفضل الصحفيون «القضاء» حتى لو كان جائراً على الاختطاف والاخفاء والضرب من عصابات مسلحة لا سلطان لأحد عليها.

عدة أسابيع مضت منذ اعتقال الصحفيين والكتاب: علي هيثم الغريب، واحمد عمر بن فريد، واحمد القمع، والعسل، دون ان يحالوا إلى القضاء.

ويتعرض الصحفي محمد المقالح للحبس منذ أسابيع، ولا يسمح بزيارته، ويتخذ التعاطي معه طابع الثأر والانتقام.

يقبل المواطنون كالصحفيين بالقضاء لأنهم يدركون أن السلطة منحازة للطاغوت، فهي أميل للعرف القبلي الذي يجعل القتل حلالاً زلالاً كشرب الماء، ويجعل ذبح ثور أو كبش كفارة للدم الآدمي واهانة الكرامة. ونسأل قضاتنا الاعزاء: كم حالة تعرض فيها القضاء والقضاة للاهانة وحكم العرف فيها.

احترامنا للقضاء وهيبته نابع من احترامنا لأحكام الشرع التي لا تصوغها القبيلة «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم. ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما» الآية. (النساء 65) والخطاب وإن كان موجهاً للرسول الكريم إلا أنه عام في من تتوفر له شروط القاضي المجتهد العادل الكفؤ والنزيه حسب الكثير من المفسرين.

إن الصحفيين كغالبية المواطنين يدركون أن تقدم اليمن وازدهارها واستقرارها مرتبط أشد الارتباط باصلاح القضاء واستقلاله ونفاذ احكامه واحترامنا، وباختصار بالاحتكام اليه حقاً وصدقاً وليس لحكم الطاغوت.

لا نريد للقضاء أن يتحول إلى ما يشبه العصبية القبلية أويستخدم كهراوة أو وسيلة لتصفية حسابات سياسية أو أمنية.

أكثر من أسبوع على احتجاز الكاتب والصحفي محمد المقالح، ورغم قبول القاضي للاعتذار عما دار في جلسة محاكمة «الخلية الارهابية» التي يراد لها وبها معاقبة الصحفي عبدالكريم الخيواني. ويعرف الجميع أن الخيواني يحاكم ويعاقب ويختطف في وسط صنعاء، ويعتدى عليه بالضرب، واقتحام منزله وترويع اطفاله، والاستيلاء على مقتنياته بواسطة عصابات مسلحة حيناً وبواسطة الامن القومي في حالات اخرى. لعدة أشهر يحاكم الصحفي عبدالكريم الصحفي بتهمة الارهاب أمام محكمة جزائية متخصصة يشكك القانونيون والمحامون في دستوريتها. إن الاستمرار في احتجاز المقالح وعدم السماح بزيارته وعدم الاستجابة لإطلاق سراحه بضمانة نقابة الصحفيين خصوصاً بعد الكلام المكرر عن تنازل القاضي عن الحق الشخصي فإن استمرار الاحتجاز للمقالح المتضامن مع زميله الصحفي الخيواني الذي يعاقب على كتاباته الناقدة بتهمة الارهاب عقاب للصحافة والصحفيين.

للخيواني خلافات سياسية مع الحكم فهو من أوائل إن لم يكن أول من فتح ملف التوريث والفساد والاستبداد، وقد عوقب وحزبه باستيلاء السلطة جهاراً نهاراً على الحزب. واستنسخت صحيفة «الشورى» التي يرأس تحريرها، وسجن لعدة أشهر، ثم تعرض للاختطاف والضرب أكثر من مرة، وبعد الاختطاف والضرب والتهديد بتكسير الاصابع بعد ايلامها يحال إلى محكمة خاصة ذات طبيعة أمنية تحاكمه بتهمة الارهاب، وتضع السلطة اصابعها في اذنيها حتى لا تصيخ السمع لنداء الصحفيين واحتجاجات المنظمات الدولية الصحفية والحقوقية المدنية لمحاكمة الخيواني واتهامه بالارهاب.

تتعامل الدولة مع الصحفيين بروح الثأر والانتقام القبلي. فأحمد القمع والعسل والغريب وابن فريد والمقالح والخيواني كلهم يعاقبون بسبب آرائهم المغايرة والناقدة.

وأخشى ما نخشاه ان يستخدم القضاء لتجريم هؤلاء الصحفيين لحسابات سياسية، ربما يسيء إلى القضاء وسمعة البلاد ومكانتها.

أيهما مُقدم على الآخر... الأمن أم الغذاء؟

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

يعد الجوع، بما يشكله من أخطار، سواء على حياة الفرد أم المجتمع، والذي ينجم عن الاختلالات الاقتصادية والمعيشية وسوء الإدارة، وبالأخص في الجانب التنموي؛ العامل الأهم في سلسلة العوامل التي تؤدي إلى الجريمة وانفلات الأمن. فعند انسداد أفق هذا الجوع وأفق محطاته الأخيرة التي تغلق عندها كل أبواب الحلول والتمنيات والآمال المعقودة على تجاوزه، ليحل اليأس والإحباط محل كل ذلك. يصبح عند هذا المنعطف الخطير في حل من الأخلاق والأعراف وحتى الثوابت الدينية، من منطلقٍ أن الجوع هو الكفر بعينه طالما أنه قادر على شد الفقراء، وبالأخص من الشيوخ المسنين والأطفال الرضع، إلى حلبة الموت على مرأى عائلهم، الذي عجز، بعد أن أعياه البحث، عن إحضار ولو كسرة خبز لهذا المسن أو بقايا علبة حليب لذاك الرضيع، في ظل التفاوت المعيشي المخيف بين من يمتلكون العزب والضيع ومليارات من هذه العملة أو تلك، وبين من لا يستطيع الاقتراب من رغيف العيش. وفي ظل الجدل الدائر حول من يتقدم الآخر في اهتمامات المواطن والدولة، استتباب الأمن أم توفر الغذاء؟ هنالك من يرى انه إذا ما توافرت لقمة العيش لكل مواطن من خلال فرص العمل المتاحة فإن ذلك سيشكل للمواطن عاملي استقرار معيشي ونفسي، سينعكس بالإيجاب على انخفاض منسوب الجريمة إلى أدنى معدل لها، بحيث تقتصر أعمال العنف والتقطع والسرقة والسطو على أفراد مهووسين بمثل هكذا أعمال، وربما على معتوهين لا يدركون حقيقة ما يقدمون عليه. أي أن دافع الجريمة في مثل هذه الحالات وفي ظل وضع معيشي مستقر هو ما يمكن وصفه بالجريمة الترفية، كونها تنفذ خارج إطار ضرورات الحياة وأخلاقياتها.

آخرون يرون في الأمن أنه مقدم على القضايا الأخرى، كون استتبابه من وجهة نظر هؤلاء سيتيح للمواطن حرية الحركة في أن يبحث له ولأسرته عن طعام وشراب حتى في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة. إذ سيجد المرء عند هذا الوضع الأمن مساحة من الحرية والاطمئنان في أن يتحرك في كل الاتجاهات وأن يستمر في بحثه إلى أي وقت يجد فيه ضالته. أيا كانت صحة هذا الرأي أم ذاك، إلا أن الحياة، بمفهومها المستقر والآمن، تتطلب تلازم هذين المسارين معا. فكل من الأمن والغذاء متطلب أساسي ملح، لا تستقر حياة الفرد أو المجتمع ما لم يستقر هذان العاملان.

ما لم أكن أتوقعه وأنا أتابع جلسة مجلس النواب التي عقدت يوم 24 مارس 2008 والتي بثت بتاريخ 20، 21 ابريل 2008 والمخصصة لمناقشة الوضع الأمني، أن يكون وضعنا الأمني على تلك الصورة المخيفة التي نقلها للمشاهد أكثر من عضو، جعلت كل متابع لتلك الجلسة يضع يده على قلبه لهول الأحداث والاختلالات السائدة في البلد، سيما حين شكا أعضاء نواب دوائر تشكل في الأساس ثقلاً قبلياً أعمال النهب والتقطع والسرقات والاختطافات في مناطقهم، وحتى في إطار دوائرهم ملقين باللوم على أجهزة الأمن في عدم قدرتها على وضع حد لمثل هذه الأعمال المسيئة لأخلاقيات وقيم ومثل الإنسان اليمني، ناهيك عن مصير المخطوفين الذين طال بهم الاختطاف لأكثر من عشرة أشهر بل ولأكثر من عام للبعض الآخر. دون قدرة وزارة الداخلية على عمل شيء تجاه خاطفيهم، فضلا عن النهب الذي يجري على مقربة من نقاط التفتيش بحيث لا يستطيع أفراد هذه النقاط عمل شيء للمنهوب. كل تلك المظاهر حقيقة تدعو إلى الخوف وإلى الذعر. فإذا كان هؤلاء الأشداء هم من يشكون ضرهم وهم المدججون بالسلاح بكل أنواعه، فكيف بالرعية والفلاحين الذين يسكنون المناطق التي يكاد السلاح الفردي يخلو منها.

في هذه الجلسة التي كنت من خلالها أتابع باهتمام شديد تفاصيل الوضع الأمني في البلد كوني لم أكن على إلمام كبير بهذا الجانب أو بالأحرى لم أكن أتصور أنه على هذه الحالة. لفت انتباهي التناغم السلبي بين الوضع المعيشي السائد والوضع الأمني الذي جسده أكثر من نائب خلال جلسة يوم واحد فقط، استطاعوا خلاله نقل الصورة الكاملة والواضحة بكل تفاصيلها لوضع البلد الراهن بإصرار عجيب وشجاعة نادرة توحي بصوابية من بصموا لهؤلاء في أن يكونوا ممثليهم في هذا المجلس لتبني قضاياهم التي هي في الأساس قضايا الوطن. كما لفت نظري قدرة طرف النقاش الآخر، وهو الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، على الرد بشفافيته، واضعاً النقاط على الحروف خاصة عندما سلم أكثر من مرة بحقيقة وحجم الصعوبات التي تعترض وزارته، لدرجة الإخفاق في سرعة حل بعض القضايا الأمنية نتيجة الوضع الاجتماعي وتركيبته المعقدة، خاصة حين أجرى مقارنة بين تحرك أجهزته الأمنية وما يقابله من تحرك لبعض القبائل سواء على مستوى التسلح أم التجييش الذي يتداعى إليه بعض أفراد القبيلة مقابل قضايا لا تستحق مثل هذا التجمهر، مطالباً بتشريع قانون يتيح للدولة نزع أكثر من ستين مليون قطعة سلاح لدى الجانب المدني لتتمكن الوزارة من القيام بأدائها بصورة مغايرة لأدائها الحالي.

لا أخفي على القارئ أني وبرغم انجذابي لذاك النقاش الدائر والمحتدم والمخيف في كثير من محطاته، إلا أني كنت أسترق النظر لبذلة الأخ الوزير علي أجد فيها ما يوحي به كلام الشارع وبعض فقهاء الموضة وخبراء الأسعار في هذا الحقل، من أن ثمن بذلة أي وزير ممن يطلون علينا كل مساء ثلاثاء في نشرة التاسعة مساءً ليقولوا للعالم من خلال مظهرهم إن ما يقال عن الوضع المعيشي المتردي في البلد هو كلام في كلام لا أساس له من الصحة.

ثمن البذلة كما يقال لا يقل عن ألفي دولار، "دولار ينطح دولار". حقيقة الأمر أني لم أكن مهتماً من قبل بظهور هؤلاء ولا بـ"بحلقة" كل واحد منهم في الكاميرا، إلا عندما تبادر إلى سمعي أثمان تلك البذل، مما جعلني أحرص على متابعة هذه الجلسات كواحد من المهتمين بالموضة ومصدر إنتاجها ونوعية النسيج الذي نسجت منه وعدد من يقتنون مثل هذه البذل خارج إطار مجلس الوزراء. لقد سببت لي هذه المعلومة إرهاقاً نفسياً شديدا بمجرد أن شرعتُ في قسمة هذا المبلغ على حالات اجتماعية تعاني من شح كبير في الطعام، ومن عدم القدرة على إحضار الدواء، وعجزها التام عن إرسال أبنائها للتعليم. فألفا دولار امريكي هو ما يقابل 400.000 ريال يمني. إذا ما وزع هذا المبلغ على أسر جائعة، وهي كثيرة لا تحصى، فإن هذا المبلغ سيغطي حاجة 400 أسرة، بواقع ألف ريال لكل منها، وعلى اعتبار أن كل أسرة تضم عشرة جائعين في المتوسط (عملت بحديث الرسول الأعظم (ص): "تناكحوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة) فإن بذلة كل وزير بإمكانها سد جوع 4000 مواطن جائع. أما إذا سخرنا إجمالي قيمة 32 بذلة فإن المبلغ الإجمالي بالريال هو 12.800.000 (اثنا عشر مليون وثمانمائة ألف ريال) يمكن به إشباع 128.000 مواطن. أما فيما لو تكرم هؤلاء الوزراء وتنازلوا عن إحدى سياراتهم الفارهة التي تصل قيمة الواحدة منها إلى 13.000000 ريال فإن إجمالي المبلغ هو 416.000.000 (أربعمائة وستة عشر مليون ريال) قادر على إشباع حوالى 4.160.000 (أربعة ملايين ومائة وستين ألف مواطن) حوالى 20% من إجمالي عدد السكان. الأمر الذي يقودنا إلى حقيقة أن بالإمكان إشباع نسبة كبيرة جداً من الجوعى إذا ما تنازل كبار المسؤولين عن شراء واحدة من بذلهم وتنازلوا عن واحدة من سياراتهم الفائضة التي تكتظ بها أحواش فللهم وربما أرصفة الشوارع المحاذية والمقابلة لتلك الفلل، دون أن نقترب من أرصدتهم أو فوائدها. أما إذا تمادينا في طموحنا في أن يعيد ألف شخص كدفعة أولى ما بين مسؤول وشيخ ووجيه ومنتفع، سيارات الدولة إلى حظائرها، فإن قيمة هذه المرجوعات سيقابلها ألف "حراثة " (تراكتر) زراعي ألماني بإمكانها أن تغير وجه الأرض المكفهر إلى خضرة وسنابل وربيع دائم، بينما وجه الحياة سيبدو أكثر إشراقا وأكثر ألقاً، بل وأكثر نظارة، فضلاً عن إنقاذ الملايين من أبناء هذا الوطن الموعودين بالمجاعات القادمة وما يترتب عليها من مآس وأهوال، ستتركز مشاهدها الأولية بالتأكيد على شريحةٍ الفقراء والمعدمين، كونهم لا يجدون في بيوتهم حتى قوت يومهم.

ما يثار حول مخصصات أعضاء مجلس النواب تجعلنا نسقط من حساباتنا وذاكرتنا مستحقات الأعضاء الذين اعتدنا على تواجدهم وبالأخص من هم في صدارة النقاش لمجمل القضايا المطروحة والتي تهم الوطن وتشغل بال أبنائه. إذ ما يحزننا أن يتقاضى البعض مثل هذه الرواتب والمخصصات والتي تصل شهرياً إلى مبالغ قد لا يحصل عليها أكاديميون في الجامعات الأوروبية، في حين أن هذا البعض نادر تواجده خلال الخمس السنوات التي مضت، وإذا ما حضر في النادر فهو لمجرد التثاؤب دون أن ينطق ولو بكلمة واحدة يذكّر بها أبناء دائرته بتواجده وباليوم الذي رأوه بكامل عتاده وعدته متوجهاً لمنازلة الدولة تحت سقف البرلمان كي ينتزع لهم ما استطاع من حقوق كما كان يدعي حينها!!

عزاؤنا في هؤلاء هو اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية القادمة. فبقدر ما كنت فخوراً وأنا أتابع ممثلي بعض الدوائر وهم يصولون ويجولون ليرفعوا بذلك رؤوس أبناء دوائرهم، كان حزني لتغيّب وصمت من اعتادوا على الحالتين، وكذا ألمي الشديد وأنا أتابع الحديث عن الاختلالات الأمنية، لقناعتي بعدم قدرة أي مواطن على تحمل العبأين في وقت واحد: العبء المعيشي الذي نترنح منه كل يوم، والعبء الأمني الذي لن يرتحنا هو الآخر فقط، بل سيشل حركتنا تماماً، بحيث يوقف نبض الحياة المتبقي في عروقنا.

إقتراح: الاضراب العام تضامناً مع سجناء الرأي والضمير

أبوبكر السقاف

أرادت حركة المقاومة في الجنوب أن تكون سلمية، وكان هذا تمسكاً بحكمة سياسية مدروسة جاءت من مخزون ثقافة سياسية تراكمت في غير مرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني، رسخ فيها الملمح المدني في الاضرابات العمالية والمدنية والسياسية، ولم تلغ هذه الثقافة حتى سنوات الحزب الواحد بعد الاستقلال.

تكاملت ملامح وقسمات «القضية الجنوبية» في سياق النضال السلمي منذ أزيد من عام، وذلك لأن هذا السياق أقنعهم أن سلطة 94/7/7 لا تعترف من حيث المبدأ بهذه القضية، ووضعها الكلام المرسل من قبلها وحتى من قبل غلاة الوحدويين الاندماجيين الثوريين بأنها تهب من خارج الجنوب.

وجاء ما قدمته من حلول أسوأ من الافكار، فالذين عادوا إلى الجيش والأمن أسرى أحواش هاتين المؤسستين، رغم قلة عددهم. لأن عودة فعلية لهم إلى مراكزهم تهدد نصر 94/7/7، ومن ثم فهي خطر داهم على السلطة القائمة.

لم تدرك السلطة اليوم أنه يمكنها أن تصنع بالرماح كل شيء إلا أن تجلس عليها، ولذا شنت حرباً كاملة العتاد والعدة على شعب الجنوب الأعزل، فاستخدمت فيها نيران بنادقها ودباباتها وطائراتها، وذلك منذ أواخر آذار حتى مطلع نيسان من عامنا هذا.

وجاء العنف السياسي ليكمل المهمة فاعتقلت المناضلين السياسيين من خارج منطقة الحرب في ردفان والضالع وبعيداً عن المناطق التي قالت إن شغباً حدث فيها، وساقت المناضلين إلى المركز في صنعاء، من عدن ولحج والضالع وأبين وحضرموت، بعد حملة اعتقالات اتسمت بالقسوة والفضاضه الشديدتين. والحصار العسكري لايزال معززاً على ردفان والضالع. ولأن قضية الجنوب قضية شعب يصدق فيها قول الشاعر الراحل عبدالله هادي سبيت في إحدى قصائده «قفلنا الحساب، قررنا المصير»، هب الشعب في الريف والمدينة في طوفان غضب واحتجاج مستمر حتى اليوم 2008/5/11، كما هب الطلاب الشجعان في كل جامعاته والهيئات المدنية للمرأة الجنوبية في اعتصام ورفض مفتوح دفاعاً عن المعتقلين، والحركة السلمية التي لا تمثل همّ فرد أو جماعة أو جهة أو حزب أو تجمع أحزاب، إنها قضية الشعب كله، هي مضمون كرامة وراية حرية وحلم أجيال تجرعت مرارة سياسية تمييزية تذكر جوانب كثيرة فيها بمأساة اخوتنا في جنوب أفريقيا قبل الاستقلال. لقد أصبحت توقاً جارفاً إلى مستقبل جديد متحرر من أخطاء الماضي القريب في وطنهم واعادة الاعتبار إلى كل من ظلم ومن بناته وأبنائه، فهذا جوهر المحبة والتسامح والتصالح، وذلك بعد رفع أرزاء الحاضر القاسي الذي جمعهم تحت جحيم واحد موحد.

ان عدد المعتقلين 287، والجرحى 100، والقتلى الشهداء 25 (المرصد اليمني لحقوق الانسان، الثوري، 2008/5/8). إن اضراباً عاماً يشارك فيه الجميع وكل واحد هو الموقف الوحيد الذي يلبي دواعي الكرامة والحرية فينا جميعاً رجالاً ونساءً.

2008/5/11

مرة أخرى، بعبع الصومالة

لا يوجد شيء لا يمكن رفضه الا المستقبل، لأن الحاضر مرفوض كله. ليس النظام السياسي القائم الذي إذا ما وصف بالفشل أو الفساد كان ذلك نوعاً من تزيينه، لأنه توحد بهما في علاقة هوية (تطابق معهما)، ولذا لم يبق لنفسه فسحة أمل في أي عقل نقدي، لا يرى في الواقع القائم إلا المستقبل، لأن جدل الصورة يدمغ بالزوال كل القائم، وفي المقدمة الثقافة السياسية الرثة التي تجتر تبسطات القرن الماضي التي تذكر باللغو الذي يسبق كلام الطفل، فمن هذا المستوى تهب على الحقل السياسي نبوءات لا تجرؤ زرقاء اليمامة لو عاشت بيننا ووعت بعض علوم العصر، على إطلاقها. فبدلاً من التفكير في جذور الصومالة يخوفوننا بها فيصبون الماء في طاحونة السلطة/ السلطان، بدلاً من اكتشاف نصيبه في صنعها إن كانت قادمة، وعندئذ تغدو الصومالة أسطورة سياسية بالدلالة الدقيقة للكلمة، ويمكن أن تندرج في ما يسميه بعض علماء الاجتماع والسياسة في الغرب، بـ«إمبريالية المقولات»، فالاسطورة وامبريالية المقولات معاً يضبطان الفكر اليومي لكي لا يفكر خارجهما. «أرض بلا شعب لشعب للأرض».لبنان لا يقاس إلاّ بنفسه*. يعززان السطو الاستيطاني في فلسطين والمارونية السياسية في لبنان. لنفحص بسرعة وايجاز جذور الصومالة. اقتصادياً: مثلت سياسة الاغراق بالسلع الزراعة الرخيصة، ومن أمريكا الشمالية في المقام الاول، ضربة مدمرة للاقتصاد الصومالي القائم في عهد زياد بري، لأنها حطمت الأواصر والتكامل بين اقتصاد الرعي والاقتصاد الزراعي، ودمر ذلك الأمن الغذائي: الحبوب والثروة الحيوانية. سياسياً: لم تستطع حكومة تقوم على علاقات التبعية بالخارج الامبريالي وتجعل الفساد العملة الأساسية المتداولة في اقتصاد الصفقة الذي لا علاقة له البتة بالانتاج، إلا أن تستمر في نهب الثروة وتوزيعها في إطار عصبية قبيلية قوية الحضور في السلوك الصومالي. وواجهت كل نقد أو رفض لتسلطها بالقتل، الذي بلغ ذروة همجيته في ما عرف بالصومال البريطاني. اعترف مندوب سابق للصومال في الأمم المتحدة للراحل عبدالله الاشطل، بأن الطيران الحربي الصومالي قصف آلاف المنازل ودمرها دون أن تكون هناك أية ضرورة حربية. جعل القبيلة الأخرى تعرف مقامها وجعلها عبرة لمن يريد أن يعتبر هو الدافع الأساسي لحكومة ترى أن القبيلة هي الحمى، وليس الوطن، ولنذكر أن الصومال كان تجربة اندماج وحدوي فوري، ألهم غير صحافي وكاتب نشيداً حماسياً ودعوة للتقليد.. كان الراحلان العزيزان الجاوي والنعمان من أشد المعجبين بإعلان وحدة الصوماليين في غرة تموز.

قام النظام بخطأ سياسي كبير عندما شن حرباً على إثيوبيا لتحرير أوغادين، وهي قضية عادلة حتى اليوم وغدا. ولكن الوسيلة المثلى في ظروف أفريقيا الاقليمية والمواثيق بين دولها والتي تحظر إعادة النظر في حدود المرحلة الاستعمارية، كانت دعم حركة تحرر يقوم بها شعب الأوغادين. وربما كان متعذراً أن تغزو اثيوبيا الصومال بمباركة أمريكية في نهاية العام الماضي لو كانت في أوغادين حركة تحرير وطني. دولة الصومال أول تجربة في القرن العشرين قام بها الصوماليون الموزعون قبيلياً على قبائل عديدة منذ عهد الغازي أحمد غران قبل قرون. ولعل ذلك يسر الانهيار، فبناء الدول يفترض تاريخاً مستمراً للجماعات الداخلة في تكوينها وحداً أدنى من الخبرة السياسية المتوارثة.

حالنا وان وجدنا تناظراً بينه وحال الصومال، إلا أن السياق والشروط التاريخية القريبة المؤثرة في واقعنا السياسي مختلفة، ولذا أرجح أن تكون النتيجة لا صومالة التشظي، بل قسمة الجغرافيا على اثنين، كانا قبل وحدة الارتجال، ثم وحدة التعميد بالدم قد حرما من أي تعايش يكون مقدمة للاندماج، الذي يسبق كل وحدة.

وهذا الواقع القائم الذي يتعذر تصور إصلاحه كلما اتسع الرفض، وتجذر بسبب إصرار سلطة 94/7/7 على اعتباره صورة الوحدة الوحيدة الممكنة كما قال أحد صقورها قبيل حرب 94، إما أن يقبل الجنوبيون هذه الوحدة القائمة أو نتحارب مائة عام، وكل ما يجري منذ أزيد من عام من الرفض بـ«لا» الكبرى كما يقول الشاعر الرائع سعدي، يعلن الرفض الكبير بحجم الذات والألم والهوية المقاومة، أنه يرفض هذه الوحدة ولو حارب على طريقته سلمياً مائة عام. جرأة الرفض الكبير تضفر بالمستقبل وهو جدير بالشجاعة المغامرة.

إن قبول الواقع باسم الواقعية كما يتحدث عنها أصحابها في اليمن العربي هو رفض للاقرار بأن الواقع غير واقعي، ما دام مرفوضاً في كل مستوياته، والذي يرفض الواقع يتمسك دائماً بإمكان واقع جديد يتخلق في ثنايا هذا الواقع المرفوض، وجدل الصيرورة لا يرحم كل ما تآكل ورانت عليه ظلال الاندثار، فمهما استعان صاحب السلطة بالموت والحيلة وألوان الاغراء، فإنه في ساعات الغسق يرى الموت محلقاً في مكان ما في الأفق.

2008 /4/4

* للتدليل على فرادة لبنان الذي لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، قال ادوارد حنين أحد منظري المارونية السياسية: إن الأمر ليس في وجود الجبال، فهذه موجودة في اليمن.

الجامعة.. الهوية الغائبة

عيدروس اليهري*

في دراسة مهمة عن العقل والدماغ أورد الكاتب الأمريكي بروس هنريش هذه الحكاية المعبرة، التي قارن فيها بين العقل والدماغ وبين المؤسسة الجامعية ونشاطها، إذ أشار إلى أن الفيلسوف الإنجليزي المعروف جلبيرت رايل أفاد بأن أحد زائري جامعة أكسفورد العريقة أراد أن يرى الجامعة التي طالما أثارت اهتمامه بشهرتها العالية، حيث أخذ يتجول بين كل منشآتها: كلياتها وأقسامها ومكتباتها ومختبراتها وقاعات محاضراتها ومساحاتها. وكان يشاهد، في أثناء ذلك البحث، العلماء والأساتذة والطلبة والطالبات. إلا أنه بعد أن رأى كل ذلك أخبره بما أصابه من خيبة أمل "وأنه حزين لأنه كان يرغب في رؤية الجامعة، إذ أنه لم يرَ إلا المنشآت والطلبة والأساتذة وتفاعلاتهم"، وهو بذلك مثله مثل الذي راح يبحث عن العقل في نشاط تلك الشبكة الهائلة والمعقدة من بلايين الخلايا العصبية في الدماغ البشري. وكما أنه يصعب رؤية العقل في أي مكان من الدماغ، إذ أنه حصيلة ونتاج للعمليات الحاسوبية المعقدة بين خلايا المخ وعبرها، فكذلك هي الجامعة، يستحيل رؤيتها خارج نشاط وتفاعلات هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة والطلبة والطالبات؛ فهي حصيلة ونتاج عمليات متشابكة من العناصر والأنساق والعلاقات والتفاعلات المؤسسية والفنية المالية والإدارية العلمية والأكاديمية التعليمية والاجتماعية الثقافية والأخلاقية، المادية والرمزية، التي تحدث يومياً بلا انقطاع في رحاب المؤسسة التي نطلق عليها مجازاً اسم "الجامعة".

توضح هذه المقارنة الطريفة بين العقل والجامعة بعض الدلالات العميقة التي لا نزال نجهل فحواها البعيدة في بلاد اليمن (السعيدة بجهلها) في تعاملنا وتصوراتنا عن الجامعة. فلا يزال كثير من السياسيين والمثقفين والأكاديميين والأساتذة والطلبة عندنا يعتقدون أن الجامعة هي تلك المنشأة المحاطة بالأسوار والمحمية بالحراسات العسكرية في ساحل "خور مكسر" في عدن أو في منطقة "مذبح" في صنعاء، أو تلك المساحة الواسعة المسورة بمحاذاة الطريق العام في دمار.

لا يزال معظم الناس هنا يعتقدون أن الجامعة هي منشأة حكومية وجهاز رسمي تابع للسلطة السياسية، وأن العاملين فيها ليسوا أكثر من موظفين حكوميين يؤدون وظائفهم في تعليم الطلبة لقاء أجور ومستحقات مالية شهرية، مثلهم كمثل معلمي التلاميذ في المدارس الأساسية والثانوية، بل إن العلاقة بين الإدارة والمدرسين والطلبة في المدارس هي أفضل انسجاما وديناميكية وفعالية من الحال في "الجامعات" اليمنية الحكومية. ففي جامعاتنا الفاسدة ما زالت النظرة والهيمنة التقليدية البطريركية ما قبل الحديثة هي التي تقبض على زمام الأمور بما يخدم مصالح وأهداف قلة من المتنفذين العسكريين وبعض مشايخ القبائل والعشائر المتخلفة.

وهذا التكريس المتخلف للعلاقات الرعوية هو سبب خراب وفساد المؤسسة الأكاديمية، حيث جرى تقسيم الجامعة إلى ثلاث دوائر مغلقة، هي: إدارة الجامعة الممثلة برئيسها ونوابه وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام وهيئة الموظفين، وجميع هؤلاء القابضين على جميع السلطات والقرارات والمقدرات المالية والإدارية والسياسية والعلمية والبحثية، يتم تعيينهم سياسياً ويستمدون سلطتهم من الحزب الحاكم، بل من السلطان المستبد.

والدائرة الثانية، هي شريحة هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة، التي يتم معاملة أعضائها كجماعة من الموظفين الذين لا حول لهم ولا قوة، وليس لديهم من سلطة اتخاذ القرار والنفوذ في سير عمل مؤسستهم، وليس بمقدور نقابتهم الدفاع والتعبير حتى عن أبسط الحقوق.

وتأتي شريحة الطلبة والطالبات في قاعدة الهرم حيث يجري التعامل معهم كفئة هامشية، ليس لها من أهمية واعتبار إلا بقدر ما تبديه من حماسة ونشاط في تقديس صورة الحاكم والهتاف والتصفيق باسمه وله ومن أجله.

هكذا هي جامعاتنا اليمنية تتخذ هيئة الهرم المقلوب، الذي يقف على رأسه عوضاً عن قدميه، فبدلاً من أن تكون السلطة والقدرة والنفوذ، كما هو الحال في كل جامعات العالم المحترمة، نابعة من جموع الطلبة والطالبات، الذين يجب أن يكونوا محور وهدف وغاية المؤسسة الأكاديمية، تم تهميشهم وإخضاعهم لسلطات خارجية تأتي من خارج أسوار الجامعة.

وبدلاً من أن يكون الأساتذة والأقسام العلمية الديناميو المحرك والنشيط والفعال والعقل المركزي في هذا الجهاز الضخم وأصحاب السلطة الفعلية في الجامعة، جرى سلبهم كل مقومات وجودهم وفعاليتهم، بتحويلهم إلى جماعة من الموظفين الذين لا شأن لهم بمؤسساتهم وعملها، غير تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة لهم من مكان آخر ليس لديهم أي سلطة أو رقابة أو نفوذ على مشيئته القاهرة، إذ أن حرمان الأساتذة من انتخاب رؤساء جامعاتهم ونوابهم وعمداء كلياتهم ورؤساء أقسامهم قد جعلهم أشبه بالغرباء عن ذواتهم، وذات مؤسستهم، وعمّق عندهم الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء والخوف والقلق والنفاق والانتهازية وعدم الإخلاص للحقيقة والقيم الأكاديمية.

وهكذا تقلصت الجامعة وماهيتها وسلطتها، حتى غدت غنيمة وثروة ومصلحة وامتيازا وسلطة ونفوذا بيد شخص واحد، هو رئيسها، أو بعض الأشخاص من عبيد السلطان من حملة المباخر وماسحي الأحذية وشذاذ الآفاق، من الباحثين عن الأرزاق والمصالح الشخصية الضيقة على حساب كل القيم والأخلاق المفترضة في العمل الأكاديمي.

وكم هو الفرق بين موقفنا وموقف أساتذة الجامعات الحقيقية في العالم المعاصر! ويحضر في الذاكرة هنا موقف أساتذة أحد الجامعات الأمريكية، الذي أورده المفكر العربي أبو بكر السقاف في إحدى مقالاته، إذ أشار إلى أن رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قام بزيارة إحدى الجامعات الأمريكية واجتمع إلى هيئتها التدريسية، وفي سياق خطابه لهم قال: "أيها الموظفون... الخ". فأوقفه أحد الأساتذة، قائلاً: "عفواً سيدي! لسنا موظفين في الجامعة، بل نحن الجامعة".

خلاصة القول: متى يعلم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة في جامعاتنا أنهم ليسوا موظفين بل هم الجامعة؟ ومتى يعلم طلاب وطالبات جامعاتنا أن طلاب الجامعة الفرنسية في 1968 استطاعوا بحركة واحدة من التضامن الواعي والاحتجاج النقدي أن يزلزلوا عروش معظم الجامعات الأوروبية، بل وعروش النظم والدول السياسية، وغيّروا مجرى التاريخ المعاصر برمته.

* استاذ مشارك، جامعة عدن

● الشعبي

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة الرابعة)

فتحت الجبهة القومية مكتباً مستقلاً في تعز فغضبت المخابرات المصرية

■ محمد علي باشراحيل أبدى اهتماماً بالحصول على مقالات هيكل
■ في مايو 64 زار قحطان القاهرة وعاد بتوجيهات صريحة من عبدالناصر لدعم الثورة في الجنوب

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

■ في 24 فبراير 1963 انعقد لقاء موسع لأبناء الجنوب في صنعاء، دعا إليه قحطان الشعبي مستشار رئاسة الجمهورية لشؤون الجنوب، ما أبرز نتائج هذا الاجتماع؟

– كان قحطان حريصاً على توحيد القوى الوطنية في جبهة لتحرير جنوب اليمن المحتل. وقد دعا إلى اجتماع تشاوري في صنعاء حضره نحو الف من أبناء الجنوب المتواجدين في الشمال. كان المشاركون يتوزعون على أعضاء من حركة القوميين العرب وحزب الشعب الاشتراكي، ومستقلين، والمئات من رجال القبائل والجنود والضباط. استقر رأي المجتمعين على تشكيل لجنة تحضيرية تتولى الاعداد لمشروع «ميثاق وطني» يصدر في نداء موجه إلى القوى الوطنية من أجل تشكيل «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل».

■ ممن تشكلت اللجنة؟

– من 11 عضواً. إلى جانب قحطان الشعبي الذي اختير لرئاستها، ضمت اللجنة كلاً من: ناصر علوي السقاف، محمد عبدالله المجعلي، الرائد محمد أحمد الدقم، الرائد عيدروس حسين القاضي (ممثلاً عن حزب الشعب)، محمد علي الصماتي، ثابت علي مكسر منصوري، بخيت مليط، أحمد عبدالله العولقي، علي محمد الكاظمي.

وقد توصلت اللجنة إلى مشروع ميثاق وطني في مارس 1963، تمت إذاعته من إذاعتي القاهرة وصنعاء. لكن اثنين من أعضائها انسحبا، الأول هو عيدروس القاضي ممثل حزب الشعب الاشتراكي الذي رفض قيام جبهة، والرائد الدقم. وتقدم قحطان بمذكرة إلى السلال تطلب الموافقة على فتح مكتب للجبهة، وقد وافق السلال على الطلب، لكن مسؤولين آخرين من مؤيدي حزب الشعب في صنعاء عطلوا موافقة السلال. وقد عملت الجبهة من دون مكتب حتى 3 يونيو 1964.

■ في يونيو 1963 تخرجت من كلية الشرطة، وعدت إلى عدن، حيث يقيم فيصل عبداللطيف. مالدور الذي كان يقوم به باعتباره المسؤول الأول عن الحركة في اليمن؟

– كان يجري اتصالات بأطراف وشخصيات عدة لغرض المساهمة في الكفاح المسلح. وبدرجة رئيسية كان يركز على حزب الشعب الاشتراكي الذي كان وجوده قوياً في عدن. وبالطبع تواصل مع عبدالله باذيب الذي كان على علاقة قوية بفيصل، وأبدى مساندته للكفاح المسلح. كما وقف بقوة مع الجبهة القومية عندما فرض المصريون الدمج القسري في 13 يناير 1966، وهو أول من وصف عملية الدمج، بالمؤامرة على الثورة.

■ وفيما يخص الصحافة النشطة في عدن، وكذا المثقفين؟

– حرص فيصل على الاتصال بجميع الشرائح. كما التقى محمد علي باشراحيل أكثر من مرة. في مطلع 1964 رافقت فيصل في زيارة إلى باشراحيل في بيته بخليج الرزميت– كريتر. لم يكن العمل الفدائي في عدن قد بدأ، ولم تكن الجبهة القومية قد فتحت مكتباً لها في تعز. جرى حديث عام، وقد تم التطرق إلى مقالات محمد حسنين هيكل التي يكتبها كل جمعة في الأهرام تحت عنوان «بصراحة». لم تكن «الاهرام» تصل بانتظام إلى عدن. وقد أبدى باشراحيل اهتمامه بالحصول على نسخ من مقالات هيكل، فأخبرته بأنني احتفظ بنسخ من سلسلة مقالات هيكل. فيصل قال له: سآخذ النسخ من عبدالحميد وسأوصلهن إليك. فرد باشراحيل: تمام، أنا سأقراها ثم أعيدها إليك. عندما أكون في عدن كنت أقيم في بيت فيصل بالشيخ عثمان. كانت المقالات في شنطتي، وقد سلمتها لفيصل، الذي سلمها بدوره إلى باشراحيل. بعدها سافرت إلى القاهرة، ولم أسأل فيصل ما إذا كان باشراحيل قد أعاد المقالات إليه.

■ ماذا جرى في اللقاء، هل تطرق فيصل في اللقاء إلى الكفاح المسلح؟

– نعم، وكان باشراحيل مؤيداً للفكرة، كانت علاقتهما جيدة، وكانت صحيفة الأيام منفتحه على الحركة والجبهة، وكذلك كانت صحيفة الأمل التي يرأسها عبدالله باذيب.

■ مع ذلك فإن الجبهة القومية بعد أن بدأت الكفاح المسلح، وفتحت جبهات عديدة، وجهت في ديسمبر 1964 انذاراً إلى ما وصفتها بـ«الصحف العميلة» من مغبة الاستمرار في محاولة الطعن في النضال الشعبي، معتبرة تعاون هذه الصحف مع الاستعمار خيانة وطنية. من كنتم تقصدون؟

– لم يكن المقصود صحيفة «الأيام» أو صحيفة «الأمل»، بل صحف أخرى، لا أرى فائدة من ذكرها الآن، وبوسعك العودة إلى الكتب التي تناولت تلك الفترة.

■ هل من الممكن اعتبار أية صحف عدا صحيفتي «الأيام» و«الامل»، هي المعنية من الإنذار؟

– ممكن.

■ وماذا بخصوص صحيفة «الطريق»؟

– كانت مؤيدة لنا، وقد صدرت لاحقاً.

■ وكيف كانت مواقف الشخصيات الأدبية والفنية؟

– لم تنضم إلى الجبهة، لكن أشخاص مثل الأديب عبدالله هادي سبيت والفنانين محمد مرشد ناجي وأحمد بن أحمد قاسم كانوا أصحاب توجهات وطنية.

■ إلى جانب فيصل في عدن من هي الشخصيات المؤثرة التي دفعت باتجاه الكفاح المسلح؟

– سيف أحمد الضالعي وعلي أحمد السلامي كان دروهما قوياً ومؤثراً.

■ في مايو 1964، غادرت عدن إلى القاهرة في نفس الوقت الذي كان قحطان يزورها لماذا؟

– القيادة القومية لحركة القوميين العرب (جورج حبش وآخرون) نسقوا للقاء قحطان مع عبدالناصر، بعد الخطاب الشهير الذي ألقاه في تعز في ابريل 1964. وقد حملني فيصل رسالة خطية إلى قحطان.

■ ماذا كان فحواها؟

– لم أطلع عليها فقد كانت داخل ظرف.

■ أنت ضابط شرطة ولديك من المهارات ما يمكنك من فتحها دون أن يعلن أحد؟

– لم أفتحها. وقد سلمت الرسالة إلى قحطان في القاهرة. وقد أمضيت هناك أسبوعاً رفقة قحطان.

■ كيف كانت معنوياته بعد لقائه عبدالناصر؟

– كان قد التقى عبدالناصر قبل وصولي إلى القاهرة. كانت معنوياته عالية لأنه خرج من لقائه بعبدالناصر بتوجيهات صريحة بدعم الثورة المسلحة في الجنوب. وبعد أسبوع عدت مع قحطان إلى الشمال، عبر طائرة انتينوف. كان معنا في الطائرة ضباط مصريون. وقد هبطت الطائرة في مطار الحديدة. واتذكر جيداً لحظة وصولنا. نزلت إلى المدرج وبقي هو في مدخل الطائرة لكي يناولني حقائب السفر. ثم انتقلنا إلى طائرة مدنية لتقلنا إلى صنعاء. في صنعاء تم توفير غرفتين وحمام في دار السعادة. استغربت عندما قيل لنا إن هذا قصر الإمام البدر، فقد كان المكان عادياً والغرف بسيطة. بعدها غادرنا إلى تعز، حيث أقمنا في دار الضيافة، وبدأ التحضير لفتح مكتب للجبهة والترتيب الجدي للثورة المسلحة.

■ ماذا كانت حصيلة زيارة القاهرة؟

– كان الاتفاق مع الرئيس جمال عبدالناصر على التالي:

1 – تدفع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) 18 الف جنية استرليني شهرياً للجبهة القومية، لصرفها رواتب جنود جيش التحرير وللفدائيين وللمتفرغين.

2 – تدريب الفدائيين وجيش التحرير.

3 – تسليح جيش التحرير والفدائيين.

■ كيف جرت الأمور في تعز؟

– بدأ قحطان فور وصوله تعز بمطالبة المسؤولين في المكتب العربي بتعز بتنفيذ توجيهات عبدالناصر والتزاماته. لكن عزت سليمان بدأ بوضع العراقيل، والشروط. أبلغه قحطان أن الجبهة ستفتتح مكتباً في تعز لكن المكتب العربي رفض الفكرة، وماطل في تنفيذ الاتفاق. غضب قحطان، وأصر على فتح المكتب، وكان يقول: «طالما عبدالناصر وافق بانفتح مكتب».

كان عبدالرحمن محمد سعيد القيادي في المرتبة القيادية في الشمال قد تولى استئجار بيت في عصيفرة. وتم افتتاح المكتب دون إشعار المخابرات المصرية.في نفس اليوم الذي تم فيه فتح المكتب، بعث عزت سليمان برسالة مكتوبة إلى قحطان يطلبه إلى الاجتماع في مقر المخابرات المصرية في تعز. في الخامسة مساء كان قحطان في المكان ومعه علي السلامي وطه مقبل وسالم زين وأنا. ومن المخابرات المصرية كان الحاضرين العميد عزت سليمان والرائد فخري عامر والرائد أبو النصر مشالي. تحدث سليمان بعجرفة، وقال إن مصر لا تحبذ أن يكون للجبهة مكتب خاص بها، وأن مكتب الأمن العام– أي المخابرات المصرية– يتسع للجميع. وأضاف بأن لا يوجد أي مبرر لفتح ملفين لقضية واحدة (ثورة الجنوب)، ملف في مكتب الأمن العام وآخر في مكتب الجبهة القومية، لأن ذلك سيزيد من الأعباء المالية. وتابع: سيكون في المكتب الواحد شخصان، واحد منا والآخر منكم. رفض قحطان مقترح سليمان، ورد بأن قيادة الجبهة القومية اتخذت قراراً بفتح مكتب مستقل. كان الوحيد الذي تحدث من جانب قيادة الجبهة.

■ كيف تصف عزت سليمان؟

– متعجرف. وكان فخري عام، وابو النصر مشالي على النقيض منه. وربطتنا بهما علاقة جيدة واحترام. أما عزت سليمان والآخرون فقد كانوا يتعاملون معنا باستعلاء، ويتصرفون باعتبارهم «حاجة ثانية» وانت لا شيء.

■ فخري عامر كان من أسرة عبدالحكيم عامر؟

– نعم، ولكنه كان شخصاً لطيفاً.

■ هل كنتم تحسون بوجود تباينات بين ضباط المكتب العربي في تعز؟

– لا. كانوا يتصرفون ككتلة واحدة.

■ أيحدث مثلاً أن يظهر لكم فخري عامر أو أبو النصر المشالي تعاطفاً عندما تتذمرون أو تشكون من سوء معاملة مدير المكتب العربي أو غيره من الضباط؟

– أبداً. لم نكن نشكو لهما من تصرفات زملائهما. تعاملنا مع المضايقات بطريقة عادية جداً وكنا نقول هذه اختلافات في طبائع البشر.

■ ألم تقم صداقات وروابط شخصية جراء التواصل اليومي أو شبه اليومي بينكم وبين ضباط المكتب العربي؟

– ظلت علاقتنا بهم علاقة عمل، لا أكثر ولا أقل.

■ بالتأكيد فإن اصرار الجبهة على فتح مكتب خاص بها أعتبره المكتب العربي إهانة؟

– صحيح. من كان يجرؤ حينها على معارضة مخابرات صلاح نصر.

■ ماذا بشأن المخصصات المالية والسلاح والتدريب؟

– اتخذ سليمان قراراً خلاف ما تم الاتفاق عليه. قلّص المخصصات، وقرر دفع مبلغ 15 ريالاً شهرياً لجندي جيش التحرير، و60 ريالاً للمتفرغ العازب، و120 ريالاً للمتفرغ المتزوج. رفض توفير أي مبلغ للفدائي المتفرغ. وبخصوص السلاح، فقد تم تزويد جيش التحرير بأسوأ أنواع الاسلحة: بنادق شرفا عيار 303 انجليزية، وهي من مخلفات الجيش البريطاني في السويس، وأغلبها غير صالح للاستعمال. وبخصوص تدريب الفدائيين وجنود جيش التحرير فقد كان يتم لفترات قصيرة.

■ أقمنا، قحطان وأنا، في غرفتين بدار السعادة، وقد استغربت عندما قيل لنا أن الدار هو قصر الإمام البدر

■ في تلك الفترة أطلقت المخابرات المصرية عملية «صلاح الدين» لدعم الثورة في الجنوب، وتولى المكتب العربي تنفيذها، كنتم جزءاً من العملية؟

– بعد زيارة عبدالناصر إلى اليمن، أصدر توجيهاته إلى المخابرات المصرية بمساعدة الجبهة القومية. وقد تعاملنا معهم على أساس أن يسلمونا المرتبات والسلاح، ويتولون التدريب، من دون أن يتدخلوا في الشؤون الداخلية للجبهة. لكن المخابرات المصرية لم تتقبل ذلك، وكان هذا أبرز خلاف بيننا وبين عزت سليمان وبدأوا بمضايقتنا.

■ قبل ذلك بنحو عام، وفي 29 يوليو 1963 أي بعد ثورة سبتمبر بـ10 أشهر، صدر بيان عن حركة القوميين العرب فرع جنوب اليمن بشأن توصيات لجنة الامم المتحدة لتقصي الحقائق فيما يخص مستعمرة عدن والمحميات. تلك التوصيات كانت محل ترحيب الحركة، لكنها قالت في بيانها إن هذه التوصيات ليست كافية ودعت إلى جبهة قومية متحدة. هل كانت هذه أول إشارة علنية إلى نية الحركة القيام بثورة مسلحة؟

– لا. في عام 1961 الحركة حددت موقفها من الكفاح المسلح. وثبقة للحركة في ذلك العام تؤكد على الكفاح التحرري، باعتباره حلقة من نضال الامة العربية.

■ ما قصدته إن بيان الحركة في 29 يوليو يشير إلى جبهة قومية متحدة بشكل صريح، في حين إن البيان السابق لا يشير إلى ذلك صراحة؟

– يوجد في البيان ما يفيد بأن الكفاح المسلح هو طريقنا.

■ عموماً، لنتحدث عما لحق بيان 1963، إذ يُذكر دائماً إن الجبهة القومية نشأت في أغسطس 1963؟

– كما أشرت سابقاً فان كياناً أسمي بالجبهة نشأ في مارس 1963، بعد جهود من قحطان.

■ حدثنا عن هذه التشكيلات أو الفصائل، هل كانت حقيقية، ولها حضور على الأرض، إذْ يطرح أن حركة القوميين العرب كانت مهيمنة على الهيكل التنظيمي للجبهة وعملياً لم يكن هناك غيرها بل مجاميع صغيرة كانت تحركها؟

– لم يكن للحركة هيمنة على الضباط والجنود الذين كانوا موجودين في الشمال ولا على تشكيل القبائل، ولا على الجبهة الناصرية.

■ ماذا كانت تعني الجبهة الناصرية أو حجمها؟

– أبو بكر شفيق كان يقودها، وكان متأثراً بعبدالناصر، ونحن تأثرنا بعبدالناصر وكنا نحبه.

■ كم كان قوام هذه الجبهة إلى جانب شفيق؟

– لا استطيع شخصياً أن أقول كم كان عددهم، أو أدعي أنني أعرف عددهم بالضبط.

■ وماذا عن الفصائل الأخرى؟

– المنظمة الثورية، وكان يقودهم عبدالقادر أمين. أما جبهة الاصلاح اليافعية فقد كان مسؤولاً عنها عناصر من حركة القوميين العرب.

■ ماذا عن التشكيل السري للضباط الأحرار؟

– كان هناك بخيت مليط، ثابت علي مكسر، وآخرون.

■ من كان موجوداً معكم في مايو ويونيو 1964 في تعز؟

– إلى جانب قحطان الشعبي، ناصر السقاف ومحمد عبدالله المجعلي وأنا. المجعلي بعد استشهاد لبوزة، كلفه قحطان بدعم ثوار ردفان.

لبوزة غادر إلى ردفان في مهمة استطلاعية وليس لتفجير الثورة. عندما استفزوه حدث ماحدث. والجبهة أعلنت 14 أكتوبر يوم تفجير الثورة ولم يكن ذلك مقرراً.

■ ولكن في الوثائق المصرية بدأت عملية صلاح الدين في وقت أبكر؟

– المصريون هم أسموا العملية صلاح الدين، ولم يكن لدينا علاقة بذلك.

■ مالمهام التي أوكلت إليك؟

– مهمتي في المرحلة الأولى كانت استقبال الفدائيين والمرسلين من عدن وغيرها للانضمام إلى جيش التحرير والعمل على إيصالهم إلى معسكر التدريب في صالة، واستلام الاسلحة من المخابرات المصرية، والتنسيق مع جهاز الأمن اليمني في تعز.

■ كيف كان يتم الترتيب لنقل المتدربين من عدن والمحميات إلى تعز؟

– يتم إرسالهم من عدن كمجموعة، ويكون هناك شخص داخل المجموعة معروف لدينا، يتولى موافاتنا بالأسماء.

■ من كان يتولى إرسالهم؟

– فيصل عبداللطيف كان يرسل من عدن، ومن جبهة الضالع كان محمد البيشي وعلي أحمد ناصر عنتر. ومن ردفان بليل بن راجح، سعيد صالح سالم، الجوبحي. وعندما أدخلنا أول شحنة سلاح أرسلوا 250 مقاتل من ردفان لتأمين نقلها.

■ ماذا عن جهة الصبيحة؟

– كان لها ترتيب خاص لقربها من عدن.

■ وحضرموت؟

– في المناطق التي لم يكن فيها قواعد عسكرية أو تواجد كثيف للبريطانيين كان العمل فيها شعبياً وليس عسكرياً. في الجبهة الوسطى، على سبيل المثال، كان هناك تواجد بريطاني محدود في مكيراس. كانت توجد قوات اتحادية (عرب) في أبين، وعندما ضربت هذه القوات حدث تذمر شعبي، وتم وقف أية عمليات ضد هذه القوات. وسبب تعثر المنطقة الوسطى لاحقاً هو عدم وجود قوات بريطانية، فضلاً عن التنافس على القيادة بين ناصر السقاف ومحمد علي هيثم وعلي ناصر.

■ هل كانت مهامكم في المكتب العسكري تقتصر على التدريب ونقل المتدربين إلى الجهات أم تشمل ترشيح القيادات الميدانية في جبهات القتال؟

– كنا نكتفي بالتدريب والإرسال، وتتولى القيادات في الداخل توزيعهم. مع الأيام بدأت تترسخ فكرة الكفاح المسلح رغم سوء الأسلحة التي وفرها المصريون. وكان المتدربين في البداية من أعضاء حركة القوميين العرب، ثم بدأنا نتوسع في التدريب مع رجال القبائل ومن المتطوعين من خارج الحركة، ومع التوسع بدأ المكتب العربي (المصري في تعز) بالتخريب علينا. أول مجموعة أرسلت في يوليو 1964 من عدن وكانوا 38 شخصاً. وحينها بدأ أول صدام مع المخابرات المصرية إذ طلبوا قائمة بالأسماء، ولكني زودتهم بأسماء مزيفة، وعندما علموا لاحقاً بذلك غضبوا بشدة. كنت لا أريد أن يعرفوا بالاسماء لأن هؤلاء فدائيون.

■ من كان يتولى التدريب؟

– ضباط مصريون. وكان لهؤلاء علاقة بالمخابرات. ولم يكن هذا معيباً.

■ هل وجدت حساسيات مناطقية حينها؟

– لم تكن ملحوظة. ولكن المكتب العربي بدأ بتحريض أبناء ردفان ضد المجعلي.

■ أليس من الغريب أن يحرضوا ضد المجعلي الذي كان قريباً منهم، وأسس لاحقاً التنظيم الشعبي للقوى الثورية بدعم منهم؟

– فيما بعد حدث ذلك. لكن المجعلي حضر المؤتمر الأول للجبهة القومية ممثلاً للجبهة الوسطى، رغم أنه كان في ردفان.

الاربعاء 9 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 14 مايو 2008 العدد (151)
Wed. 9/5/1429 - 14 May 2008

ماكياج خفيف لهذه الحرب يا حسن داوود!

جمال جبران
Jimy34@hotmail.com

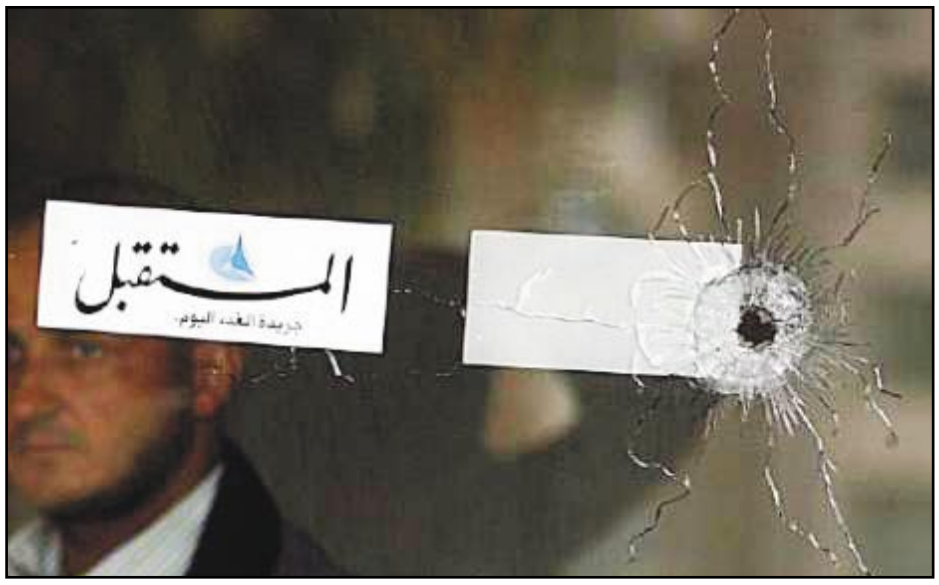

" ليس أقسى من العنف المدوي في المدينة سوى العنف الذي يرمي بثقله في المكان الخطأ. وكل احتجاج سابق أو لاحق على أداء وسيلة إعلامية. لايمكن أن يتحول إلى حجة للإقدام على عمل كالذي تعرضت له مجموعة " المستقبل " الإعلامية أمس. والصمت الذي أطبق على وسيلةٍ مرئيةٍ ومسموعة ومطبوعة لمجرد أنها تمثل رأياً مختلفاً، ليس هو الصمت الذي يمنع وصول الصوت. هو نفسه الصوت الذي حاول كثيرون من مواقع مختلفة كتمه، لمجرد أنه لايروق لمن بيده الأمر. خطأ المعارضة في التعرض لوسائل إعلام " المستقبل " جسيم، لايبرره أي جموح أو مبالغة، هو خطأ لاتعالجه لعبة رمي المسؤولية على هذا أو ذاك. كل التضامن مع مجموعة " المستقبل " الإعلامية.". بيان صحيفة " الأخبار " البيروتية المتعاطفة مع تيار المقاومة الإسلامية.

(1)

لن تصدر الجريدة غداً يا حسن!
لن يصدر ملحق " نوافذ "!
لن نقرأ " المستقبل " غداً!
لن نقرأ ترجمات بسام حجار، تحليل وضاح شرارة، ومقالات يوسف بزي وعمر حرقوص وريما مسمار وبول شاوول وفادي طفيلي. لن نقرأ هاني درويش من القاهرة كما وحمدي رزق.
لن نقرأ الجريدة وقد أحرقوها يا حسن!
ولن نشاهد القناة أيضاً. " توقف البث بسبب قوى الأمر الواقع. نعدكم بإعادة البث بأسرع وقت ". هكذا كتبت " أخبار المستقبل " على شاشتها.

(2)

هم ذواقة حرائق وكائنات تنتشي برائحة الدخان. مركونون لذبائح وإن حرقاً. فالصحف والصحافيين صيد ثمين.
قال سماحة السيد حسن نصر الله كل شيءٍ عن الحاصل اليوم في بيروت. لكنه لم يقل شيئاً عن إحراق "المستقبل"، القناة والصحيفة واليهما " إذاعة الشرق " و صحيفة " اللواء "! قال بأنه، حزب الله، سيقوم بقطع اليد، أي يد، لها أن تمتد لسلاح المقاومة. لكن أيدي السنيورة وجعجع والحريري وجنبلاط... الخ، ماتزال باقية في حين قُطعت وأُحرقت يد " المستقبل"، القناة والصحيفة!

(3)

" نحن لاننصح باستمرار البث ". جملة قالها ضابط في الجيش اللبناني لحسين الوجه، مدير الأخبار ومشرف البرامج السياسية في تلفزيون " المستقبل " وإذاعة " الشرق "، مؤكداً أنه وفي حال استمرار البث فان (الشباب) " سوف يدخلون المحطة ويكسروها ويحرقوها ويحرقوكم " (السفير 2008/5/10). وكان خروج العاملين من المحطة كما كان حرقها وتدميرها لاحقاً من قبل أولئك (الشباب). وهذا لأنهم رأوا فيها تهديداً لسلاح المقاومة!
وبعد ذلك توجه (الشباب)، في اليوم التالي، لإحراق أرشيف " المستقبل " الموجود في مبنى المحطة في منطقة مار الياس وهو الأرشيف الإخباري الكامل لها." يمكن الحصول على خطاب زعيم سياسي من أي مؤسسة أخرى، لكننا فقدنا أرشيفاً غنياً بصور من المجازر الإسرائيلية وتحرير الجنوب، كان لدينا مواد غير موجودة عند أي تلفزيون لبناني آخر، بما فيه " المنار ". أصبح الأرشيف ألان في عهدة النيران ". قال نديم المنلا، المشرف العام لمحطة " المستقبل " (السفير 2008/5/12).

(4)

ماذا تريد المعارضة ومن فوقها حزب الله من وراء إحراق جريدة أو إغلاق محطة تلفزيونية؟ لم يحدث مثل هذا الأمر طوال الحرب الأهلية اللبنانية. وهو يحدث الآن!
هو إسكات الشاهد بغية الانفراد بصورة نمطية واحدة تقول برأي واحد ووحيد لايقبل مخالفاً. صار هذا واقعاً عبر سلاح المقاومة الديمقراطي جداً.
هو سلاح المقاومة أيضاً وأيضاً.
هو ذاته السلاح الذي كان في ثلاجة " الداخل " سابقاً وموجهاً، على الدوام، في وجه العدو الخارجي. وهو الآن في وجه العدو "الداخلي "
تبدو عملية إحراق الصحف والمحطات التلفزيونية معركة سهلة هنا ويمكن كسبها بأي سلاح، التسمية هنا مجرد شكليات. تستطيع المقاومة، بالنتيجة، تسجيل نصرها على صحافة وإعلام، بلا بارود تنقل، كتابة ماترى وتلفزة تبث ماتقوم بالتقاطة.
لم يكن إعلام تيار المستقبل مهنياً. يمكن نقاش هذا الأمر والاختلاف أو الاتفاق حوله. لكن هذا لايعني ولايقول بحرق هذا الإعلام وتدميره. ماحدث وببساطة يقول أن هذا ماسوف يكون عليه " المستقبل " تحت حكم سلاح المقاومة الديمقراطي جداً!
لكن المعارك لايتم كسبها بكتم الصوت والحرق والتدمير. هي معارك خاسرة... ولو بعد حين.

● "ماكياج خيفيف لهذه الليلة ". هو عنوان رواية للكاتب والصحافي اللبناني حسن داوود المشرف العام على ملحق " نوافذ " الثقافي الصادر عن جريدة " المستقبل البيروتية.

مشاهد من محاكمة القرني

أحمد حرمل

حضي الفنان فهد القرني بحركة تضامن واسعة من مختلف الفعاليات السياسية والمدنية وصلت ذروتها يوم الاربعاء الماضي بتوافد كوكبة من المحامين وصل عددهم إلى خمسين محامياً من تسع محافظات حرصوا على حضور وقائع الجلسة الثانية لمحاكمة القرني واعلنوا انضمامهم إلى هيئة الدفاع على فنان الشعب الذي تحاكمه محكمة التعزية بتهمة التحريض على العصيان المسلح واهانة رئيس الدولة والتضامن مع أبناء الجنوب واستهداف الهيئات القضائية والتنفيذية التشريعية وإثارة النعرات المناطقية والطائفية. وخلال تواجدنا ضمن فرق هود من عدة محافظات خرجنا بالمشاهد التالية:

اكتظت ساحة المحكمة بالجماهير التي احتشدت لحضور وقائع الجلسة الثانية من محاكمة فهد القرني بانتظار وصوله وسط أنباء عن اعتزام وكيل نيابة التعزية تأجيل الجلسة وهو ما رفضه رئيس محكمة استئناف محافظة تعز فتم احضاره بعد ساعة من موعد عقد الجلسة، وعند وصول سيارة الاسعاف التي كانت تقله إلى قاعة المحكمة استقبلته الجماهير المحتشدة بالتصفيق الحار والهتافات المندة بالاعتقال.

القرني الذي تم احضاره إلى المحكمة بدون «كلابشات» خلافا للجلسة الماضية وقف في قفص الاتهام شامخاً كالطود يوزع ابتسامته هنا وهناك غير آبه بالحراسة الأمنية المشددة حيث احتشد في قاعة المحكمة لوحدها 31 جندياً بخلاف الجنود المتواجدين في ساحة وبوابة المحكمة.

كان من بين الحضور شخص كفيف كان يصرخ وبصوت عال عند سماعه مرافعات هيئة الدفاع بالقول: «نصرك الله!» وعند سماعه رد وكيل النيابة كان يردد: «خذلك الله!».

والحضور الكبير لمحامي «هود» وبعض محامي تعز اربك النيابة ومحامي الطرف الآخر (المؤتمر، ومكتب الثقافة)، الذين فوجئوا بهذا العدد من المحامين ممن عرفوا بالكفاءة والشجاعة ونصرة المظلومين.

كان الارهاق والسهر بادياً على محامي المؤتمر ومكتب الثقافة الامر الذي سهل استفزازهم من قبل هيئة الدفاع إلى درجة الارباك. أظهر القاضي عبدالعزيز الورد رئيس الجلسة رحابة صدر قل ما نجدها بين القضاة جعلته محط تقدير واحترام الحاضرين.

مُنع محامو وصحفيو الضالع من دخول قاعة المحكمة فاعتصموا مع العشرات أمام بوابة المحكمة فسمح لهم بعدها بالدخول.

ورد تهمة استهداف الهيئات القضائية من بين التهم الموجهة إلى القرني اسقط على النيابة صفة الخصم الشريف بحسب المحامين أحمد عرمان الذي استدل بعدد من الاجراءات غير القانونية التي قامت بها النيابة منذ الاعتقال حتى تقديمه للمحكمة.

حرصت المحامية انمار علي منصور عل مشاركة زملائها في «هود» الانضمام إلى هيئة الدفاع وكانت الوحيدة القادمة من محافظة عدن فلها التحية هي وزميلتها المحامية ياسمين الاصبحي من محافظة تعز.

اعلن القاضي تأجيل الجلسة لمدة أسبوعين للفصل في الدفوع المقدمة من هيئة الدفاع، صعد بعدها القرني على منصة اسمنتية بجانب القفص وخاطب الحاضرين بالقول: «اليوم يتم محاكمتي لتبني هموم وقضايا الناس وهذا شرف عظيم لي وغداً إن شاء الله سيتم محاكمة الفاسدين في هذه القاعة وفي هذا القفص وان غدا لناظره قريب».

فضجت القاعة بالهتاف وتصفيق وسط ذهول القاضي وممثل النيابة ومحامي الطرف الآخر الذين تسمروا في اماكنهم والجماهير تودع القرني بمثل ما استقبلته.

حضر صحفيو الضالع وإب وغاب صحفيو تعز باستثناء الزميلين عبدالملك الشراعي مراسل «الأيام» وتيسير السامعي مراسل «الناس» وعتابنا على بقية الزملاء في تعز.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 9 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 14 مايو 2008 العدد (151) Wed. 9/5/1429 - 14 May 2008

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

ديمقراطية بالتجزئة

ستظل معظم المعارضة اليمنية غير ديمقراطية إلى أن تبرهن، بالافعال وليس بالاقوال فقط، على انها ديمقراطية خطاباً وممارسة، ومن غيرما تقسيط أو تجزئة.

وينطبق المأثور القائل بإن «الظل لا يستقيم والعود أعوج» على حالة معظم هذه المعارضة التي كانت، ومازالت أشبه بمن يطلق الرصاص على قدميه.

ذلك بالضبط ما حدث حينما كانت ترفع شعارات مكافحة الاستبداد والديكتاتورية في صنعاء وخرجت إلى الشوارع في الوقت ذاته واليوم تهتف بأمجاد ديكتاتور بغداد عشية غزوه لدولة الكويت، ولغيره من الديكتاتوريين الجاثمين على أنفاس «الجملكيات» المشرقة.

والمحنة أنها لم تتزحزح عن مواقفها، ولم تتقدم خطوة واحدة جادة في منحى نقد الهزل الاسود الذي أمعنت فيه وأدمنت تعاطيه، حيث تبدو كمن يخشى أن ينكسر عنقه اذا ما التفت إلى الخلف وتفحص في مخلفاته وخيباته.

فهي بواقة بشكل لا نظير له في مستوى ما ترفع من شعارات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة وحرية التعبير بخاصة وتتعامى عن ارتكابات الديكتاتوريات الشقيقة والفاشيات الطليقة.

وهي تطالب بسيادة دولة النظام والقانون وترفض المظاهر المسلحة والميليشات الخارجة على سيادة القانون والدولة في اليمن، وتؤيدها تلك المظاهر الميليشية في البلدان الأخرى مثل لبنان وغيرها.

وفي حين تناهض شتى مظاهر استهداف وسائل الاعلام في الداخل فإنها تسكت، إن لم تؤيد، استهداف الكتاب والمثقفين والناشطين المعارضين في العواصم الشقيقة والرفيقة المصنفة في إطار «الخط القومي».

وكما تبدو هذا المعارضة عصية على التعريف والتوصيف فإن قياس المسافة التي تفصل بينها والديمقراطية سيغدو ضرباً من تربيع الدائرة.

ذلك أن الذي يرفض أن يلجم أو يكتم ويقف مع كتم وإلغاء «الآخر» وكسر الاقلام ومع سيادة اللون الواحد في الاقطار والامصار العربية الأخرى يدخل في قوام «كتائب الإعدام» والضالعين في الانتهاكات الصارخة بحق الحريات والاحرار، ولا خطر على الديمقراطية أكبر من ممارستها بالتجزئة او الادعاء بها وفعل ما ينقضها ويقوضها ويجعل منها أكذوبة هزلية ومسخرة.

فاهم.. ويحب الحياة

■ جمال جبران

لا يُنكر "فاهم" إن الحياة " كلها تعب في تعب ". يقول هذا وهو ويجلس بحيوية ظاهرة على دكة أو مقر قيادة مكتبة الحجاجي المجاورة لمقر " النداء "،(يديرها أثناء غياب أو انشغال مالكها مشعل القدسي). إلا انه يقوم باستدراك مباغت قائلاً بخجل مراهق " إن الحياة بدون حب ماهيش حياة ". هذا على الرغم إن الحب " يقدر يبهدل أكبر شنب " حسب قوله. ول" فاهم " من العمر تسعة أعوام ترك قريته المنتمية لمحافظة تعز وجاء ليقيم في العاصمة حتى " يلقط بيس " ويصرف على أسرته التي تركها هناك، أمه وأخوته الصغار. أما والده فهو لايعرف عنه شيئاً. "يمكن ما " يقول فاهم.

ولايعترف هذا الصغير بالمدرسة على الرغم من قدرته على القراءة والكتابة. يقول انه يهوى القراءة وتتبع أحوال السياسة كما يحب على وجه الخصوص، حسب قوله قراءة صحف " النداء والناس والصحوة " وهذا لأنها " ماتكذبش على الناس ". غير أنه يستدرك كعادته: " بصراحة بصراحة أنا أحب كل الصحف، وأحب كل الناس الضباحى، وأحب مشعل ". مؤكداً على أنه " مثل أبي وأكثر ". ومثل حبه للحياة والناس الضباحى، يحب فاهم أن تكون صورته "مليحة " دائماً. لهذا، وعندما هممت بتصويره أكد لي ضرورة الاهتمام بصورته حتى تطلع "مليح ". مضيفاً تأكيده أنه يحب " النداء ". قالها لي على سبيل الرشوة.

قضية المقالح..

القانون حين يهيمن الانتقام السياسي عليه!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

● المقالح

تبدو اليمن محلا أبديا للتناقضات وفق ما تُساق إليه أحوالنا باستمرار، ويصبح الاضطرار للتعايش مع هكذا وضع هو الفعل الذي تستنزف فيه جهودنا.

إن المآل الذي سارت به قضية محمد المقالح هي تكثيف رمزي لذلك، حيث تُعكس وظائف القانون، بشكل متعمد، ليصبح أداة للعسف لا الإنصاف! لقد تم تحويل قضية بسيطة، توصف قانوناً بكونها إخلالا بنظام الجلسة، إلى عنوان عريض هو إهانة القضاء. وفي المسافة الفاصلة بين الواقعتين، أو التوصيفين القانونيين، يوجد استعداد عدائي فعلي للنيل من المقالح وتحويله إلى ضحية القانون حين يهيمن الانتقام السياسي عليه.

لا يبدو هذا مسار خصومات شريفة في السياسة، حيث يُمكن للفرقاء السياسيين أن يختلفوا باطمئنان، وعلى اعتبار أن هناك ضمانات حقيقية يتوسط القضاء فيها بينهم لتسوية أي "اشتباك" باعتباره محكما نزيها ومتعاليا على السياسة. ففي هذا المسار الذي وضع به المقالح، السياسي الاشتراكي والكاتب الصحفي، كانت الدولة خصماً غير شريف اصطاد خطأ قانونيا، خطأ وليس جرما، لتعتمد عليه في تنكيل متصاعد وضع فيه المقالح بالحبس أولاً، ليمنع من الزيارة ثانياً، ويصار إلى نية زجه بالسجن لمدة طويلة قد تصل إلى السنتين أو الثلاث حسب العقوبة المقررة للاتهام الموجه له. هذا مخيف، وخصوصاً حين يتورط بعض أعضاء الجهاز القضائي في أدوار انتقامية تحرض عليها الخصومة السياسية ولا تقرها روح القوانين ونصوصها.

إن الجهاز القضائي عادةً هو محل التعويل على إنجاز العدالة وحماية الافراد والمجتمع من المظالم والانتهاكات، وفي عدم قدرته على القيام بهذه الوظائف ما يؤدي إلى عدم الاطمئنان لإمكانية الإنصاف والحصول على العدالة، وحين يحصل ذلك تنتفي الحاجة إلى المخاصمة المشروعة، المحروسة بالقانون، بين الأفراد وبعضهم، أو بينهم والدولة، ويتم استسهال اللجوء إلى تسويات ووسائل تحصل عبرها العدالة خارج قواعد المشروعية القانونية، وبدون الإقرار للدولة بشرعية تنظيم الخصومة واحتكار وسائل الجزاء. كما أن في تعرض استقلالية القضاء لأي تأثيرات، سياسية أو غير سياسية، تُعطل نزاهته ومسؤولياته القانونية والاخلاقية، ما يهدد موقعه المتميز في المجتمع كطرف تحكيمي نزيه، وتفقده سلطته على الناس واعتباره الرمزي بينهم.

لقد أصبحت قضية المقالح نموذجاً مثالياً لتحول العدالة إلى كيّال أعور، بالنسبة لكل شخص غير مؤيد بالعنف أو بالسلطة وتحالفات القبيلة وينتمي إلى اختيارات مدنية، حيث يتم تجاوز الرصيد الممتد من اعتداءات فعلية تمت على القانون والقضاء ونالت منه ومن كرامته، للوصول للمقالح وتحويله أضحية ضعيفة يُعاد عبرها الاعتبار لهيبة قضاء عجزت الدولة عن صيانته فعلياً.

إن قضية المقالح، وقضية الخيواني، تفصحان عن كون النشطاء الحقوقيين والصحفيين والسياسيين المعارضين سيصبحون عرضة لافتراس السلطة بأنياب القانون، خصوصاً إذا أصبح باب القضاء الخلفي مفتوحاً على توجيهات غير مُعلنة، وعليه لن يصبح من السهولة حث المجتمع على التمسك بخيار القانون، حين يصبح حراس كلمته والقائمون عليه عرضة لأهواء السياسة وإكراه السلطة.

يحتاج القضاء إلى موقف شجاع ونزيه كالذي اتخذه القاضي محمد القاضي رئيس محكمة غرب الأمانة الخاص بقضية صحيفة "الوسط" ضد وزارة الإعلام، حيث استجاب القاضي إلى إكراه العدالة لا إكراه السلطة، وفي تكرار سلوك، وأحكام، كهذا سيعاد التقدير والثقة إلى هذه السلطة الاعتبارية المهمة في أوساط النخب والمجتمع. وعليه، فإن قضية محمد المقالح لا تحتمل الكثير ويجب اتخاذ التالي فقط: عدم تعريضه للتنكيل باسم القانون، وإطلاقة من سجنه فوراً ليشعر الجميع بأن للعدالة الحقيقية محلاً في هذه البلاد.

عبدالرحمن بجاش:

لماذا أقرأ "النداء" وأتابع "الجزيرة"؟

ماذا تقرأ؟ كيف تقرأ؟ متى تقرأ؟ ماذا تتابع؟ كيف تتابع؟ متى تتابع؟ وسط هذا الخضم من صحف محلية معظمها غثاء كغثاء السيل، الدقيق فيها والمتمكن والمهني والباحث عن المعلومة قليل قليل، ووكالات ترسل إلى رأسك كل ساعة ملايين الكلمات، إلى المحيط الذي ليس له نهايات من قنوات فضائية الجاد فيها قليل هو الآخر...

صحف محلية تجبرك أن تتصفحها ولا تقرأها، تأخذ من وقتك أوقاتاً، وإن حسبت الدقائق التي قضيتها في الضحك على المحتوى فهي خسارة، لكن ماذا تفعل؟ عليك أن تطلع. صحف قليلة جدا هي التي تمكنك من قضاء وقت في قراءتها، أولاها «النداء».

فسامي غالب مهني محنك، مقتدر، قادر على الإمساك بقياد الكلمة، وكبح جماح القلم حيال مواقف لا تتحمل الشطط، يجيد التعامل مع الكلمة وبالكلمة، بمهنية رفيعة، لتظهر "النداء" محترمة، ليس بالضرورة أن تتفق مع كل ما ينشر فيها، ولكن في حالتها يمكن لك أن تجد فولتير حكما بينكما، أو هاديا في علاقتك بها. أنا شخصيا أحترم «النداء» وناشرها وأقلام المهنيين فيها، ولذلك أقرأها وأحتفظ بأعدادها، بل وأتعلم منها. مثل «النداء» أجد لها وقتا. صحف أخرى وكثيرة تنهب مني الوقت بدون فائدة. أما متى أقرأ؟ فبعد عودتي ليلا من العمل.

وما لم أتداركه في ذلك الوقت المتأخر أحرص على أن أبقيه إلى الصباح.

القناة التي أتابعها «الجزيرة»، وهي بنظري القناة التي إن أردت يمكن أن تتحول إلى مدرسة جامعة، وعليك حين تتابع بمهنية أو اهتمام المتابع المحلل أن تفرز الغث من الثمين. لكن هناك برامج كلها ثمين إن أردت أن تضيف إلى المساحة ما محاه تصفح جرائد الغث.

● "الثورة" 2008/5/8

فكري قاسم مدعياً ضد وزارة الاعلام

● فكري

● اللوزي

يخوض الزميل فكري قاسم معركة قانونية ضد وزارة الاعلام لانتزاع حقه في إصدار صحيفة.

صباح السبت القادم تمثل وزارة الاعلام أمام محكمة غرب الامانة للرد على الدعوى التي رفعها ضدها بعدما عطلت حقه في إصدار صحيفة "حديث المدينة" في اللحظة الاخيرة من المعاملة.

وأوضح فكري أنه لجأ إلى القضاء بعد أن امتنعت الوزارة عن إنهاء معاملته رغم استيفائه كل الشروط.

وإذ أكد ثقته بأن القضاء سينتصر لحرية الصحافة دعا بقابة الصحفيين وجميع الزملاء إلى التضامن معه وحضور جلسات المحكمة التي تبدأ السبت القادم.

أحمد ولعبة الموت

لقي الطفل سالم مصرعه برصاصة مفاجئة إنطلقت من مسدس كان يلعب به مع أحد أصدقائه فيما طلقة أخرى تصيب أحمد صديقهم الثالث بجروح خطيرة. مشهد من فليم كرتوني توعوي حول مخاطر ظاهرة حمل السلاح بين الأطفال، يحمل عنوان «أحمد ولعبة الموت» تستعد مؤسسة شوذب للطفولة والتنمية تدشينه نهاية الشهر الجاري.

الفيلم الذي يعد الثاني لمؤسسة شوذب، جاء في قالب درامي تشويقي مغاير تم دبلجة أصوات الممثلين في اليمن وأنتج في مصر ومدته 20 دقيقة وكتب قصته نادر محمود الحمادي.